الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه أكاديمي

في : العلوم التجارية

تخصص : مالية و تجارة دولية

من طرف : الطالبة بلهادي ز/باسعيد عفاف

موسومة بـــ

تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية
–دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط–

نوقشت بتاريخ : 2024/01/17 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمســـــان	رئيسا
أ.د. عياد سيدي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمســـــان	مشرفا
أ.د. غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمســـــان	ممتحنا
د. بو علي عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. زدون جمال	أستاذ محاضر	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. بوري صراح	أستاذة محاضرة	المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2024-2023

إهداء

اهدي هذا العمل أولا وقبل كل شيء، إلى روح أمي الطاهرة؛ التي كانت أول من شجعني لبلوغ أرقى الشهادات، فرحمة الله عليك يا حبيبة الفؤاد، وجمع الله بيننا في عليين بإذنه تعالى.

ثاني اهداء الى والدي الغالي التي تعب من اجلنا جميعا، ولا يزال يسهر من اجلنا الى يومنا هذا، و كل املي ان يكون فخورا بما وصلت اليه ابنته وبلوغها أرقى الشهادات.

ثالث إهداءاتي هي لزوجي الغالي، الذي ساعدني كثيرا، ووقف إلى جانبي في أحلك الظروف، دون أن أنس زهرتي حياتي ابنتي العزيزتين حفظهما الله ورعاهما **"هديل و تسنيم"**، كما لا انسى إهداء هذا العمل أيضا الى انسانة عزيزة على قلبي، شجعتني، وسهرت من اجلي عدة ليال، تعبت في توجيهي و تشجيعي وهي الأستاذة زناسني سمية، وأخيرا اختم باهداء هذا العمل إلى كل شخص سوف يقرأه، ويستفيد منه ولو بنسبة بسيطة، فنحن قد اجتهدنا وتعبنا في انجازه طيلة سنوات، فان أصبنا فلنا أجران، وان أخطانا فلنا اجر الاجتهاد.

وبالتوفيق للجميع.

كلمة شكر

''وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب''

هود الآية 88

أول شكري لله رب العالمين، على توفيقه لي في انجاز هذا العمل،ثانيه هو لمشرفي البروفيسور« عياد سيدي محمد » على سعة صدره وصبره معي طيلة سنوات البحث ثالثه لزوجي العزيز الذي صبر علي طيلة سنوات البحث، من دون عناء أو تذمر لا بل وفي بعض الأوقات الصعبة كان بمثابة المحفز والداعم، فأقول له كذلك:

"دمت السند، والصاحب، ورفيق الدرب، وبارك الله لي فيك، وأدامك تاجا فوق راسي"، ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل و العميق للأساتذة الذين تشرفت بمناقشتهم لهذا العمل؛ كل باسه و رتبته العلمية،على كل الملاحظات القيمة التي قاموا بتوجيهها لي، وفي الأخير اقدم شكري وامتناني لكل شخص ساهم ولو بدعاء في سجدة، ولو بابتسامة تشجيع، أو حتى بنبرة تهديد وترهيب من شبح الإقصاء، فشكرا للجميع من أساتذة، إداريين، موظفين ،دون ان أنس زملاء وزميلات الدراسة و البحث العلمي كل باسمه.

فشكرا للجميع.

عفاف.

فهرس المحتويات

الفهرس

العناوين	الصفحة
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: التنويع الاقتصادي و محدداته في الدول الريعية	
مقدمة الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: التنويع الاقتصادي ، محدداته ، مؤشرات قياسه	**03**
1- التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي	**03**
2- ماهية التنويع الاقتصادي	**07**
2-1 مفهوم التنويع الاقتصادي	**07**
2-2 أهمية التنويع الاقتصادي	**09**
2-3 أنماط التنويع الاقتصادي	**10**
3- أهداف و محددات التنويع الاقتصادي	**13**
3-1 أهداف التنويع الاقتصادي	**13**
3-2 محددات التنويع الاقتصادي	**14**
4- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**19**
المبحث الثاني: وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي في الدول الريعية	**26**
1- **ماهية الاقتصاديات الريعية**	**34**
1-1 الاقتصاد الريعي و الدولة الريعية	**34**
1-2 أنواع الريوع الاقتصادية	**37**
2- نظرية نقمة الموارد الطبيعية	**40**
2-1 التفسير الاقتصادي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية	**40**
2-1-1 نظرية المرض الاقتصادي الهولندي	**40**
2-1-2 تطاير أسعار السلع الأساسية	**52**
2-1-3 دورية السياسة المالية	**53**
2-1-4 الموارد الطبيعية و الصراعات المسلحة	**55**
2-2 التفسير السياسي و المؤسساتي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية	**57**
2-2-1 التفسير السياسي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية	**58**

2-2-2 التفسير المؤسساتي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية	**59**
2-2-3 الفساد و الموارد الطبيعية	**62**
3- السياسات الممكن انتهاجها لتنويع الصادرات في الدول الريعية	**63**
3-1 السياسة المالية ودورها في تجنب أثار تقلبات العوائد الريعية	**64**
3-1-1 صناديق الثروة السياسية	**64**
3-1-2 القواعد المالية	**70**
3-2 سياسة التحوط ضد تقلب الأسعار	**73**
3-3 اعتماد سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية	**74**
4- نوعية المؤسسات و دورها في إرساء قواعد التنويع الاقتصادي لدى الدول وفيرة الموارد الطبيعية	**75**
المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر	**77**
1- التنويع و النمو الاقتصادي	**77**
2- تعزيز الميزة التنافسية للصادرات الغير النفطية	**79**
3- رأس المال البشري و علاقته بالنمو الاقتصادي و الميزة التنافسية	**85**
4- الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد محفزات التنويع الاقتصادي	**87**
خاتمة الفصل	**90**
الفصل الثاني : دراسات و تجارب دولية سابقة اهتمت بالتنويع الاقتصادي مع الإشارة لتجربة الإمارات العربية المتحدة كأهم تجربة في الوطن العربي	
مقدمة الفصل الثاني	**92**
المبحث الأول: الدراسات السابقة	**93**
1- دراسات سابقة اهتمت بموضوع التنويع الاقتصادي في الدول العينة بالموارد الطبيعية	**93**
2- دراسات سابقة اهتمت بالعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و التنويع الاقتصادي	**94**
3- دراسات سابقة اهتمت بمحددات تنويع الصادرات و التنويع الاقتصادي	**104**
4- دراسات سابقة اهتمت بالقطاعات الأخرى الغير النفطية	**123**
المبحث الثاني: التجارب الدولية السابقة	**131**
1- تجارب دولية سابقة حول التنويع الاقتصادي	**131**
1-1 التجربة الماليزية	**131**
1-2 التجربة الاندونيسية	**133**
2- تجربة الامارات العربية المتحدة كتجربة عربية رائدة في التنويع الاقتصادي	**135**

2-1 نبذة عن الامارات العربية المتحدة	**135**
2-2 أهم المحاور الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة	**137**
2-3 مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة	**139**
خاتمة الفصل	**148**
الفصل الثالث : دراسة قياسية لحالة الدول العربية المصدرة للنفط	
مقدمة الفصل الثالث	**150**
المبحث الأول: تحليل الهيكل الاقتصادي لدول العينة	**151**
1- تحليل البيانات الخاصة بدول العينة	**151**
2- خصائص اقتصاديات دول العينة المدروسة	**157**
2-1 دول العينة المتواجدة في القارة الافريقية	**157**
2-2 دول العينة المتواجدة بالخليج العربي	**165**
2-3 باقي دول العينة	**178**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية و نتائجها	**183**
1- أهمية استخدام معطيات بانل في الدراسات السابقة	**184**
2- صياغة نموذج بانل	**185**
2-1 نموذج الانحدار التجميعي (PRM)	**186**
2-2 نموذج الآثار الثابتة (FEM)	**187**
2-3 نموذج الآثار العشوائية (REM)	**188**
2-4 اختبارات التحديد	**190**
2-4-1 اختبار التخصيص لهوسمان (Hausman Test)	**190**
2-4-2 اختبار مضاعف لاغرانج	**192**
2-4-3 اختبار التجانس	**192**
3- التحليل القياسي لمحددات التنويع الاقتصادي في دول العينة	**197**
3-1 المنهجية و النموذج المستخدمين في الدراسة القياسية	**197**
3-1-1 المنهجية المتبعة في الدراسة	**197**
3-1-2 النموذج المستخدم في الدراسة	**198**
3-1-3 وصف المتغيرات ومصادر البيانات	**200**
أ- مصادر البيانات	**200**

ب- وصف متغيرات الدراسة	**200**
3-2 الإحصاء الوصفي	**201**
3-2-1 نتائج الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	**201**
3-2-2 الارتباط بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة	**202**
3-3 تقديم نتائج الدراسة و تفسيرها	**203**
3-3-1 نتائج اختبارات الاستقرارية، LM و تجانس التباين	**203**
3-3-2 انحدار التكامل المشترك	**205**
3-3-3 التقدير في المدى الطويل باستخدام النماذج: الآثار الثابتة (*FEM*)، الآثار العشوائية (*REM*) والانحدار التجميعي (*PRM*)	**207**
3-3-4 التقدير في المدى القصير	**213**
خاتمة الفصل	**215**
الخاتمة عامة	**217**
قائمة المراجع	**224**
الملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 1-1	العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية	56
الجدول رقم 1-2	تصنيف أكبر صناديق سيادية في العالم يونيو 2021	69
الجدول رقم 1-3	أهم أنواع القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية	72
الجدول رقم 2-1	نمو عائدات السياحة في الإمارات خلال الفترة (2016-2020)	142
الجدول رقم 3-1	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لدول العينة (مليار برميل/نهاية السنة)	152
الجدول رقم 3-2	إنتاج النفط الخام من إجمالي الإنتاج العالمي (%)	153
الجدول رقم 3-3	إحصائيات مختلفة لدول العينة خلال العام 2020 (مليون دولار أمريكي)	154
الجدول رقم 3-4	إحصائيات مختلفة لدول العينة خلال العام 2015 (مليون دولار أمريكي)	156
الجدول رقم 3-5	جدول التعريف بالمتغيرات الدراسة	199
الجدول رقم 3-6	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة	202
الجدول رقم 3-7	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	203
الجدول رقم 3-8	نتائج اختبار جذور الوحدة باستعمال اختبارات LLC وIPS	204
الجدول رقم 3-9	نتائج الارتباط التسلسلي لاختبار مضاعف لاغرانج (LM)	204
الجدول رقم 3-10	اختبار تجانس التباين	205
الجدول رقم 3-11	اختبار التكامل المشترك لـــــــــ Kao	206
الجدول رقم 3-12	اختبار التكامل المشترك لـــــــــ Johansen	206
الجدول رقم 3-13	نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نماذج FE، RE وPM	208
الجدول رقم 3-14	اختبار التخصص لهوسمان	209
الجدول رقم 3-15	نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج الآثار الثابتة لعينة دول الدراسة	211
الجدول رقم 3-16	نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه	214
الجدول رقم 3-17	اختبار Wald	214

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم 1-1	تقسيمات التنويع الاقتصادي من منظور الاقتصاد السياسي	**12**
الشكل رقم 1-2	مؤشر جيني ومنحنى لورنز	**20**
الشكل رقم 1-3	مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول الأقل وفرة في الموارد الطبيعية	**29**
الشكل رقم 1-4	العلاقة بين التكلفة الحدية والسعر لمورد ناضب	**32**
الشكل رقم 1-5	محددات النمو الاقتصادي	**34**
الشكل رقم 1-6	نموذج Gregory	**43**
الشكل رقم 1-7	نموذج M.Corden	**46**
الشكل رقم 1-8	معدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء (دول عربية)	**55**
الشكل رقم 1-9	العلاقة الطردية بين نوعية المؤسسات ونصيب الفرد من GDP	**60**
الشكل رقم 1-10	كيفية تأثير نوعية المؤسسات على الدخل	**61**
الشكل رقم 1-11	مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020	**63**
الشكل رقم 1-12	اكبر الصناديق السيادية العربية	**65**
الشكل رقم 1-13	أهم خمس صناديق سيادية في إفريقيا.	**67**
الشكل رقم 2-1	خريطة ماليزيا و الحدود الجغرافية لها	**132**
الشكل رقم 2-2	خريطة اندونيسيا و الحدود الجغرافية لها	**134**
الشكل رقم 2-3	خريطة الإمارات العربية المتحدة.	**137**
الشكل رقم 2-4	النمو الحقيقي الكلي و القطاعي في إمارة دبي من 2019 إلى 2021	**141**
الشكل رقم 2-5	مختلف وسائل النقل والتحسينات المتوقعة بحلول العام 2030	**145**
الشكل رقم 2-6	التطور في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي لعامي 2017 و 2018	**147**
الشكل رقم 3-1	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2020)	**159**

الشكل رقم 3-2	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الليبي خلال الفترة (2000-2019)	**161**
الشكل رقم 3-3	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام المصري خلال الفترة (2000-2020)	**163**
الشكل رقم 3-4	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الإماراتي خلال الفترة (2000-2020)	**166**
الشكل رقم 3-5	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام السعودي خلال الفترة (2000-2020)	**168**
الشكل رقم 3-6	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الكويتي خلال الفترة (2000-2020)	**171**
الشكل رقم 3-7	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2000-2020)	**173**
الشكل رقم 3-8	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني خلال الفترة (2000-2020)	**175**
الشكل رقم 3-9	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام القطري خلال الفترة (2000-2020)	**177**
الشكل رقم 3-10	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العراقي خلال الفترة (2000-2020)	**179**
الشكل رقم 3-11	المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني خلال الفترة (2000-2020)	**182**
الشكل رقم 3-12	مراحل و خطوات التجانس لـــHsiao	**194**

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

إن النفط هو من أهم السلع الاستراتيجية، حيث يعتبر اقتصاديا من اقل مصادر الطاقة تكلفة وارتفاعا للقيمة المضافة في نفس الوقت، كما يعتبر النفط أساسا للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في الوقت الراهن، كما ويعتبر النفط في السنوات الأخيرة سببا رئيسيا للصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة حتى انه كان السبب غير المعلن في قيام عدة حروب كالحرب على العراق و سوريا وحتى ليبيا مؤخرا التي شكلت بؤرة توتر بين العديد من الدول بسبب مصالحها الاستراتيجية في المنطقة (استغلال النفط)، إذ تسعى الدول الكبرى دائما للسيطرة على هذه الثروة مستعينة في ذلك بشركاتها العالمية المنتشرة عبر مختلف دول العالم لاسيما الدول العربية منها.

لقد كان للأزمات العالمية الأخيرة في سنتي 2008 و2014 الأثر البالغ والكبير على اقتصاديات مختلف دول العالم لاسيما الدول العربية منها، ولعل أهم تداعيات هذه الأزمات تلك التي مست منها الدول المصدرة للنفط، نظرا لانهيار أسعار هذا الأخير في الأسواق العالمية، الأمر الذي كان له الأثر الواضح على ميزانيات واقتصاديات هذه الدول باعتبارها تعتمد بصورة شبه كلية في تسيير مختلف نشاطاتها الاقتصادية على المداخل النفطية.

إن إشكالية التنويع الاقتصادي ليست وليدة الساعة أو نتيجة حتمية للأوضاع الراهنة لبعض الدول، بل ترجع إلى سنوات مضت حيث بدأت هذه الأفكار تلوح في الأفق خلال العام 1930، إذ يعتبر الاقتصادي: Mac Laughlim أول من عمل على هذا الموضوع، وذلك خلال أزمة الكساد العالمية في نفس السنة، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية، كما طرحت نفس الفكرة خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار البن في بلدان أمريكا اللاتينية، كما وقد ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي: النمو والتطور الاقتصاديين إلى غاية نهاية العام 1970. إن الأزمة الاقتصادية التي مست الدول النفطية عموما والدول العربية منها على وجه الخصوص، والمتمثلة في الانخفاض

المحسوس في أسعار النفط يدفع بنا إلى الوقوف بشكل جدي ومستعجل لدراسة هذا الوضع الخطير الذي يؤثر بصورة ملموسة على اقتصاديات هذه البلدان التي تعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط في تمويل نفقاتها (كالجزائر، العراق، سوريا، ليبيا... الخ).

يمكننا تبسيط مفهوم التنويع الاقتصادي إلى أنه تنويع إنتاج ومصادر دخل الدول، أو بصورة أخرى الابتعاد أو التقليل أو تجنب الاعتماد على سلعة أو سلع محددة في الغالب تكون عبارة عن مواد أولية. وبالتالي يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم التحديات التي تواجه الدول الريعية في النهوض باقتصاداتها بغية الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة ونمو اقتصادي حقيقي.

✓ **الإشكالية العامة:**

من خلال ما تم عرضه مسبقا، سنقوم بطرح اشكاليتنا على النحو التالي:

ماهي أهم محددات التنويع في الدول العربية المصدرة للنفط؟

- **الأسئلة الفرعية:**

للإجابة على اشكاليتنا الرئيسية ارتأينا طرح السؤال الفرعي التالي:

ما هي السياسات الواجب على الدول العربية انتهاجها من أجل تحقيق تنويع اقتصادي استنادا إلى تجارب دولية، والى التجربة الإماراتية التي تعتبر أنجح تجربة في المنطقة العربية؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

يعتبر الريع النفطي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم من اهم المحددات الرئيسية للدول العربية المصدرة للنفط.

سوف نقسم الفرضية الرئيسية أعلاه الى فرضيات فرعية كالاتي:

- **الفرضية 1**: يؤثر الريع النفطي بشكل سلبي ومعنوي على عملية التنويع الاقتصادي.

- **الفرضية 2**: تؤثر نسبة نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي.
- **الفرضية 3**: للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي ومعنوي في تحقيق التنويع الاقتصادي في دول العينة.
- **الفرضية 4**: يساهم الانفتاح التجاري بشكل إيجابي ومعنوي في التنويع الاقتصادي للدول محل الدراسة.
- **الفرضية 5**: يتناسب معدل التضخم بشكل عكسي مع التنويع الاقتصادي.

✓ **أسباب اختيار الموضوع:**

إن الأسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع البحثي تنقسم إلى قسمين:

أ. الأسباب الموضوعية:

يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم المواضيع التي يسعى الباحثون لفك شفراته، حيث من شأنه تخليص الدول ذات الاقتصاد الأحادي من دائرة الاقتصاد المغلق إلى اقتصاديات جديدة تتبنى سياسات جديدة لدعم قطاعات أخرى قادرة على النهوض باقتصاداتها وتحقيق تنمية شاملة لا تعتمد على المورد الطبيعي.

ب. الأسباب الذاتية:

كأي باحث متأثر ببيئته، لا يخفى على احد سواء من العام أو الخاص الأزمة التي مرت بها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية (2014)، وتبني الدولة الجزائرية سياسة التقشف التي مست كل قطاعاتها، وبصفتها واحدة من أهم الدول العربية المصدرة للنفط، وبحكم القومية العربية التي تجمعنا بمختلف الدول العربية، لم يكن في وسعنا إلى المساهمة بهذا البحث الأكاديمي للبحث عن حلول أو اقتراحات من شأنها إخراج الدول العربية المصدرة للنفط من نفق الاعتماد على مداخل الريع النفطي، إلى تبني سياسات جديدة لتنويع اقتصاداتها الذي يعتبر المنفذ الوحيد للقضاء على الأزمة الراهنة والأزمات المستقبلية المحتملة، والنهوض بهذه الدول بغية تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، ونمو اقتصادي حقيقي.

✓ **أهداف الدراسة:**

* لعل من أبرز الأهداف التي كانت وراء انجاز هذا البحث العلمي، هو الوقوف عند مختلف العوامل التي من شأنها التأثير على عملية التنويع الاقتصادي أولا من خلال التأطير النظري مرورا بأهم التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال وقوفا عند عوامل الفشل ومقومات النجاح في تطبيق سياساته.

* اختبار إمكانية إسقاط هذه السياسات الناجحة على الدول العربية محل الدراسة، مع التركيز على السبل الممكنة لتعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في هذه الدول.

* وأخيرا اختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته مع إبراز العوامل التي تساعد على نجاحه وتجنب كلما من شانه عرقلة هذا النجاح.

✓ **أهمية الدراسة:**

إن أهمية هذا الموضوع تتجلى في أهمية التنويع الاقتصادي في حد ذاته بالنسبة لأي دولة من دول العالم تعتمد في اقتصادها على منتج أحادي تتأثر أسعاره بالأزمات العالمية وتحدد في أسواق عالمية، مما يؤثر الأثر البالغ والكبير على اقتصاديات هذه البلدان لاسيما الدول العربية محل دراستنا التي تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بعيدة عن مداخلها من الريع النفطي.

✓ **منهج الدراسة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الاستنباطي في الجانب النظري كونه المناسب للإحاطة الشاملة بالموضوع والوصول إلى استنتاجات حول صحة الفرضيات. كما اعتمدنا على نفس المنهج لاستعراض الدراسات السابقة التي بحثت في نفس الموضوع. أما عن جانب الدراسة التطبيقي فسنستخدم الأسلوب القياسي التحليلي الذي يعتبر الأنسب، كوننا سوف نقوم بدراسة البنية القطاعية للدول العربية المصدرة للنفط محل الدراسة، والوقوف على العلاقة الموجودة بين التنويع ومحدداته.

✓ **صعوبات الدراسة:**

ربما تكمن صعوبة هذه الدراسة في العينة المختارة في حد ذاتها، وصعوبة الحصول على الإحصائيات الدقيقة لها، خصوصا في السنوات الأخيرة، إذ عرفت بعض الدول العربية حروبا كانت في معظمها بسبب الريع النفطي(سوريا، العراق، ليبيا)،زيادة عن الجائحة التي عرفها العالم بأسره أواخر سنة 2019 (فيروس كوفيد 19)، والتي بدأ ظهورها في الصين، لتنتشر عبر سائر المعمورة ، دون أن ننس طبعا ما شهدته بعض الدول العربية من مشاكل جراء ما سمي "بالربيع العربي"، وسقوط أنظمة الحكم في بعض الدول العربية كمصر و ليبيا مثلا، وآخرها الجزائر التي عاشت قرابة السنة من حراك شعبي ساخط على الأوضاع السياسية في البلد مما أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. كل هذه الأحداث شكلت عوائق في طريق جمع إحصائيات دقيقة تثري الدراسة التي نحن بصدد القيام بها.

✓ **حدود الدراسة:**

- لقد حصرنا دراستنا من حيث الإطار المكاني في مجموعة من الدول العربية الريعية المصدرة للنفط بلغ عددها 11 دولة وهي: (الجزائر، العراق، ليبيا، مصر، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، اليمن).

- أما عن الإطار الزماني فسنبدئه من سنة 1995 إلى 2020، إذ شهدت الدول محل الدراسة انفتاحا تجاريا أي حرية في التصدير و الاستيراد وهو ما يخدم مفهوم التنويع، إضافة إلى كون هذه الفترة تميزت بوجود ثلاث أزمات على التوالي: 1998 ،2008 و 2014 وهي أزمات أثرت بشكل جد كبير على أسعار النفط في الأسواق العالمية، الشيء الذي دفع بهذه الدول للتفكير جديا و محاولة تدارك الأمور و البحث بشكل ملح على سبل جديدة لإثراء صادراتها نحو الخارج، لأجل الوصول إلى تنويع اقتصاداتها و الحد قدر الإمكان من الاعتماد على دخل وحيد هو دخل الريع البترولي.

✓ **تقسيم البحث:**

لقد تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول رئيسية سوف نبين ذلك فيما يلي:

الفصل الأول قسمناه الى ثلاث أجزاء؛ خصصنا الجزء الأول لمفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي بما فيه الانواع، ثم أبرزنا أهم المؤشرات المستخدمة في قياسه، ثم حاولنا حصر محددات التنويع الاقتصادي كذلك، أما في الجزء الثاني فقد تحدثنا عن وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في الدول الريعية؛ من خلال التعريف بالاقتصاد الريعي والدولة الريعية، الوقوف كذلك على أنواع الريوع، ثم تطرقنا لنظرية نقمة الموارد الطبيعية، مع تقديم التفسيرات الاقتصادية السياسية و المؤسسية لهذه النظرية، و في الأخير ابرزنا أهم السياسات الممكن انتهاجها لتنويع الصادرات في الدول الريعية، و الجزء الأخير من الفصل خصصناه لإبراز العلاقة الموجودة بين التنويع والنمو الاقتصاديين، والاستثمار الأجنبي المباشر، فتحدثنا عن التنويع والنمو الاقتصاديين ، ثم علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي والميزة التنافسية، ثم كعنصر أخير تطرقنا للاستثمار الأجنبي كأحد محفزات التنويع الاقتصادي، أما **الفصل الثاني** من هذه الدراسة فقد فسمناه الى قسمين؛ الأول خصص لاهم الدراسات التي بحثت في موضوع التنويع الاقتصادي، اما الجزء الثاني فقد خصصناه لاهم التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي كتجربة اندونيسيا و ماليزيا، كما أشرنا لتجربة دولة الامارات العربية المتحدة باعتبارها أهم تجربة في الوطن العربي. **الفصل الثالث** والأخير خصصناه للدراسة القياسية، حيث اختبرنا العلاقة بين التنويع الاقتصادي وبعض محدداته الاقتصادية في عينة من الدول الريعية (11 دولة عربية مصدرة للنفط) من 1995 الى 2020، وقد قسمنا هذا الفصل الى جزأين: الأول لتحليل الهيكل الاقتصادي لدول العينة، والثاني لبناء النموذج وتحليل النتائج المتوصل اليها.

الفصل الأول:
التنويع الاقتصادي ومحدداته في الدول الريعية

مقدمة الفصل:

يعتبر التنويع الاقتصادي من بين المواضيع التي حضت باهتمام بالغ من طرف الاقتصاديين منذ القدم، لما لديه من أهمية كبرى في تعزيز التنمية المستدامة وإرساء قواعدها في مختلف دول العالم، لاسيما الدول النامية منها، هذه الأخيرة التي تعتمد في غالبها على مواردها الطبيعية، الأمر الذي أدى بها للدخول في حلقة مفرغة، وجعلها حبيسة الاقتصاد الأحادي الإنتاج والأحادي التصدير.

هنا تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في عدم الاعتماد على مصدر وحيد للدخل يؤثر بصورة مباشرة على عجلة التنمية بهذه الدول، ويجعل البنية الاقتصادية ككل مرهونة بتغيرات أسعار هذه السلعة أو المادة الأولية، لذا فان جل المفكرين الاقتصاديين أجمعوا على ضرورة نبذ اقتصاد الريع والتوجه نحو اقتصاد متنوع، يستطيع خلق قيمة مضافة بتبني العمل على دفع قطاعات أخرى حقيقية.

وعليه فإننا سوف نحاول من خلال هذا الفصل الاضطلاع أكثر على موضوع التنويع الاقتصادي، مؤشرات قياسه وكذا محدداته وهذا في قسم أولي، وتركنا عوامل الفشل في تحقيقه في قسم ثاني، مستعينين في ذلك بأهم الآراء ووجهات النظر الأدبية (الريع الاقتصادي ونظرية نقمة الموارد الطبيعية)، أما عن أخر قسم وهو الثالث فسوف نخصصه لاستعراض أهم السياسات التي تهدف إلى تنويع اقتصادي شامل.

المبحث الأول: التنويع الاقتصادي، محدداته ومؤشرات قياسه

عكف الاقتصاديون منذ القرن الماضي على فك شفرات موضوعي التنويع و التركيز الاقتصاديين، إذ احتلا هذين الأخيرين مساحات واسعة في الأدبيات النظرية، واعتبرا مادة خصبة للبحث العلمي نظرا لأهمية التنويع في الحصول على العملة الصعبة و النقد الأجنبي، الذي يعتبر عماد تسيير شؤون أي دولة وضمان استمرارها، فهناك منهم من دافع عن التخصص الاقتصادي و تقسيم العمل كالكلاسيكيين، و هناك من تبنى بل و نادى لأفكار جديدة تختلف عن سابقتها، و للتعمق أكثر في هذا الموضوع سوف نستعرض فيما يلي مختلف وجهات النظر حول التخصص والتنويع الاقتصاديين.

1- التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي

لقد كان الرأي السائد في أعقاب الحرب العالمية الأولى مساندا لحرية التجارة التي تقوم على التخصص الاقتصادي وتقسيم العمل وكذا على الميزة النسبية المستوحاة من النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية، و التي أتى بها عراب الاقتصاد الكلاسيكي A.Smith (1776) ، و من بعده D.Ricardo (1817)، وسرعان ما برز الاهتمام الكبير بالصادرات و التنويع الاقتصادي خلال سنوات الخمسينات و الستينات وحتى السبعينات من القرن الماضي عند كل من : R.Prebisch & H.N.Singer (1950)، (Samen, 2010, p. 2).

إن النظرية الكلاسيكية نصت على أنه ينبغي على الدول أن تنتج وفقا لميزاتها النسبية وهو أساس قيام التبادل وقيام التجارة الدولية، حيث يكتسب البلد أكبر قدر ممكن من المنفعة الاقتصادية مقارنة ببلد اخر كونه يقوم بإنتاج منتجات بتكاليف منخفضة إذ يمتلك فيها وفرة نسبية، أو يستطيع إنتاجها بسهولة، وعليه و استنادا إلى هذا المفهوم فان الدول في معاملاتها التجارية ستستفيد أكثر إذا ما تخصصت كل واحدة منها في إنتاج سلعة معينة تمتلك فيها ميزة مقارنة بدولة أخرى، إذ دفعت هذه النظرية الاقتصاديين إلى الاعتقاد بحرية التجارة بين

الدول والأخذ بالمنطق الذي يكمن وراء إنتاج دول لسلع زراعية أو معدنية، في حين تتخصص أخرى في إنتاج سلع صناعية.(Igberaese, 2013, p. 6).

أظهرت دراسة Mac Laughlin(1930) أن البلدان ذات التركيز العالي أكثر تضررا من الأزمة، ومن بين المخاطر المحتملة أيضا، تلك الناجمة عن تذبذب الأسعار أو الأسواق مثل: اختلال قوى العرض والطلب، المنافسة، التطور التكنولوجي للمنتجات المنافسة، كما أظهرت أعمال Massel(1970) عن التنويع الاقتصادي، و التي خصت 55 دولة، أن التنويع الاقتصادي له دور أساسي للتحكم في حالات عدم اليقين في اقتصاد أي دولة، خاصة إذا تعلق الأمر بالتقلبات الاقتصادية في أسعار المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية، كما توصل كل من Stanley And Bunag 2001 إلى نفس النتائج في أبحاثهم حول بلدان أمريكا الوسطى(Berthélemy, 2005, p. 593) .

كما تبين من دراسة أجراها Smith And Todaro (2006) على الدول الأقل تقدما، والتي تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية، التي تمثل أهم صادراتها، و تحتل حصة الأسد من ناتجها المحلي الإجمالي، أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة(Mejl'a, 2011, p. 31). وجاء الاقتصاديان Raul Prebisch & Hans Singer العام 1950 في أعقاب الحرب العالمية الثانية ليؤكدا أن التخصص الكثير في الدول النامية لقيام التجارة الدولية من خلال مبادلة مواد خام وسلع زراعية بسلع استهلاكية أو استثمارية مصنعة من البلدان المتقدمة يرتكز على الفرضية التي جاءا بها والتي عرفت بفرضية "برييش وسينغر" « Prebisch and Singer Hypothesis » (PSH) في حرية التجارة، إذ ينتج عن التخصص المباشر حصر المنتجات الأولية التي تخضع لتأثيرات خطيرة على المدين القصير والطويل (Samen, 2010, p. 3).

أكد كل من Prebisch وSinger من خلال فرضيتهما أن النمو الاقتصادي لا يمكنه أن يقوم على أساس منتجات تعتمد على موارد طبيعية فحسب، إذ أن أسعار صادرات هذه الأخيرة في الأسواق العالمية نسبة إلى أسعار الصادرات الصناعية سوف تنخفض بمرور الزمن، والشيء المسلم به أن تخصص البلد في مجموعة ضيقة من المنتجات التصديرية يكشف لنا عن زيادة الاضطراب في مكاسب هذه الأخيرة، الأمر الذي يزيد الوضع سوءا عندما تتعرض تلك المنتجات لانخفاض عالمي في الأسعار، وكنتيجة حتمية سوف تتراجع نسبة أسعار التصدير الى أسعار الاستيراد (معدلات التبادل التجاري) بالنسبة للدول النامية التي تعتمد معظمها على صادرات المنتجات الأساسية والتفسيرات المقترحة لذلك هي:(Kaulich, 2012, pp. 4,5).

- إن النقابات العمالية القوية في البلدان الصناعية في كل دورة من دورات الأعمال التجارية تحقق ارتفاعا كبيرا في الأجور مقارنة بالأجور في الدول النامية.
- قوة الاحتكار في التصنيع تمنع زيادة التكنولوجيا وتؤدي إلى خفض الأسعار.
- الطلب على السلع الأولية يظهر مرونة دخل منخفضة نسبيا، ما يعني أن نمو الدخل يميل للحد من الطلب النسبي من والى أسعار السلع الأولية.
- عملية الادخار التقني للمواد الخام في مجال التصنيع تؤدي إلى بطء نسبي في نمو الطلب على المنتجات الأولِية (Cuddington, Ludemaand Jayasuriya,2002).

إن التقلب الذي قد يتعرض إليه أي بلد من شأننا التخفيف من حدته عن طريق التنويع،وذلك من خلال إنتاج منتجات متنوعة، نستطيع من خلالها القيام بتجارة دولية متنوعة السلع باتجاهات مختلفة في الأسعار، الشيء الذي يساعدنا على تحقيق استقرار مقبول في الأداء الاقتصادي. قام كل من الباحثين الاقتصاديين Harding & Javorcik العام 2007 بشرح الفوائد المحتملة من تنويع الصادرات، إذ يكون تنويع هذه الأخيرة قضية غاية في الأهمية بالنسبة للبلدان النامية نظرا لعدة أسباب:

- حزمة متنوعة من منتجات التصدير قد توفر التحوط تجاه مختلف الصدمات والاختلافات السعرية في الأسواق العالمية لمنتج معين Digiovanni (2006) BertinelliAndall & Levchenko , (2006) ,(1971) Kuznets، وهو ما يعرف باسم تأثير المحفظة في الأدبيات النظرية.
- تنوع المنتجات المصدرة قد يؤثر على النمو الاقتصادي مع إمكانية التغير الهيكلي , Hausman Hwang & Rodrik (2007)، وحسب Agostin (2006) فان الفكرة الأساسية لهذا التوجه تكمن في أن البلدان التي تواجه التغير الهيكلي، و تجتازه بنجاح لتنويع هيكلها الاقتصادي، سوف تكتسب ميزة نسبية في عدد كبير من السلع، ما يمكنها من زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال البشري Berheleny & Soderting (1999) زيادة على توسيع الاستثمار و الحد من مخاطر المستثمرين Acemoglu & Zilibihi (1997) (Mejl'a, 2011, p. 36) .
- إن تنويع الصادرات بصورة متزايدة نحو منتجات أكثر تطورا قد يكون مفيدا للتنمية الاقتصادية، وعلى العكس تماما من ذلك فان البلدان التي تملك ميزة نسبية في عدد محدود من السلع، تعاني من ندرة المهارات وعدم وجود مدخلات تكميلية، سوف تتأثر بالضرورة بعدم القدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة، واستنادا على هذه الفرضية التي أشار إليها Agostin العام 2006، فان الاقتصاديات التي تأخذ على عاتقها مهمة التنويع، سوف تكون بعد ذلك في موقف متقدم لتوسيع مداها في ميزتها النسبية، فقدرة أي بلد على الامتصاص أو التكيف مع التكنولوجيا الأجنبية أمر غاية في الأهمية لتحقيق الأهداف المأمول تحقيقها، إذ ينبغي علينا الإدراك أن التنويع سواء كان في الإنتاج أو التصدير هو نتيجة عوامل تتوافق فيما بينها ضمن عملية التنمية(Mejl'a, 2011, p. 37) .

2- ماهية التنويع الاقتصادي

إن التأصيل النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي يرجع إلى نظرية المالية لـــ "ماركوفيتز" « Markowitz » العام 1952، والتي ترتكز على مبدأ "لا تضع البيض كله في سلة واحدة"، وأساس هذا المبدأ يتمثل في عدم الاعتماد على الاستثمارات في الأوراق المالية فقط بل و تعويضها باستثمارات أخرى في قطاعات إنتاجية متنوعة(حقيقية)، وسوف نتطرق فيما يلي بالتفصيل إلى كل ما يتعلق بالتنويع الاقتصادي أي سنقوم بالإلمام بجميع المفاهيم المتعلقة بالتنويع.

2-1 مفهوم التنويع الاقتصادي

حاولت العديد من الدراسات الاقتصادية إعطاء مفهوم شامل للتنويع الاقتصادي، من خلال التطرق له من مختلف الجوانب، الأمر الذي جعلها تلتقي في نفس النقط وسوف نوضح ذلك فيما يلي:

- عرف صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي على أنه :"التحول الى هيكل انتاجي أكثر تنوعا، والذي ينطوي على تقديم منتجات جديدة او توسيع نطاق المنتجات الموجودة سابقا، بما في ذلك المنتجات ذات الجودة العالية" (Ross M. L., What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?, 2017, p. 2)
- كما عرفته Le-Yin Zhang العام 2003 على أنه :"تقليل الاعتماد على المورد الوحيد و الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية، كما يمكن أن يشير إلى تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (بمعنى الدخل المتأتي من الاستثمار في الخارج) " (Zhang, « Income from overseas investment »،2003, p. 6) (Shayah, 2015, p. 735).

- إن مفهوم التنويع الاقتصادي في الاقتصاد السياسي عادة ما يشير إلى"الصادرات" لاسيما السياسات التي تهدف إلى الحد من الاعتماد المفرط على عدد محدود من المنتجات التصديرية، التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الظرفي عليها (Hvidt, 2013, p. 4).
- كذلك يمكننا تعريف التنويع الاقتصادي على أنه: "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أن يترجم أيضا في صورة في تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي المداخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة، كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق" (UNFCCC, 1999, p. 1).
- في المقابل فان التنويع الاقتصادي يعني: "تقديم مجموعة أكثر تنوعا من مصادر الدخل و الثروة والإيرادات الحكومية و إيصالات التصدير و خلق فرص عمل" ، بمفهوم آخر ان التنويع الاقتصادي لا ينبغي أن يقاس فقط من خلال تنوع في محركات نمو الناتج الإجمالي (Gross Domestic Product GDP) ، بل من خلال النظر أيضا إلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإيرادات الضريبية، خلق مناصب شغل جديدة... وكذا التنويع في الصناعات البتروكيماوية المرتبطة أساسا بالغاز والنفط، إضافة إلى التنويع كذلك في أنشطة جديدة كليا، بعيدا عن الموارد الطبيعية، في أي مجال من المجالات التي من شأنها ان تساهم في خلق مجموعة أكثر تنوعا من الأنشطة الاقتصادية التي تكون مفيدة (Bhaskaran, 2007, p. 4).
- حسب (2011) Akram Esanov فان التنويع ينقسم إلى قسمين: تنويع اقتصادي وتنويع للصادرات، إذ عرف الأول على انه: "العملية التي يصبح من خلالها الاقتصاد أكثر تنوعا من حيث السلع والخدمات التي ينتجها" أما عن الثاني أي تنويع الصادرات :"فيشير إلى السياسات المعتمدة التي تهدف إلى تغيير

مساهمة السلع في مزيج التصدير الحالي ، وتقديم منتجات جديدة في محفظة التصدير و/أو اقتحام أسواق جغرافية جديدة"(Esanov, 2011, p. 4).

- أما عن تعريف التنويع الاقتصادي من منظور التنمية المستدامة فهو "عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج و توزيع السلع و الخدمات"، ومن هذا المنطلق يتضح لنا انه ليس بالضرورة تحقيق زيادة في الإنتاج وإنما تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد عن طريق تنويع قاعدته الاقتصادية، إذ يملك التنويع القدرة على تعزيز الأسس الاقتصادية وجعلها قابلة للتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية وضمان استمرارها على المدى الطويل لمواجهة استتراف الموارد الطبيعية، و مختلف التقلبات الاقتصادية التي تحصل جراء ضغط المنافسة والعولمة(Anyaehie & Areji, 2015, p. 89).

إن الركيزة الأساسية لمفهوم التنويع الاقتصادي هي الحد من الاعتماد المفرط والشبه الكامل على قاعدة اقتصادية ضعيفة، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المعتمدة على مواردها الطبيعية. إن القيام بعملية التنويع يستوجب نقل عملية الإنتاج بعيدا عن الصناعات الاستراتيجية عن طريق دعم التصنيع في قطاعات أخرى غير موردية (لا ترتكز على استغلال أو استخراج الموارد الطبيعية)، وكما جاء في تقارير الأمانة العامة القطرية للتخطيط التنموي إن الاقتصاد الأكثر تنوعا يكون بالضرورة أكثر استقرارا وأكثر قدرة على خلق وظائف وفرص عمل للجيل القادم وكذلك أقل عرضة للأزمات التي تحدث نتيجة تقلبات في أسعار السلع الأساسية خاصة منها البترول و الغاز الطبيعي (Planing, 2011, p. 5).

2-1 أهمية التنويع الاقتصادي

ان بناء اقتصاد أكثر تنوعا، له أهمية كبرى كما أنه يعود بالفائدة الواضحة على مختلف قطاعات الدولة، ومن أبرز هذه الفوائد هو تقليل الصدمات، من خلال زيادة تحقيق المكاسب التجارية، والوصول إلى معدلات إنتاج رأسمالي مرتفعة، الأمر الذي سيساعد بالضرورة في عمليات التكامل الإقليمي، وخلق مناصب شغل

جديدة متنوعة تستوعب الفائض في اليد العاملة الباحثة عن مناصب العمل (United Nations, 2011, p. 14).

أما إن تحدثنا عن أهمية التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية فسنجد العناصر التالية:

- العمل على بناء اقتصاد أكثر قوة وصلابة، يتميز بالاستدامة للأجيال المستقبلية، بعيدا عن التبعية للنفط، من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، دون أن ننس تشجيع القطاع الخاص.
- تحقيق تنمية شاملة اقتصاديا واجتماعيا، محليا وإقليميا.
- مساهمة القطاعات الاقتصادية الجديدة في الدخل الوطني، يؤدي بنا إلى تحقيق ميزانية متوازنة.
- وفرة المداخل خلال الاقتصاد المتنوع، يمكننا من تنفيذ الخطط المستقبلية المسطرة، اعتمادا على خبرات محلية ودولية (سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات).
- كما بينت بعض الدراسات السابقة التي أجريت بين 1920م و2003مأن هناك أمر مهم ينجم عن التنويع الاقتصادي، ألا وهو أن هذا الأخير القائم بدوره على المتغيرات الاقتصادية، باستطاعته أن يحقق لنا أفضل تنويع جغرافي (Heyderiech , 2010, p. 71).

2-3 أنماط التنويع الاقتصادي

يمكن الوقوف على أشكال متعددة من التنويع، إذ قد يكون التنويع في الهيكل الإنتاجي المحلي (الصناعي) لبلد ما في حد ذاته بجعله أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية متنوعة وبعيدة عن الاعتماد على نشاطات محدودة أو قليلة.

وبصورة أخرى وعلى مستوى الصادرات نجد التنويع يكون من خلال توسيع سلة الصادرات لبلد ما أو من خلال لاختراق أسواق جديدة للتصدير، ومن خلال هذا يمكننا التمييز بين نوعين تنويع المنتجات وتنويع الأسواق:(Giz & Unido, 2015, p. 15).

➢ **تنويع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)**

يكون متعلق بتحقيق جوانب إنتاجية بصفة خاصة، ينطبق خاصة على الاقتصاديات المنحصرة في إنتاج وتصدير منتجات أولية، وبصفة خاصة يهدف هذا النوع للتهيؤ للدخول إلى فضاءات إنتاجية جديدة، وعليه من شانه أن يحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من هذه الأنشطة، ويمكننا أيضا من تفادي بعض الظواهر غير المحبذة "كالمرض الهولندي" أو "لعنة الموارد الطبيعية". كذلك نجد أن التنويع الإنتاجي يمكننا من تسهيل عملية التغير الهيكلي نحو نشاطات أخرى ذات التكنولوجيات والمهارات العالية، وبالتالي الوصول إلى التنمية بمعناها الواسع.

➢ **تنويع الأسواق:**

لا يقل أهمية عن النوع السابق، حيث أن الاعتماد على سوق وحيدة أو عدد محدود من الأسواق ينطوي على عدة مساوئ، فالانخفاض في الطلب يؤثر سلبا على الاقتصاد مما يدفعنا إلى البحث عن طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، زيادة على ذلك هناك وفرات في الخارج يمكننا تحقيقها عن طريق اقتحام أسواق جديدة بمنتجات جديدة تحقق للبلد قدرة تنافسية صناعية.

على العموم، إن تنويع الأسواق من شانه التقليل من الصدمات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها اقتصاد أي بلد، كما ويمكنه تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة، زيادة على ذلك فان التصدير إلى أكثر من دولة مؤشر إيجابي على قدرة المنافسة دوليا.

بشكل عام إن الهيكل الإنتاجي الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على محدود من السلع خاصة منها السلع الأولية، ونفس الحال بالنسبة للاعتماد على عدد كبير من المنتجات التصديرية في وجهات تصديرية متعددة هو أفضل من التركيز على عدد اقل منها، ومع العلم أن تنويع الإنتاج والتجارة مكلف ومحفوف بالمخاطر إلا أن المكاسب التنموية المتوقعة تفوق تلك المخاطرة.

في صورة أخرى، تم تقسيم التنويع الاقتصادي إلى شكلين وذلك ضمن حدود الاقتصاد السياسي كما يلي:(Hvidt, 2013, p. 4).

- **التنويع الأفقي (Horizontal Diversification):**

يقصد به البحث عن فرص جديدة لمنتجات جديدة في نفس القطاع سواء كان (أولي، ثانوي أو ثالثي)، وذلك عن طريق إدخال منتجات جديدة في سلة التصدير الحالية وهذا بغية التخفيف من حدة المخاطر الاقتصادية (لمواجهة تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، أو حتى المخاطر السياسية...).

- **التنويع العمودي أو الرأسي (Vertical Diversification):**

يعمل هذا النوع من التنويع على تشجيع الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تصبح مخرجات نشاط معين هي مدخلات نشاط آخر، زيادة على ذلك فهو يعني التحول من قطاع أو صناعة إلى أخرى، ويتم هذا التحول من القطاع الأولي إلى الثاني فالثالث على التوالي. وكمثال على ذلك فان شركة التعديد تقوم باستخراج النحاس واستخدامه لصناعة كوابل كهربائية نحاسية، أي أنها انتقلت من الاستخراج كقطاع أولي إلى التصنيع كقطاع ثانوي (Hvidt, 2013, pp. 4,5).

وسنقوم بتبسيط مفهومي هذين النمطين في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-1: تقسيمات التنويع الاقتصادي من منظور الاقتصاد السياسي

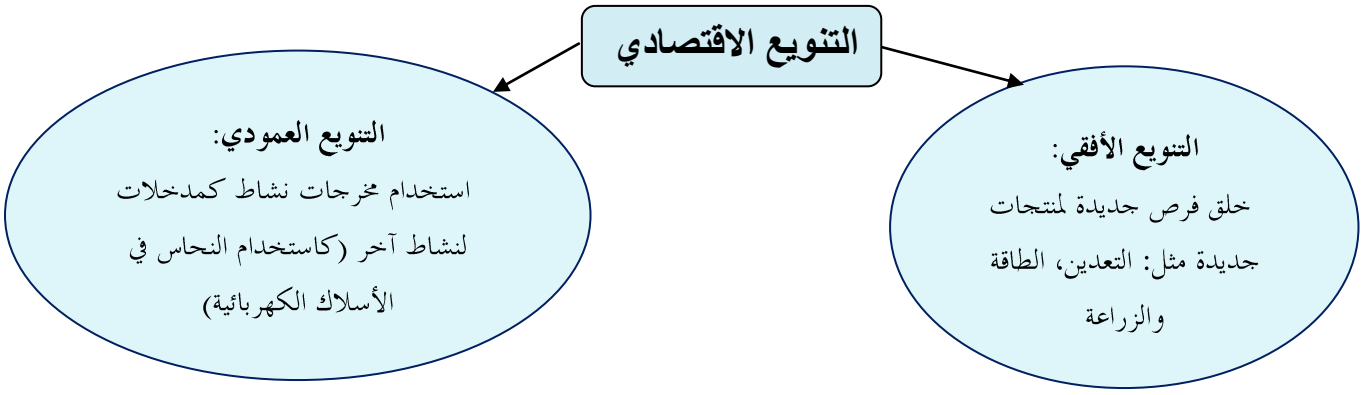

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة.

يمكننا التنويه أو الإشارة إلى نوع أخر من أنواع التنويع الاقتصادي، والذي تمت الإشارة إليه في بعض الأدبيات السابقة، وهو ما يعرف بالتنويع القطري (Diagonal Diversification) وهو استخدام المدخلات المستوردة في عملية الإنتاج والتحول إلى القطاعين الثانوي أو الثلاثي (Samen, 2010, p. 4).

3- أهداف ومحددات التنويع الاقتصادي

3-1 أهداف التنويع الاقتصادي

إذا ما ركزنا على أهداف التنويع الاقتصادي النسبة للدول المصدرة للنفط، سوف نجد بالضرورة هدفا أساسيا، يظهر لنا جليا وهو؛ التخلي أو التقليل من الاعتماد المفرط على عائدات البترول و الغاز الطبيعي في تسيير الميزانية العامة للدولة، و كذا محاولة استحداث و بعث قطاعات أخرى، كبدائل اقتصادية بإمكانها دفع عجلة التنمية والاقتصاد ككل لتلك البلدان، من خلال الحصول على عائدات بديلة، وكذا الحصول على نقد أجنبي مقابل تصدير منتجات جديدة، ودخول أسواق جديدة في نفس الوقت، كذلك يستهدف التنويع تقليص دور القطاع العمومي، أمام القطاع الخاص، من خلال بعث هذا الأخير من جديد(بوكثير و زرقوط، 2017، صفحة 334)، وعليه إذا ما حاولنا حصر أهداف التنويع الاقتصادي، فسنجد أهمها تنحصر فيما يلي:

- التخفيف من تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب انعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني.
- إعطاء الفرصة لقطاعات جديدة مختلفة للمساهمة في الناتج المحلي، والمساهمة في الميزانية العامة للدولة.
- تشجيع الاستثمارات سواء محلية أو أجنبية.
- خلق نوع من التعاون والترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تعزيز وتوسيع النشاط التجاري للمتعاملين الاقتصاديين في الخارج.

- السهر على ضمان استمرارية دوران عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، عن طريق كل ما يلزم من ميكانيزمات، موارد وأدوات كفيلة بإنجاح عملية التنويع الاقتصادي على مستوى الوطن.(مسعودي ، 2018، صفحة 228).

3-2 محددات التنويع الاقتصادي

محددات التنويع الاقتصادي هي جل العوامل المؤثرة فيه، أي التي تؤثر إما في التنويع أو التخصص لأي بلد كان، والملاحظ أن الإطار النظري لم يحدد بشكل واضح هذه العوامل، ولكن سوف نحاول إعطاء أو تسليط الضوء على أهمها فيما يلي:

- **الحوكمة والإطار المؤسساتي:** اغلب الدراسات الاقتصادية الحديثة أكدت على أهميتهما كشروط من بين الشروط المسبقة للقيام بتنويع اقتصادي، فالحكم الرشيد يعتبر من بين الشروط الأساسية لتعزيز التنويع الاقتصادي كتشديد الحماية على الحقوق وتسهيل المعاملات وضمان مبدأ تكافؤ الفرص لتنافس الشركات، ومن جهة أخرى فالقوة الاعتمادية للمؤسسات لها تأثير واضح على عوامل: التنظيم والاستقرار السياسي وكل ما من شانه التأثير على الاستثمار والأنشطة المقاولاتية. لعل التحسينات في هياكل الحكم داخل الاقتصاد لا ترتبط فقط بوجود قاعدة تصديرية متنوعة، وتنويع صناعي، بل أيضا انخفاض الصراعات و الحروب الأهلية التي تقوض الاستثمار في التنويع الاقتصادي(Plekhanov And All 2009)، فقوة المؤسسة تظهر في قدرتها على مواجهة جميع أنواع الفساد و المصادرات التي يمارسها أصحاب المناصب الحكومية عندما يقوم المبتكرون بالبحث عن تراخيص او تصاريح تجارية، الأمر الذي يشكل عاملا حاسما لتعزيز روح المبادرة والابتكار (Starosta de Waldemer 2010) وبالتالي تعزيز التنويع الاقتصادي (Elhiraika & Mbate, 2014, p. 148).

➢ **القطاع الخاص:** له دور هام في التنويع الاقتصادي من خلال قيادة و تسيير الابتكارات والنشاطات الاقتصادية (كالاستثمار في البحث و التنمية في نشاطات جديدة)، فالقطاع الخاص يواجه العديد من العراقيل الأمر الذي يستوجب على الحكومات إيجاد طرق لتعزيز روح المبادرة و وضع سياسات تجارية وصناعية مناسبة وكذا إزالة كل العقبات البيروقراطية أمام المؤسسات أو الشركات الخاصة، وعليه من الضروري أن تدرك الحكومات احتياجات القطاع الخاص (كتحسين مناخ الأعمال عن طريق التواصل وإقامة شراكات بناءة مع هذا القطاع) (He Maré, 2011, pp. 9,10).

➢ **الموارد الطبيعة:** يمكن اعتبارها من بين أهم العوامل المحددة للتنويع الاقتصادي، إذ تستخدم في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن رفاهية المجتمع لا تتحد بالقدر المتاح من الموارد وإنما بالاستغلال الأمثل والكفء لتلك الموارد (خلة، 2011، صفحة 163).

وفي الدراسة التي قام بها (A.Esanov 2011) حول محددات التنويع الاقتصادي لعدة دول، استخلص من خلالها أهمية وفرة الموارد الطبيعية في خلق ظروف أحسن للتنويع الاقتصادي.

إن الحاجة إلى التوسع في إثراء منتجات أي بلد و السعي المستدام إلى استخدامها أينما كان ذلك متاحا، يعتبر أولوية التنويع و النمو الاقتصاديين، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل مفرط على المراد الطبيعية في هياكلها الاقتصادية، على الرغم من ذلك فإذا كان ذلك مصحوبا بسياسات تشجع التجارة و التصدير، فان استغلال الموارد الطبيعية من شانه توفير فرص أفضل للإنتاج عن طريق خلق تجارة متنوعة ضمن أقاليم هاته الدول وفي الأسواق العالمية (OECD, 2011, pp. 18,19).

➢ **الموارد البشرية و القدرة المؤسساتية:** تساهم في تعزيز قدرات و إمكانيات التنويع الاقتصادي، حيث توجد مجموعة كبيرة من الدراسات كدراسة (Acemoglu 2005) التي توصل فيها إلى أن تأثير القدرة المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل أكثر من القصير، ويشمل ذلك على تأثير الاستثمار

في رأس المال المادي و البشري، الجانب التنظيمي في عوام الإنتاج، الجانب الجغرافي المتمثل في العوامل الجغرافية، إضافة إلى عنصر آخر مهم و هو عامل التكنولوجيا (صفيح و عامر، صفحة 4)، ثم دراسة (Mehlum And All 2006) التي أشارت إلى أن الاختلاف في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كان البلد يتجنب لعنة الموارد الطبيعية(العلة الهولندية) أم لا، فالتنوع الاقتصادي يعتبر من بين أهم العوامل في توزيع الدخل و التخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم و غيرها (Rodrik, 2004, p. 7)، من جهة أخرى فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية، بالنوعية المؤسساتية للدولة ، حيث توصل Karlالعام 2004 إلى أن البلدان التي تعتمد على المداخل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد و الحكم السيئ و ارتفاع نسبة الحروب الأهلية (Arezki & Gylfason, 2013, p. 12).

- **نصيب الفرد من الدخل:** عادة ما يدرج هذا العامل ضمن متغيرات مستوى التنمية الاقتصادية في البلدان، حيث أن الزيادة في نصيب الفرد من الدخل تمنح فرصا لزيادة التنويع الاقتصادي ويرجع ذلك إلى ارتفاع القدرة الشرائية، وكذا قابلية المستهلكين على تحمل التنوع في سلة المنتجات، و توجد العديد من الدراسات التي قامت بإثبات وجود علاقة تأخذ شكل حرف U مقلوب بين التنويع و مستوي الدخل، لعل من أبرزها دراسة Imbs And Wacziarg العام 2003 التي أكد الباحثان من خلالها على أن زيادة الدخل الفردي يؤدي إلى زيادة تنوع الصادرات حتى عتبة حوالي 9000 دولار بعدها يأخذ تركيز الصادرات آثاره(Imbs & Wacziarg, 2003, pp. 63-86)، ودراسة أخرى لـــــ (Berthémely 2005) الذي أكد نفس النتائج باستخدام بيانات الـــــ Panel لـــــ 41 دولة من بينها دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD، البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و كذا البلدان الأقل نموا، ووجد من

خلال النتائج التطبيقية المتوصل لها ان نقطة التحول من التنويع إلى التركيز تقع بين 19000 دولار و24000 دولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوى الشرائية (Alaya, 2012, p. 5).

- **الاستثمار المحلي والأجنبي**: نظريا كلما زاد الاستثمار انخفض تركيز الصادرات، إذ يعتبر الاستثمار الخاص دافعا هاما لتنويع الصادرات، كما من شانه رفع الإنتاجية في القطاعات الجديدة، من دون أن ننسى دور وظيفة البحث والتطوير وكذا القدرة على الابتكار والمخاطرة واستغلال القطاعات الغير مستغلة سابقا في الاقتصاد. كل ما قيل عن الاستثمار المحلي ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤثر بدوره على التنويع الاقتصادي عن طريق تسريع عملية انتقال التكنولوجيات وتحسين قدرة الإنتاج في البلد المستقبل للاستثمار(Iwamoto & Nabeshima 2012) (Elhiraika & Mbate, 2014, p. 149) .

الملاحظ أن الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية عموما تستهدف قطاعات الموارد الأولية أو الطبيعية بشكل خاص، وكمثال عن ذلك فان الاستثمارات الأجنبية في الجزائر اغلبها في القطاع النفطي، مما يجعلها اقل مردودية على الاقتصاد الوطني عموما، ولا تساهم بدفع عجلة التنويع الاقتصادي في هذه البلدان.

- **البنية التحتية**: أثبتت دراسة (A Esanov 2011) أن البنية التحتية إلى جانب نوعية المؤسسات (المذكورة سابقا)، هي من بين العناصر ذات الأهمية الحاسمة في القيام بعملية تنويع اقتصادي، إضافة إلى دورها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه فان البنية التحتية إلى جانب المحددات الأخرى تكتسي أهمية بالغة في تعزيز التنويع سواء كان اقتصاديا أو تنويع للقاعدة التصديرية.

إضافة إلى كل المحددات التي ذكرناها سابقا، نجب بعض الدراسات التي تناولت عوامل أخرى تكتسي أهمية كبيرة في عملية التنويع الاقتصادي في شقه المتعلق بتنويع الصادرات، سوف نحاول ذكر أهم هذه المحددات:

➢ **سعر الصرف الحقيقي:** التحركات على مستوى سعر الصرف، من شانها أن تعكس حركة نسبية كامنة وراء الأسعار داخل البلد وخارجه، والتي لها تأثير كبير على أداء الصادرات (WORLD.BANK, 2007, p. 36)، فالعملة الغير المبالغ فيها من شانها منح ميزة تنافسية للسلع المصدرة، إذ أن العديد من الدراسات السابقة أثبتت وجود اثر سلبي بين ارتفاع سعر الصرف وإنتاج السلع القابلة للتداول خصوصا منها ذات التوجهات التكنولوجية، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية في المدى الطويل بين المغالاة وتركيز الصادرات (Agostin And All 2012).

يشجع الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في غالب الأحيان على تنويع الصادرات، من خلال توسيع عتبة فارق السعر بين المنتجات المحلية و نظيراتها في الأسواق الدولية، عليه فان هذا الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي سوف يؤدي إلى الارتفاع في السعر النسبي للسلع، الشيء الذي سوف يشجع على استقطاب قناة التصدير لمنتجات أخرى جديدة (Makonnen, 2012, p. 24).

➢ **الانفتاح التجاري:** في الدراسة التي قام بها: Y.Makhlouf; N.M.Kellard And D.vinogradov العام 2015 بينت العلاقة بين الانفتاح التجاري و تنويع الصادرات في البلدان النامية، وذلك بالنظر إلى دور النظم السياسية، وتبين أن الانفتاح في البلدان المتقدمة ليست له أي علاقة ذات أهمية مع التنويع، إذ يعزز الانفتاح تخصص الصادرات في الأنظمة المستبدة على عكس الأنظمة الديمقراطية، وعليه يلعب النظام السياسي دورا حاسما في تحديد نوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنويع الاقتصادي، و بشكل عام فان الانفتاح التجاري يقود إلى التخصص في الدول المتقدمة، وإلى التنويع في الدول النامية (Makhlouf, Kellard, & Vinogradov, 2015, pp. 4,3).

➢ **تطور القطاع المالي:** أدرجت العديد من الدراسات السابقة تطور القطاع المالي كعنصر مهم للقيام بعملية تنويع الصادرات خصوصا وتنويع الاقتصاد عموما، وذلك يرجع لأهمية الحصول على الائتمان من أجل

تصفية التعاقدات بشكل أكثر كفاءة وإنتاجية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات ومنه إلى تنويع الصادرات المحلية في بلد ما.

استنادا لما أقرته اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في الاتحاد الإفريقي لسنة 2006 تم الاتفاق على تصنيف المتغيرات المؤثرة (يطلق عليها المرتكزات كذلك في بعض الدراسات السابقة) في عملية التنويع إلى خمس فئات وهي:(بن علي و راشدي، 2016، صفحة 8).

أ. **المتغيرات المؤسسية**: نجد كل من الحوكمة، المناخ الاستثماري والحالة الأمنية للدولة.

ب. **السياسات العامة**: تندرج فيها كل من السياسات المالية، الصناعية والتجارية (وذلك لتأثير مختلف السياسات على القاعدة الصناعية).

ت. **النفاد الى الأسواق**: وهنا نركز على مدى الانفتاح التجاري والتكامل الإقليمي، اذ يعتبر العنصر الأخير من بين الاستراتيجيات الهامة لتسهيل التبادل التجاري، ويندرج ضمنه الإصلاح الجمركي أيضا.

ث. **متغيرات الاقتصاد الكلي**: ونجد فيها كل من أسعار الصرف، معدلات التضخم والميزان التجاري للدول.

ج. **العوامل المادية**: وتتمثل في العنصر البشري والاستثمار.

4- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

في هذا العنصر الذي يخص مؤشرات قياس التنويع (أو التركيز)، سوف نجد العديد من المؤشرات الإحصائية، والتي قد تختلف في كفاءتها وملاءمتها لطبيعة الغرض من القياس أو غرض البحث، فبعضها يقيس ظاهرة التشتت كمعامل الاختلاف، وأخرى تقيس لنا خاصية التركيز مثل: مؤشر جيني، أما الأكثر شيوعا

واستخداما والذي يعبر على مفهوم التنوع وهو معامل هيرفندال-هيرشمان وسوف نعرف كل منها مع ذكر صيغتها الرياضية فيما يلي:

❖ مؤشر جيني (GINI INDEX)

يعتبر من ابسط المقاييس التي يمكن استعمالها لقياس التركيز، فهو يقيس مدى تطابق التوزيع الفعلي مع التوزيع المثالي لظاهرة ما، كما يستخدم في الغالب لقياس عدالة توزيع الدخل كونه يعطي نتائج رقمية لذلك (رنا، حسين، و معن، 2014، صفحة 234)،ويعرف بنسبة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز(Lorenz) ووتر المثلث القائم(ABC) (Bellu & Liberati, 2006) الموضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم1-2: مؤشر جيني ومنحنى لورنز

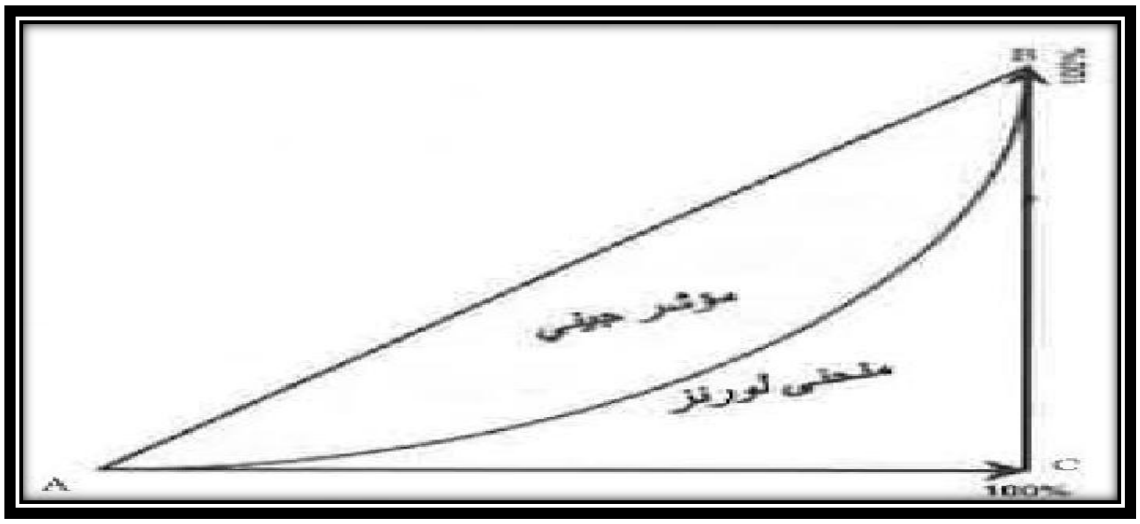

Source: Wen-chung Lee (1997), "Characterizing exposure-disease association in human population using the Lorenz curve & Gini index", Statistics in Medicine, Vol. 16, 1997, p733.

ولمؤشر جيني عدة صيغ لحسابه منها:

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (x_k - x_{k-1})(y_k + y_{k+1})$$

حيث:

$\mathbf{x_k}$: تمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي مثلا على المحور الافقي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي).

$\mathbf{y_k}$: تمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي مثلا على المحور العمودي (عدد القطاعات).

$\mathbf{n}$: تمثل عدد القطاعات

تجدر الإشارة انه يمكننا إيجاد صيغ رياضية أخرى لحسابه (Maldonado, Pérez-Ocôn, & Herrera, 2007, pp. 38,39):

$$\boldsymbol{G = \sum_{i=1}^{k} \left(x_{i_1} y_i - x_i y_{i-1}\right)} \quad \boldsymbol{G = \sum_{i=1}^{n} \begin{bmatrix} x_{i-1} & y_{i-1} \\ x_i & y_i \end{bmatrix}}$$

حيث:

$$\boldsymbol{xi = \sum_{j<i} \frac{ni}{N} y_{i=\sum_{j<i} \frac{di}{D}}}$$

يمثل:

xi: التكرار التجميعي النسبي التصاعدي لعدد القطاعات.

yi : التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للناتج القطاعي.

إن مؤشر جيني يعطينا فكرة عن انحراف نسبة مساهمة كل قطاع بالنسبة لإجمالي الصادرات، فإذا حققت دولة ما نسبة صادرات تساوي 80 بالمائة من إجمالي ما تصدره للخارج؛ والباقي أي 20 بالمائة موزعة على قطاعين مثلا، إذن يمكننا الاستنتاج إن هذا البلد يميل إلى التخصص في تصدير النوع الأول من المنتجات مقابل النوعين المتبقيين، وعليه تجدر الإشارة هنا، ان قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر الذي يدل على التنويع الاقتصادي، و الواحد الصحيح الذي يعبر عن التركيز الاقتصادي.(Karsten, 2014, p. 20)

❖ مؤشر هرفندل–هرشمان (Herfendahl–Hirchman)

يعتبر مؤشر هرفندل-هرشمان من أكثر المقاييس استخداما لقياس التنويع في أي ظاهرة نريد قياسها، إذ يهتم بجوانب عديدة من المتغير، كتركيبته، بنيته، مدى تنوعه، وزيادة على ذلك إبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته(ممدوح، 2011، صفحة 212)، و يعتبر أساسا مقياسا لدرجة تركيز السوق والصناعة (Al-kawaz, 2008, p. 7).

استخدم مؤشر هرفندل-هرشمان من طرف المحاكم الأمريكية سنوات الثمانينات بشكل جد واسع، حيث كانت تقيس به مدى الاحتكار الحاصل في صناعة معينة أو قطاع محدد، كما استخدمته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لقياس مدى التنوع في قطاع التصدير، ويحسب اعتمادا على الصيغة التالية(Laskiene & Venckuviene, 2014, p. 681) :

$$\boldsymbol{HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{n}\right)^2 - \sqrt{1/n}}}{1 - \sqrt{1/n}}}$$

حيث:

n:عدد النشاطات.

x_i : ناتج النشاط i.

X: الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

وتجدر الإشارة إلى أن معاملٍ هرفندل-هرشمان محصور بين الصفر والواحد الصحيح$(\boldsymbol{0 \leq HHI \leq 1})$، فكلما اقترب هذا المؤشر من الواحد، اتجه البلد نحو التخصص، أي انه يركز على قطاعات معينة دون سواها، و كلما اتجهنا باتجاه الصفر، كما توجه البلد نحو تنويع صادراته، و بالتالي مساهمة جل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ مؤشر تايل (Theil Index)

يعتبر مؤشر تايل كذلك من بين اهم مؤشرات التركيز الاقتصادي، قام Henri Theil باقتراحه كمؤشر الكون سنة 1967م، وهو يستخدم كذلك كمقياس لعدم التمييز والمساواة، ويحسب انطلاقا من العلاقة التالية(O.Cadot, C.Carrère, & V.Strauss-Kahn, 2011, p. 2):

$$T = \frac{1}{n}\sum_{k=1}^{n}\frac{x_k}{\mu} In\left(\frac{x_k}{\mu}\right)$$

حيث:

x_k: يمثل مقدار مساهمة القطاع K في اجمالي الصادرات.

μ: الوسط الحسابي لx_k يحسب انطلاقا من العلاقة التالية: $\boldsymbol{\mu = \sum_{k=1}^{n}\left(\frac{x_k}{n}\right)}$

n: عدد القطاعات.

وفي هذا السياق نجد انه إذا انخفضت قيمة مؤشر تايل و اقتربت من الصفر، فهذا يعني انه لدينا اقتصاد اكثر تنوعا، تتساوى فيه مساهمة كل القطاعات في التصدير، اما اذا اقتربت من In(N) فنقول أن صادرات هذا البلد تتركز في قطاع وحيد.(M.Persson & F.Wilhelmsson, 2013, p. 13). ومن خلال الاعتماد على مؤشر تايل، تم بناء نوعين مختلفين من القياس للتنويع، الأول يعنى بقياس تنويع تجارة المنتج، والثاني يعنى بتنويع تجارة البلد (أي تنويع المنتجات المصدرة وكذلك تنويع البلدان المصدر لها) (Claire, 2013, p. 12).

❖ مؤشر التنويع (Diversification Index)

تم تعديل هذا المؤشر من طرف كل من Finger And Kreinin سنة 1979م، (Finger & Kreinin, 1979, pp. 905-910)، وهو مؤشر لقياس مدى الانحراف المطلق الموجود بين هيكل صادرات البلد عن هيكل الصادرات العالمية، ونجده وفق العلاقة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij} حصة المنتوج i من إجمالي الصادرات أو الواردات لبلد ما أو مجموعة من البلدان j.

h_i: حصة المنتوج i من إجمالي الصادرات أو الواردات العالمية.

نشير هنا إلى أن قيمة مؤشر التنويع تتراوح بين الصفر والواحد؛ فكلما اقتربنا من الواحد، زاد اختلاف صادرات البلد عن الصادرات العالمية (بن حمودة و محيريق، 2016، صفحة 6).

❖ مؤشر فلاديمير كوسوف (Fladimur-Cossouv)

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

αi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

βi:الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos :مؤشر فلاديمير كوسوف.

تجدر الإشارة هنا انه كلما أصبحت قيمة مؤشر فلاديمير كوسوف تساوي حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد محل الدراسة، والعكس صحيح. أي بابتعاد المؤشر عن الصفر، يكون لدينا نقص في تلك التغيرات الهيكلية(ضيف و عزوز، 2018، صفحة 24).

❖ مؤشر اوجيف (Ogive Index)

نجده وفق العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{Ogive\ Index} = \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{n}} \frac{\left(\boldsymbol{si} - \frac{\boldsymbol{1}}{\boldsymbol{n}}\right) \wedge \boldsymbol{2}}{\frac{\boldsymbol{1}}{\boldsymbol{n}}}$$

حيث:

n: هي عدد القطاعات في الاقتصاد.

Si: هو نصيب النشاط الاقتصادي القطاعي في التشغيل من قطاع واحد، غالبا ما يعبر عنه ب (حصة التشغيل).

يشير مؤشر أوجيف إلى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين مختلف القطاعات الاقتصادية، فإذا كان مساويا للواحد، هذا يعني ان لدينا زيادة في التنويع الاقتصادي مع n من القطاعات، و عندما $= \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{n}}$Si يكون لدينا توزيع عادل، أي حصة كل قطاع من اليد العاملة مثالية(مايح و احمد، 2016، صفحة 7).

❖ مؤشر انتروبي (Entropy Index)

توصل الىه كل من (Smith) و(Gibson) سنة 1988م، وهو مؤشر لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي، ونجده وفق العلاقة التالية:

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si\ LN\left(\frac{1}{si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} si\ LN(si)$$

حيث:

Si: نعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

* يعمل مؤشر انتروبي على مقارنة توزيع اليد العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.
* إن ارتفاع قيمة مؤشر انتروبي يشير إلى تنويع كبير نسبيا، بينما القيم المتدنية للمؤشر تدل على ارتفاع نسبة التركيز أو التخصص (انخفاض التنويع).
* وإذا وجدنا أن المؤشر متكافئ فهذا يدل على المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام (مايح و احمد، 2016، صفحة 7).

جدير بالذكر انه توجد مؤشرات تعبر عن التنويع، لكنها تتعلق بأداء الاقتصاد الكلي مثل: (بللعما و بن عبد الفتاح، 2018، الصفحات 333-334):

- درجة تغطية الصادرات النفطية وغير النفطية للواردات.
- تنوع الصادرات.
- تنوع الإيرادات الحكومية ودور الإيرادات النفطية في الإنفاق الحكومي.

- العلاقة بين تنوع الاستثمار وتنوع الناتج المحلي الإجمالي.
- توزيع العمالة على القطاعات.

المبحث الثاني: وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في الدول الريعية

إذا ما تحدثنا عن العلاقة الموجودة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، سوف نعود بلا شك إلى الدراسة التي قام بها كل من الباحثين الاقتصاديين: J.D.Sachs & A.M.Warner العام 1995، إذ تعتبر من لبرز الدراسات في هذا الموضوع، وبالتجربة، وقد حملت عنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي"، عجز الدول وفيرة الموارد الطبيعية عن تحقيق نمو وتنمية الاقتصاديين، على الرغم من الوفرة التي تتمتع بها من حيث الثروات الطبيعية، وقد وضحت الدراسة بناء على النتائج المتوصل لها كيف ان الدول التي تمثل بها نسبة صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها المحلية نسبة إلى الناتج الداخلي الخام سنة 1971(سنة أساس)، أنها قد حققت معدلات نمو اقتصادي جد منخفضة في الفترة اللاحقة أي من: 1971 إلى 1989(Sachs & Warner, 1995, pp. 2,3)، وأصبحت هذه الميزة (بناء على ما توصلا إليه) تمثل خاصية من خصائص النمو الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العصر الحديث، على أن المنطق الاقتصادي قد يرفض الارتباط السلبي، باعتبار أية وفرة أو تنوع في الموارد الطبيعية من المفروض أن تؤدي إلى زيادة الثروة، ورفع الصادرات ما يؤدي إلى رفع الدخل، زيادة الاستثمارات وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي لهذا البلد.

إذا ما تفحصنا جيدا صفحات التاريخ الاقتصادي العالمي، سوف نجد العديد من المدن الأوربية خلال القرن السادس عشر على غرار لندن، أمستردام، وجنيف، كانت بمثابة منارات للاقتصاد العالمي، ومن أهم المدن الاقتصادية في تلك الحقبة، على الرغم من كونها مدن صناعية تخصصت في صناعة النسيج، وليست لديها أي وفرة في الموارد الطبيعية كلشبونة و مدريد التي كانت لها ثروات الاستزاف (من مستعمراتها) كالذهب و

الفضة، ولقد حاول علماء الاجتماع في نفس القرن أي القرن السادس عشر، وضع تفسيرات لهذا التناقض، و من أبرز هؤلاء نجد السياسي و الفيلسوف الفرنسي Jean Bodin (1576) صاحب المقولة الشهيرة "الرجال الذين يمتلكون أرضا واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعلى عكس ذلك فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلا بالضرورة وبالتالي حذرا ،يقضا و دؤوبا"(Sachs & Warner, 1995, p. 5).

وقد قام الاقتصاديان A.M.Warner & J.D.Sachs في العام 1995م بإثبات وجو علاقة الارتباط السلبي بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية نظريا، حيث قاما بوضع نموذج اقتصادي داخلي، قسم فيه الاقتصاد إلى ثلاث قطاعات هي: قطاع مصدر للسلع قصد التبادل الخارجي ،قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري وقطاع الموارد الطبيعة، حيث تعتمد دالة الإنتاج في القطاعين الأول والثاني على عنصرين هما: العمل ورأس المال، أما الثالث وهو قطاع الموارد الطبيعية، فانه لا يعتمد لا على رأس المال ولا على العمل، ورغم ذلك فان إنتاجه يباع ويحدد أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، كما افترض كل من A.M.Warner & J.D.Sachs أن القطاع الأول أي القطاع المصدر للسلع بغية التبادل التجاري (القطاع الصناعي) هو الوحيد القادر على إنتاج المعرفة، بينما يستفيد القطاع الثاني أي قطاع السلع الغير قابلة للتبادل من هذه العملية بفضل ما يسمى ب"الانتشار التام للمعرفة"« Spill Over » ،كما ركز الباحثان على فرضية، اعتبراها أساسية في نموذجهم وهي أن تراكم المعرفة لدى العمال هو مصدر النمو الاقتصادي، وارجعا ذلك إلى كون أن التعلم يأتي عن طريق العمل « Learning By Doing »، والذي يساعدنا في تحسين العمل وزيادة الإنتاجية، وفي هذا السياق أقرت مختلف الأدبيات الاقتصادية الحديثة بكون أن القطاع الصناعي يخلق لنا أثرا خارجيا عن طريق التعلم بالممارسة، الشيء الذي تستطيع القطاعات الأخرى الاستفادة منه، بيد أن قطاع الموارد الطبيعية لديه نفس الأثر الخارجي عن طريق العمل ولكنه اثر خاص به، لا تستطيع القطاعات الأخرى الاستفادة منه.

وقد ركز نفس الباحثين على نقطتين هامتين هما:

النقطة الأولى تتلخص في: كون أن الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية تعاني من نمو اقتصادي بطيء.

النقطة الثانية تتلخص في: ان كل انتعاش في قطاع الموارد الطبيعية يمكنه أن يؤدي إلى ظهور مسار خاص ومختلف يسلكه الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بهاتة الموارد مقارنة بالأخرى الفقيرة منها وفي الشكل الموالي نوضح مسار الناتج الداخلي الخام في هاته الدول.

الشكل رقم 1-3: مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد والدول الأقل وفرة في الموارد الطبيعية

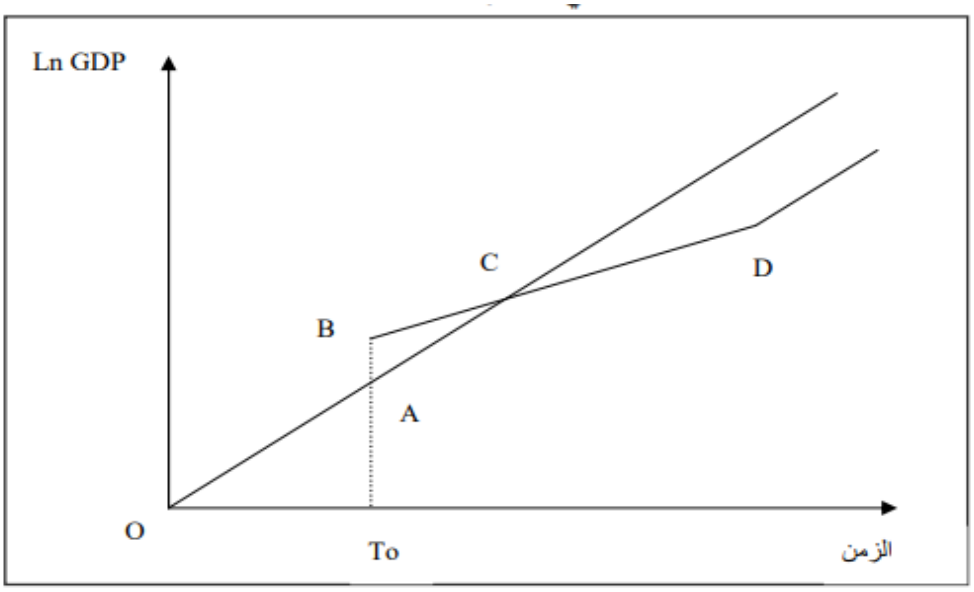

Source :

Jeffrey D.Sachs & Andrew. M. Warner, (1995), "Natural Resource Abundance and Economic Growth", National Bureau of Economic Research, Working paper 5398, Cambridge, December, P: Appendix B FigureB1.

في الشكل أعلاه، يفترض الباحثان Sachs & Warner وجود اقتصادين لديهما نفس معدل النمو، ممثل بلوغاريتم الناتج الداخلي الخام على شكل خط مستقيم بين النقطتين 0وA، إذا ما افترضنا حسب

(Sachs & Warner) أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصادين عرف انتعاشا في الزمن T_0 ،هذا الوضع سوف ينتج عنه ارتفاع لحظي لناتجه الداخلي الخام GDP إلى النقطة B، إذن نقول أن هذا الاقتصاد سيحقق نمو اقتصاديا اكبر من نمو الاقتصاد الآخر في المدى قصير، بينما في المدى الطويل نلاحظ انخفاض النمو الاقتصادي للاقتصاد المنتعش إلى النقطة C فالنقطة D ، وذلك يرجع إلى أن التوسع و الانتعاش في قطاع الموارد الطبيعية يعمل على زيادة الطلب على السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، و بالتالي تخصيص نسبة اقل من عنصري رأس المال و العمل لصالح القطاع الصناعي، فالوفرة في الموارد في إي اقتصاد كان، تجعل التبادلات التجارية محصورة في الموارد الطبيعية، بدلا من المنتجات المصنعة، الأمر الذي يؤدي بتحول رأس المال والعمل من القطاع الصناعي إلى قطاع السلع خارج التبادل التجاري، وبالتالي نصل إلى نتيجة أساسية لانتعاش قطاع الموارد الطبيعية هي تراجع في إنتاج وصادرات القطاع الصناعي، مقابل توسع قطاع السلع خارج التبادل (غير القابلة للتبادل التجاري) ، وسرعان ما يصبح هذا الانكماش مرضا حقيقيا ومصدرا من مصادر البطء الدائم للنمو الاقتصادي إذا ما كان القطاع الصناعي يخلق أثرا خارجيا يتمثل في التعلم بالممارسة (Sachs & Warner, 1997, pp. 6,8).

لم تكن دراسة A.M.Warner & J.D.Sachs العام 1995 الوحيدة التي اهتمت بدراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، بل هناك العديد من الباحثين حاولوا تفسير هذه العلاقة من خلال نماذج اقتصادية تفسر التراجع أو البطء في النمو الاقتصادي بالنسبة للدول الغنية مقارنة بالدول الأخرى الفقيرة من حيث هذه الموارد الطبيعية، وسوف نذكر بعض الأعمال التي جاءت لتفسر هذا التراجع.

ومن أهم الدراسات الحديثة نجد دراسة Kiminori Matsuyama العام 1991م، والتي جاء من خلالها بنموذج أطلق عليه "مقاربة الارتباط"«Linkage Approach» ، حاول من خلاله تحليل الارتباط بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، عن طريق تحليل لدور القطاع الفلاحي في نموذج يتميز فيه القطاع

الصناعي بخاصية التعلم «Learning By Doing» والتي تبقى حكرا على هذا القطاع فقط في اقتصاد مكون من قطاعين فقط هما الصناعي والفلاحي.

وإذا ما ركزنا في النموذج الذي جاء به Kiminori Matsuyama سوف نجد أثرا عكسيا لارتفاع الإنتاج ألفلاحي كنتيجة لاستخدامه المباشر لعوامل الإنتاج المستخدمة في القطاع الصناعي، ويمكننا إسقاط هذا التحليل على الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية، والتي تنحصر معظم عملياتها التجارية في هذا القطاع، الشيء التي سوف ينتج عنه تخصيص لعوامل الإنتاج في هذا القطاع أكثر مما يكون عليه في قطاع الصناعة، أين سيعرف هذا الأخير انكماشا ملحوظا، كما سوف نشهد تراجعا في التعلم و الذي سيخلقه قطاع الموارد الطبيعية، كل هذه العوامل سوف تؤدي إلى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي لهذا البلد (Kiminori, 1991, pp. 3,17).

إن تحليل Kiminori Matsuyama قد يتميز ببعض القصور بالنسبة لقطاع الموارد الطبيعية في شقه المتعلق بإنتاج النفط، حيث ان هذا القطاع لا يستخدم عمالة كثيرة، أي انه قد لا يمتص العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي بصورة مباشرة (Sachs & Warner, 1995, pp. 5,6). أما في العام 2001، فقد توصل الاقتصادي Thorvaldor Gylfason (Gylfason, Natural Resources ,Education, and Economic Development, 2001, pp. 848,850) من خلال دراسته التي أجراها على عينة مكونة من 65 دولة تعتبر من بين أغنى الدول من حيث الموارد الطبيعية وذلك في الفترة الممتدة من 1965 إلى 1998،إلى أن أغلب هذه الدول تتميز بمغلات نمو منخفضة إذا ما قورنت بدول أخرى فقيرة من حيث هذه الموارد، فقد كان نمو GDP بالنسبة للفرد في ليبيا مثلا -2 بالمائة، -3 بالمائة في كل من الكويت والعراق، -6 بالمائة في قطر، أما عن العلاقة بين نمو الناتج

الداخلي الخام بالنسبة للفرد ووفرة الموارد معبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي إلى إجمالي رأس المال الذي يضم (رأس المال المادي، رأس المال البشري، ورأس المال الطبيعي)، فستظهر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 1-4: العلاقة بين النمو الاقتصادي ورأس المال الطبيعي

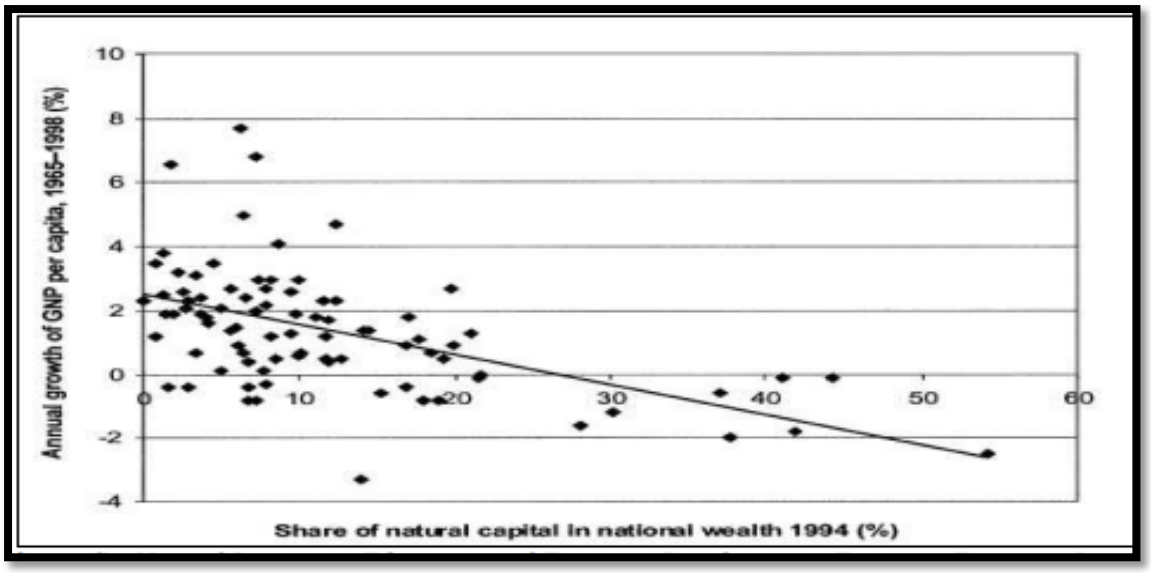

Source : Gylfason. T, (2001) "Natural Resources ,Education, and Economic Development", European Economic Review 45, p 849,Elsevier (www.elsevier.com).

إن أهم ما توصل إليه Thorvaldor Gylfason هو أن معظم الدول كل زيادة ب 10بالمائة سنويا في رأس المال الطبيعي، تقابلها زيادة ب 1بالمائة في المتوسط سنويا في النمو الاقتصادي، ومن خلال هذا التحليل يتضح لنا ان البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خاصة المصدرة منها للنفط، تتميز بأداء اقل بكثير من غيرها الفقيرة منها على مدى هذه العقود الماضية، ويرجع Gylfason هذا الارتباط السلبي الى أربع عوامل رئيسية نلخصها كالآتي:

- إن الوفرة في الموارد الطبيعية في أي بلد تؤدي الى الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي يعرض اقتصاد البلد المعني لظاهرة المرض الهولندي (Dutch Disease)، الذي بدوره يؤدي الى تراجع في القطاع الصناعي، وانخفاض في حجم الصادرات خارج الموارد الطبيعية، وكذا تغيير في تركيبة الصادرات، خاصة المنتجات الصناعية وصادرات الخدمات التي تلعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي.

- تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ظهور ما يسمى بسلوك البحث عن الريع (Rent-Seeking)، الذي يظهر غالبا لدى الدول التي تهيمن فيها فئات حاكمة، وتسيطر على عملية توزيع الريع الناتج عن إيرادات الموارد الطبيعية، والفئات المستفيدة منه، الأمر الذي سوف ينجر عنه فساد في مختلف قطاعات الأعمال وكذا الحكومات، كل هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى عرقلة الاستثمار من جهة والحد من النمو الاقتصادي من جهة أخرى (Lam & Wantchekan, 2003, p. 4).
- إن توفر البلد على ثروات طبيعية أو موارد طبيعية، قد يؤدي بالأفراد إلى التراخي والتكاسل قي العمل، مما يقتل الحافز لديهم لحب العمل وخلق الثروة بعيدا عن الثروات التي يمكن استخراجها من باطن الأرض مثلا، الأمر الذي يدفع بالحكومات كذلك إلى البحث عن المصلحة الاقتصادية على شكل إبرام لاتفاقيات تجارية مع دول أخرى، وهو ما يعود بالضرر الكبير على القطاعات الأخرى المنتجة، ويعرقل عجلة الاستثمار.
- الدول وفيرة الموارد الطبيعية، تهتم بهذه الموارد أكثر من الاهتمام بالعنصر البشري، ما يؤدي إلى تقليل الاستثمار في هذا العنصر، وهو ما يعكس الارتباط العكسي الموجود بين التسجيل في التعليم ووفرة الموارد الطبيعية في اغلب هذه الدول.

وفي العام 2002 جاءت دراسة كل من T.Gylfason & G.Zoega لتؤكد ما توصلت له الدراسة السابقة، حيث ومن خلال تقديمهم لتصنيف 85 دولة حسب كل من الناتج الداخلي الخام GDP بالنسبة للفرد، ونسبة رأس المال الطبيعي من ثروتها الوطنية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1965 إلى 1998، جاءت النتائج لتؤكد أن رأس المال الطبيعي يؤدي إلى عرقلة رأس المال المادي، و الذي بدوره يعرقل عمليات الادخار والاستثمار، وذلك من خلال التباطؤ الذي سوف يمس النظام المالي بشكل غير مباشر جراء ذلك، والذي سينعكس بالسلب على النمو الاقتصادي (Gylfason & Zoega, Natural Resources

And Economic Growth: The Role Of Investment economic policy research unit working paper, 2002, pp. 4,6)، و قد استنتج Gylfason سنة 2004 أن كثافة رأس المال الطبيعي تزاحم أنواعا أخرى من رأس المال (كرأس المال الأجنبي، المالي، المادي، والاجتماعي وغيرها)، مما يؤدي الى إعاقة النمو الاقتصادي في هذه البلدان، كما دعا Gylfason الى ضرورة الاهتمام بالمحددات الأخرى للنمو الاقتصادي، و المتمثلة في التجارة، الاستثمار، التعليم، الحرية، المساواة و كذا النضج المالي، لما لهذه العوامل من آثار إيجابية على الناتج الداخلي الخام على المدى الطويل، وقد وضح هذه المحددات في الشكل التالي:

الشكل رقم 1-5: محددات النمو الاقتصادي

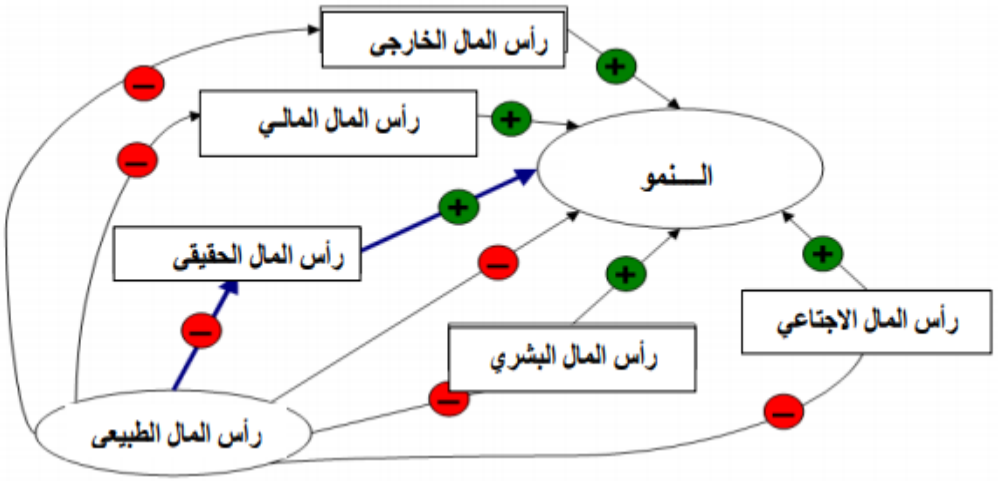

Source: T. Gylfason (2004), Natural Resources, Education, and Economic Development: From dependence to diversification, 21 Nov, P25.

1- ماهية الاقتصاديات الريعية

في هذا الجزء من دراستنا سنحاول الوقوف على ماهية الاقتصاديات الريعية، كيف نعرفها، وبماذا تتميز من خصائص، وهل هناك سلبيات تميز هذه الاقتصاديات عن غيرها.

1-1 الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

إذا بحثنا في أصل الريع كمفهوم اقتصادي، سوف يصعب علينا كثيرا إسناده لأحد المدارس الاقتصادية، على الرغم من ان ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى أن الاقتصادي الاسكتلندي "جيمس أندرسون" (1739-1808) يعتبر من بين أبرز الاقتصاديين الغربيين الذين خاضوا في هذا المجال، وتجدر الإشارة كذلك أنه من بين أبرز الذين أشاروا إلى الريع كمصدر للدخل والثروة، ، اما الاقتصادي الكلاسيكي "ادم سميث" فيعتبر أول من استعمل هذا المصطلح كشكل من أشكال العوائد المالية في كتابه "ثروة الأمم" العام 1771، فقد تطرق إلى العلاقة الموجودة بين الريع والقيمة والسعر، باعتبارها من بين أهم العلاقات المفسرة للفائض الذي يحصل عليه صاحب عامل الإنتاج من خلال قيمة تكلفة تحديد عامل الإنتاج ذاك بحد ذاته، وبين العائد منه.

كما اعتبر "ادم سميث" أن كل زيادة في الأسعار والأجور تؤدي إلى زيادة قيمة الريع، أما الاقتصادي "كارل ماركس" فيعتبر أول من استخدم المصطلح في شكله الاقتصادي في كتابه "رأس المال" و بعيدا عن الجدلية المعروفة بين الريع و الأسعار في من هو المسبب للآخر، سلم "دافيد ريكاردو" بأن الريع يشكل أساسا لارتفاع الأسعار والأجور، وقد عرفه كما يلي: "هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يدفع لصاحب الأرض كبدل لاستعمال القوى الغير الفانية للأرض "،وعليه فان الريع يعتبر من بين العناصر الأساسية في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية وهو مرتبط بنظرية القيمة، و نجده في أدبيات "دافيد ريكاردو" يأخذ مصطلح (the rent) المقترن آنذاك ببدل إيجار الشقق او المنازل أو العقارات بصفة عامة، غير أن التعريف الدقيق، يبرز لنا عدة عناصر بإمكاننا تعميمها على عدد كبير من وسائل الإنتاج أو السلع أو المواقع الجغرافية أو أي نشاط ،وما يربط بين كل هذه الأشياء التي ذكرناها سابقا هو عنصر الندرة بالعرض، وعدم وجود سلع أو نشاطات بديلة أو موقع مماثل يعطينا نفس النتيجة التي نبحث عنها، كما أن نظرية الريع تشير إلى الارتباط بعامل الإنتاج

الأساسي بسلعة معينة تتسم بكونها سلعة استراتيجية، وان لم يكن مقتصرا على ذلك بالضرورة (زياد و اخرون، 2009، الصفحات 46,47).

ظلت أفكار وتعارف "ادم سميث" و "دافيد ريكاردو" ورواد المدرسة الكلاسيكية سائدة إلى غاية منتصف القرن العشرين، حيث جاء "ألفريد مارشال" الذي بين أن للريع مفهوما أوسع مما كان متداول آنذاك وعرفه على أنه" الفائض الاقتصادي الذي يعطيه كل عنصر من عناصر الإنتاج حينما يكون عرضه عديم المرونة بالنسبة للطلب عليه خلال فترة الأجل القصير".

وتعود نشأة الريع إلى سببين أساسيين هما: الأول يتمثل في نذره الأرض وصعوبة زيادة عرضها (حسب دافيد ريكاردو) وهو ما يعرف بريع الندرة، والثاني هو موقع الأرض أو تفاوت خصوبتها بالنسبة للأراضي الزراعية الأخرى، وهو ما يسبب الريع التفاضلي. بينما انطلق "ماركس" في تحليله لمفهوم الريع من واقع الإنتاج الرأسمالي، فالزراعة شأنها شأن الصناعة تخضع لنظام الإنتاج الرأسمالي، فالمبلغ المدفوع نتيجة استغلال أرض زراعية هو المبلغ المدفوع لاستغلال أرض صناعية، ونفس الشيء بالنسبة للمناجم...الخ، فهي تعتبر جميعا ريوعا عقارية (عبد السلام، 2012، الصفحات 1,14).

إذا أردنا أن نعرف الريع الاقتصادي بصورة دقيقة نقول: "هو فائض القيمة من المورد بعض طرح كل التكاليف التي تطرح من العوائد الناتجة عن بيع السلع بما فيها تكاليف الفرصة البديلة Opportunity (Costs) ". وإذ نقيس الريع عن طريق الفرق بين سعر المورد وتكاليف كل من عمليات الاكتشاف، الاستخراج، والإنتاج، مضافا إليها العائد على رأس المال، المتحصل عليه من خلال الاستثمارات ذات الطبيعة و المخاطر الماثلين.(Jack & Duanjie, 2012, p. 3).

يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أن أي دولة تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية بها في الميزانية السنوية الاعتيادية 50 بالمائة فهي دولة ريعية، واقتصادها هو اقتصاد ريعي (صالح ، 2013، صفحة 4،5).

أما عن مصطلح الدولة الريعية دائما (Rentier State) فتطلق على تلك الدولة التي تبلغ نسبة عوائد الريع بها ما يزيد عن نسبة 30 بالمائة من مجموع عائداتها (الناتج المحلي الإجمالي)، وقد طرح هذا المصطلح لأول مرة من طرف الاقتصادي الإيراني "حسين مهداوي العام 1970" (Mahdavy, 1970, pp. 428,467) في دراسته حول النموذج الإيراني بعد تأميم النفط في الخمسينات من نفس القرن وأثاره على هيكل ومصادر النمو في الشرق الأوسط وخاصة في إيران، وتمحورت دراسته آنذاك حول توصيف الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية(Islam, 2015, p. 4)، وقد أعطى "حسين مهداوي" للدولة الريعية التعريف التالي: "هي تلك الدولة التي تعتاش على عائدات من الخارج، اما من بيع مادة خام، أو تقديم خدمات استراتيجية (كما هو الحال بالنسبة لقناة السويس في مصر مثلا)"(صالح ، 2013، صفحة 5)، إن هذا الريع المتولد خارجا وبشكل منتظم، وبكميات كبيرة يطلق عليه (الإيجار الخارجي) « The External Rent » (Douglas, 1996, p. 11) .

تعد الدولة الريعية نظاما فرعيا للاقتصاد الريعي (asub-system)، أي أن "الدولة تختزل المجتمع واقتصاده في معظم الأحيان، غير أن طابع الدولة يتسم بالبعد السياسي و المؤسسي قبل أي شيء آخر، بيد أن المجتمع و/أو الاقتصاد فهما يقومان بمعالجة الآليات التي يتم من خلالها التشابك الاقتصادي بما فيه البعد السياسي" (Islam, 2015, p. 13)، كما نجد في هذا السياق تعريف الاقتصادي "لوتشياني"، وهو من بين أهم التعارف التي جاءت في الاقتصاد الريعي، و أكثرها وضوحا حيث جاء كما يلي :"هو الاقتصاد المدعوم بصورة أساسية بنفقات الدولة، في حين أن الدولة نفسها مدعومة بريع خارجي".

وإذا أمعنا الملاحظة لوجدنا جدلية قائمة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية حول العلاقة بينهما، وتجاوزا لذلك سنتبنى الفكرة السابقة في كون الدولة الريعية هي فرع من فروع الاقتصاد الريعي، وأحد امتداداته.

1- 2 أنواع الريوع الاقتصادية

للريع الاقتصادي أنواع عديدة، تختلف باختلاف المنظور الاقتصادي المتبع من قبل الباحث في بحثه او دراسته، لكننا ورغم ذلك سوف نعطي أهم أنواع الريوع فيما يلي(كامل و حسين، 2018، الصفحات 185,187):

- **الريع المطلق (أو ريع الأرض)**: وهو الثمن(الريع) المدفوع مقابل الأرض باعتبارها عنصر من عناصر الإنتاج من جهة، ومن جهة أخرى كون أن الأرض نادرة.
- **شبه الريع**: يعرف كما يلي" هو الفائض الذي تم تحقيقه من طرف وسائل أخرى غير الأرض وذلك بعض خصم تكاليف الإدامة التي تبقي وسائل الإنتاج تلك صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وان شبه الريع سيتحول الى عنصر من عناصر الإنتاج في المدى الطويل".
- **الريع الاستهلاكي**: أو كما سماه" الفريد مارشال" بقيمة الإشباع الفائض، والتي يحصل عليها الفرد جراء اقتناء سلعة أو مجموعة سلع بغية إشباع حاجة، وقد اعتبره "مارشال" مجرد ظاهرة نفسية خاصة.
- **الريع التفاضلي (أو ريع الخصوبة)**: وهو الريع الناتج جراء التفاوت في درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت أسعار الأراضي تتحدد من خلال تكلفة الناتج الحدي للأرض (الأقل خصوبة)، لهذا فقد كان أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الريع، يعد "ادم سميث" أول من نوه الى هذا النوع من الريوع وذلك حين تكلم عن توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع المختلفة، وجاء بعده "دافيد ريكاردو" ليتبنى الفكرة وتصبح العمود الفقري لنظريته في التوزيع، ويعرف الريع التفاضلي على انه الفرق بين تكلفة الإنتاج الفعلية التي يجب إنفاقها على سلعة ما أو منتج ما، وبين سعر السوق الذي لا يمكن ان يختلف في ظل المنافسة التامة في السوق (عوض الله و سوزي، 2007، صفحة 496).

بيد أن هناك تقسيمات عديدة للريع تبرز أنواعا أخرى حيث نجد:

- **ريع المواد الناضبة (أو الريوع الاستخراجية)**: ونجد في هذا النوع كل ما هو ثروة طبيعية، ناضبة مثل: النفط، الغاز، المعادن وهي موارد فانية مع مرور الزمن، تدر على الدول المالكة لها ريعا اقتصاديا.(الحافظ، 2005، صفحة 21،22)
- **ريوع موقعية**: من لكثر الأنواع شيوعا حيث تحصل عليه الدول بحكم موقعها الجغرافي، كمرور خط أنبوب النفط العراقي عير تركيا مثلا (الكوار و مدرس، 2018، صفحة 3).
- **ريع السياحة**: وهو ما تتمتع به بعض الدول من معالم أثرية وحضارية نادرة، كحضارة بلاد الرافدين، الحضارة المصرية القديمة...الخ، تجعلها وجهة للعديد من الأجانب، وهو ما يدر على البلد دخلا (ريعا) سياحيا (الكوار و مدرس، 2018، صفحة 3).
- **الريع السياسي**: وهي تلك المداخل التي تحصل عليها الدول جراء مواقفها او مكانتها السياسية في المحافل الدولية، وهنا نجد غالبا الدول العظمى، التي تملك حق التصويت في قضايا معية لدى المنضمات الدولية، وكذا باستطاعتها الانضمام الى تحالفات عسكرية، ما يسمح لها بالحصول على ريع خارجي (سياسي) من شانه تمويل نفقاتها الداخلية (الكوار و مدرس، 2018، صفحة 3).
- **تحويلات العاملين في الخارج والمغتربين**: وهي التحويلات التي يقوم بها المغتربون نحو بلدهم الأم، وهي ذات طابع ريعي؛ حيث أن الدولة الأم لم تبذل أي مجهود في سبيل الحصول على هذه المداخل (الحافظ، 2005، صفحة 21،22).
- **ريع الندرة**: كل سلعة أو مورد ناذر يمنحنا دخلا إضافيا أو زائدا هو ريع ندرة (تودارو، 2009، صفحة 454،461).

➢ **الريع الاحتكاري:** هو كل ما يتولد عن سيطرة الشركات العابرة للقارات على سوق معين، كسيطرة منظمة OPEC على تسعير النفط والمحافظة عليه عن طريق وضع حصص وكميات لكل دولة مصدرة، الشيء الذي مكن تلك الدول من الحصول على أرباح تعد بمثابة ريعي احتكاري لها (الكوار و مدرس، 2018، صفحة 4).

➢ **الريع العقاري:** نجده في صورتين اثنتين؛ الأولى هي المداخيل المتصاعدة من الإيجار، والثانية الأرباح الناجمة عن ارتفاع سعر العقار، سواء من خلال الاستثمار أو المضاربة (الحافظ، 2005، صفحة 2،4).

➢ **ريع المضاربات المالية:** وينشأ عن طريق المضاربة في الأسواق المالية، بغية تحقيق أرباح سريعة، دون عناء أو تعب، حيث باستطاعتهم الحصول على مدخول شهر في وقت قصير (يوم أو أقل)، تجدر الإشارة هنا إلى وجود بعض الحكومات التي لجأت إلى إصدار ما يسمى "بسندات الخزينة "مقرونة بفوائد مالية غير مسبوقة اقتصاديا، وهو ما خلق نوعا آخرا من الريع المالي (الكوار و مدرس، 2018، صفحة 4).

➢ **ريع الخدمات:** ينشأ من وجود وسطاء بين المنتج والمستهلك، فكلما تقلصت القناة بين المنتج والمستهلك قل الريع الخدمي، والعكس صحيح (حلايقة، 2004، صفحة 186).

2- نظرية نقمة الموارد الطبيعية:

هناك العديد من التفسيرات التي ترافقت وظاهرة وفرة الموارد الطبيعية، منها من تناولتها من الجانب الاقتصادي (وهو الذي يهمنا كاقتصاديين)، وأخرى من جوانب مؤسسية، وحتى من الجوانب السياسية، سوف نحاول من خلال هذا الجزء من بحثنا التطرق لأهم هذه التفسيرات.

2-1 التفسير الاقتصادي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية

في التفسير الاقتصادي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية سوف نجد معظم البحوث التي جاءت في هذا المجال ركزت على ثلاث جوانب رئيسية وهي: نظرية المرض الاقتصادي الهولندي، دورية السياسة المالية وتطاير أسعار البترول، وسنفصل فيها فيما يلي.

2-1-1 نظرية المرض الاقتصادي الهولندي

إن نظرية المرض الاقتصادي الهولندي (Dutch Disease) تعنى بتحليل الآثار السلبية الناجمة عن الزيادة الكبيرة في صادرات البلد من حيث الموارد الطبيعية سواء من ناحية الكميات أو الأسعار، خاصة إذا مثلت نسبة مرتفعة من الصادرات الإجمالية للبلد، هذه التغيرات التي سوف تمس الهيكل الإنتاجي كنتيجة لاكتشافات جديدة لموارد طبيعية او زيادات في أسعار سلع دولية قابلة للتبادل، سوف تؤدي بشكل خاص الى حدوث انكماش أو ركود لقطاعات أخرى ذات أهمية في هذا الاقتصاد قابلة للتبادل، وسيرافق هذا الركود ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (Brahmbhatt, Canuto, & Vostroknutova, 2010, p. 1).

أما عن النماذج المفسرة لهذه الظاهرة فقد بذأت في الظهور ابتداء من ستينات القرن الماضي و بالضبط في الفترة من 1959إلى1975 (Arzelier, 1998, p. 120) ، أي في أعقاب الاكتشاف الهائل لكميات كبيرة من النفط الغاز الطبيعي في أراضي بحر الشمال الهولندية العام 1959، والتي ترتب عنها أثر سلبي على الاقتصاد الهولندي، حيث سجل انكماشا واضحا خاصة في قطاع الصناعات التحويلية ، وتراجعا ملحوظا في الاقتصاد الهولندي ككل و ذلك نتيجة الاستغلال السريع للموارد الطبيعية (Rudd, 1996, p. 1)، أما عن مصطلح المرض الهولندي (Dutch Disease) فقد استعمل أول مرة من طرف المجلة البريطانية « The Economist » الصادرة في 26 نوفمبر من العام 1977م (Stijns, 2003, p. 6)، وقد استخدمت هذه العبارة كوصف للظواهر التي ميزت الاقتصاد الهولندي آنذاك، وإذا ما ذهبنا للدراسات التي اهتمت بهذه الظاهرة الاقتصادية لوجدناها أقل ما يقال عنها أنها دراسات حديثة نسبيا، لعل

أقدمها دراسة (Gregory) سنة 1976م التي وعلى الرغم من عدم ذكره لمصطلح المرض الهولندي، إلا أنها تناولت بالدراسة نفس أعراض الاقتصاد الهولندي والتي عانى منه الاقتصاد الأسترالي جراء اكتشاف الذهب خلال العام 1859م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور على الصعيد المحلي وتشكيل نوع من الضغط على الأسعار بشكل عام، الشيء الذي نتج عنه تراجع في تنافسية المنتجات الزراعية الاسترالية على المستوى الدولي (Graham, 1995, p. 1768).

أما أهم النماذج التي توصلت إلى تفسير لهذه الظاهرة الاقتصادية نجد:

- نموذج (Gregory) العام 1976م.
- النموذج الأساس لكل من (Corden & Neary) سنة 1982م (The Core Model).
  - أثر الإنفاق "spending effect".
  - أثر انتقال الموارد "resource movement effect".
- الأثر النقدي (Edwards) العام 1985م.

أولا: نموذج (Gregory)العام 1976م

يعتبر Gregory من أول الذين قاموا بتفسير الطفرات التي تحدث في تصدير الموارد الطبيعية وذلك من خلال دراسته المعروفة بعنوان:« some implications of the growth of the mineral sector » المنشورة في العام 1976م، حيث قام من خلال هذه الدراسة بإبراز الأثر الذي خلفه النمو المتزايد لصادرات المعادن (في قطاع المناجم) خلال سنوات السبعينات على الصادرات الاسترالية الأخرى، حيث قام بوضع نموذج مبسط (الشكل1-6) يشرح فيه تأثير الأسعار النسبية (أي بمعنى أسعار السلع القابلة للمتاجرة دوليا بالنسبة للسلع الأخرى الغير القابلة للمتاجرة دوليا) على عرض الصادرات (the supply of exports) والطلب على الواردات (the demande for imports) (Gregory, 1976, pp. 71,73).

توصل Gregory إلى أن انتعاش قطاع المناجم جراء الاكتشافات المعدنية أدى إلى وجود فاض في ميزان المدفوعات سببه ارتفاع العرض في الصادرات التي تظهر على مستوى الحساب الخارجي، وعليه سوف نلجأ إما إلى رفع قيمة العملة الوطنية، أو يكون أمامنا تضخم والذي سيرفع أسعار المنتجات أو السلع الغير قابلة للمتاجرة بها، نسبة إلى أسعار الصادرات والواردات، وكنتيجة حتمية لذلك سوف تتراجع الصناعات القائمة على التصدير وكذا الصناعات المنافسة للواردات (Snape, 1977, p. 147). أما عن الفرضيات التي اعتمدها Gregory لبناء نموذجه فهي كما يلي (Gregory, 1976, p. 73):

- الاقتصاد الاسترالي لا يؤثر في الاقتصاد العالمي من حيث الأسعار.
- معدلات التبادل التجاري الدولي ثابتة (The terms of trade).
- إلغاء حركة رؤوس الأموال من النموذج، وتركيز التحليل على الميزان التجاري فقط.
- التبادلات التجارية سواء صادرات أو واردات تتم وفق مبدأ المبادلات الوحدوية؛ أي وحدة واحدة من الصادرات تقابلها وحدة أخرى من الواردات.

أما عن نموذج Gregory فهو ممثل في الرسم البياني الموالي:

الشكل رقم 1–6 : نموذج Gregory

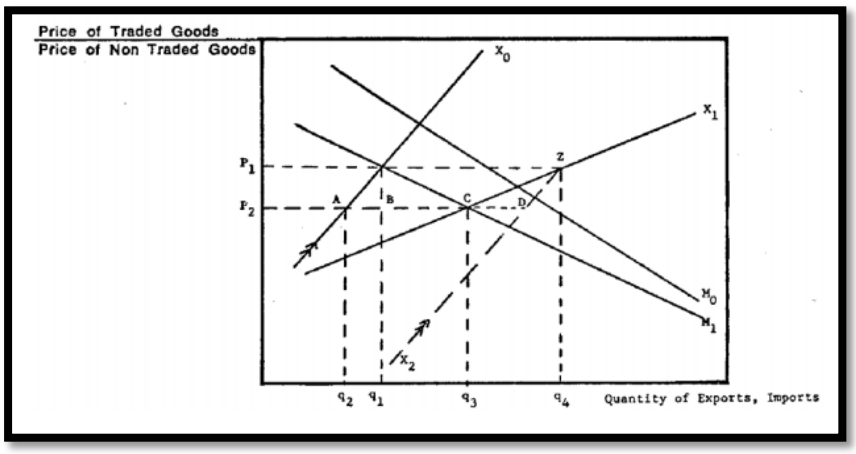

Source: Gregory, R.G, (1976), "Some implication of the growth mineral sector ", Australian Journal of the Agricultural Economics, Vol. 20, N° 02, August, P 74.

حيث يمثل المحور الأفقي كميات السلع القابلة للمتاجرة بها سواء كانت صادرات أو واردات حيث مثلت في محور واحد، بينما المحور العمودي يمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري نسبة إلى السلع الغير القابلة للتبادل، والتي تمثل بدورها سعر الصرف الحقيقي للبلد (TG/NTG)، أما عن M_0وX_0 فيمثلان على التوالي منحنيي كل من الطلب على الواردات وعرض الصادرات، ونقطة تقاطعهما هي نقطة توازن الميزان التجاري طبعا في ظل شروط المنافسة الحرة (Gregory, 1976, p. 73)،بمجرد اكتشاف الموارد الطبيعية في استراليا والتي ظهرت في قطاع المعادن يتضاعف حجم الصادرات المحلية ككل سواء كانت منجميه أو غير منجميه وينتقل من النقطة X_0 إلى X_1، بيد أن منحنى الطلب على الواردات يبقى على حاله في النقطة M_0، لمجرد دخول النقد الأجنبي الناتج عن الفائض في ميزان المدفوعات يرتفع سعر الصرف الحقيقي (TG/NTG)، هذا الارتفاع المحقق سوف يؤثر سلبا على صادرات القطاعات الأخرى (تقلص الصادرات المحلية خارج القطاع المنجمي) دون أن ننس الواردات التي سوف تنتعش في المقابل نتيجة انخفاض أسعارها بالعملة المحلية الاسترالية، فنلاحظ انتقال منحنى الواردات من النقطة M_0 إلى النقطة M_1، و تتقاطع المنحنيات في نقطة جديدة للتوازن هي P_2، كما أضاف Gregory أن انخفاض السعر النسبي للدولار الأسترالي كان له دور هام في تراجع حجم الصادرات التقليدية (من q_1إلىq_2أو من Bإلى A)، كما أشار أيضا إلى الأثر الظاهر في الزيادة في حجم المستوردات المطلوبة محليا حيث نلاحظ انتقال الكمية من :(q_1 إلى q_3) أو من (Bإلى(Gregory, 1976, p. 73) C) .

و في الأخير أشار Gregory في دراسته إلى النتائج السلبية التي تنجم عن الازدهار في قطاع الموارد الطبيعية والتي سوف تمس القطاعات الأخرى، الأمر الذي سوف يدفع بالحكومة إلى البحث عن حلول تطبقها لحماية قطاع التبادل التجاري، ومن بين هذه الحلول على سبيل المثال تخفيض قيمة الدولار الأسترالي والتي بدورها سوف تؤثر على حجم الإيرادات المتأتية من الخارج، أما في حالة انتهاج سياسة الإعانات (منح إعانات

لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري) فمنحها سوف يدفع بسعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع (توليد فائض في ميزان المدفوعات)، إذن حسب Gregory فان أنسب ما يمكن القيام به لتجنب التراجع النسبي في قطاع التبادل التجاري، هو استثمار العوائد المتأتية من قطاع تصدير الموارد الطبيعية (Gregory, 1976, pp. 77,80).

ثانيا: النموذج الأساسي (Corden & Neary) العام 1982م (The Core Model)

يعد من أبرز النماذج المفسرة لظاهرة المرض الهولندي، جاء به كل من Corden & Neary العام 1982م، ثم أعاد M.Corden تقديمه العام 1984م وأطلق عليه تسمية "النموذج الأساسي" (The Core Model)، من خلال ورقته البحثية بعنوان «Booming Sector And Dutch Disease Economics»، حيث استخدم Corden لأول مرة مصطلح المرض الاقتصادي تعبيرا عن الوضع التي آل له الاقتصاد الهولندي آنذاك جراء اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال سنوات الستينات من القرن الماضي، إذ تعتبر هذه الدراسة كمرجع هام و أساسي لتفسير وفرة الموارد الأولية (خصت قطاع المحروقات)، حيث اعتمدها جل الباحثين في مختلف الميادين سواء الاقتصادية ،السياسية أو حتى بعض المؤسسات الدولية، وقد اعتبر هؤلاء هذه الحالة (وفرة الموارد الطبيعية) سبب في ظهور حالات من التراخي و الكسل سواء في الميدان الاقتصادي او الاجتماعي وفي العديد من البلدان النامية، وقد كان العمل الذي قدمه (Corden & Neary) العام 1982 بمثابة نقطة الانطلاقة التي بدأ منها Corden ورقته البحثية، وأطلق عليه اسم "النموذج الأساسي" لأنه يفترض تقسيم الاقتصاد، إلى ثلاث قطاعات رئيسية هي: القطاع المزدهر B (Booming Sector) ، القطاع المتأخر L (Lagging Sector) ،قطاع السلع غير قابلة للتبادل N (Non-Tradable Sector)، ويبنى على فرضيات هي :(Corden, 1984, p. 359)

- الاقتصاد يحتوي على ثلاثة قطاعات فقط هي القطاعات المذكورة سابقا.

- عدم استقرار أسعار سلع القطاع المزدهر عالميا، أي وجود اقتصاد صغير.
- مخرجات أي قطاع ناتجة عن توظيف عمل إنتاج خاص به أو نوعي (رأس المال)، إضافة إلى عنصر العمل.
- لإحداث ما يعرف بتعادل الأجور، تكون حركة عنصر العمل قطاعية لا غير.
- أسعار عوامل الإنتاج تكون مرنة.
- لا وجود لظاهرة تنقل عوامل الإنتاج عالميا.

يدرس النموذج الأساسي التغيرات الاقتصادية الناجمة عن الانتعاش في القطاع المزدهر نتيجة استغلال الموارد الطبيعية، بالخصوص أثناء حدوث طفرة في القطاع B، حيث سيؤثر ذلك إيجابيا على الدخل الإجمالي جراء الاكتشافات الجديدة الحاصلة على مستوى الموارد الطبيعية ، أو من خلال التحسن الذي يتم إدخاله على العامل التقني –خارجي المنشأ المستغل في القطاع كعامل إنتاجي نوعي، الشيئين الذين سوف يؤديان الى زيادة المعروض من هذه الموارد الجديدة المكتشفة، أو ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مقارنة بالواردات، وهو ما سيعطي حافزا قويا لتسخير كل الإنتاج نحو التصدير.

والشكل رقم 1-7 يوضح هذا النموذج، إذ مثلت أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار سلع القطاع التبادلي على المحور العمودي، بينما على المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري، أما المنحنى D فهو منحى الطلب على منتجات القطاع N، والمنحنى S هو منحنى عرض منتجات القطاع N .

الشكل رقم 1-7: نموذج M.Corden

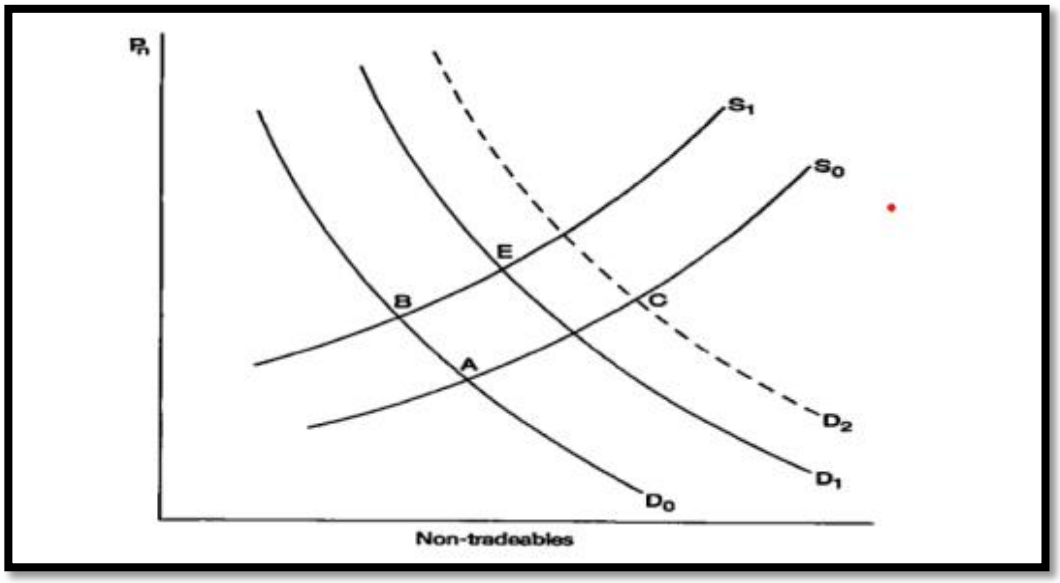

Source : Corden, M. (1984), "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers New Series , Vol 36 , November, p 361.

ونجد أن نموذج "كوردن" يدرس الأثر الناتج عن ازدهار قطاع الموارد الطبيعية B على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى قي الاقتصاد محل الدراسة (L&N) من خلال اثرين هما:

أثر الإنفاق**spendig effect** »« ، وأثر حركة الموارد « **resource movement effect** » (Corden, 1984, pp. 360,361).

• **اثر الإنفاق spendig effect**:يظهر نتيجة لازدهار القطاع B ، وذلك من خلال التدفقات الكبيرة للدخل المتأتية من الخارج، في صورة مباشرة عن طريق العمل أو في شكل غير مباشر متمثلة في جمع الضرائب وإعادة توزيعها من طرف الحكومة، وبذلك تكون شروط مرونة الدخل بالنسبة للطلب في القطاع N موجبة، وأسعار هذه المنتجات سوف ترتفع مقارنة بأسعار سلع التبادل التجاري، سوف يلاحظ تحسن في سعر الصرف الحقيقي وهو ما يطلق عليه "real appreciation"، وزيادة في الطلب على منتجات

القطاع N، و هو الملاحظ في المنحنى أعلاه (الشكل 8) بانتقال منحنى الطلب من D0 إلى D1، و ارتفاع الأسعار Pn، وتحول موارد القطاعية B وL نحو القطاع N.

• **أثر حركة الموارد resource mouvement affect**: حدوث طفرة في القطاع B أدى إلى ارتفاع في الناتج الحدي للعمل به، ثبات الأجور في القطاعات ذات السلع القابلة للتبادل التجاري، وارتفاع الطلب على العمل في القطاع B، الأمر الذي سوف يؤدي إلى انتقال عنصر العمل من القطاعين NوL نحو القطاع B وقد قسم M.Corden هذا الأثر إلى جزأين(Corden, 1984, p. 361) :

- ✓ انتقال اليد العاملة من القطاع L المتأخر نحو القطاع B المزدهر، يجعل إنتاج القطاع الأول ينخفض (أي القطاع L)، وهو ما يسمى بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي(Direct de-industrialisation)، ويعد مباشرا لان القطاع N لم يتدخل في ذلك، كما أن التراجع لم يكن بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.
- ✓ تحول اليد العاملة من القطاع N نحو القطاع B المزدهر، بوجود سعر صرف حقيقي ثابت، نلاحظ في هذه الحالة انتقال منحنى العرض من S0 إلى S1 بسبب تأثير الموارد مما يخلق لنا طلبا إضافيا على سلع القطاع N (سلع خارج التبادل التجاري) إلى جانب الطلب الناتج عن أثر الإنفاق، ويظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D2.

وإذا ما جمعنا بين الأثرين سوف يكون لدينا انتقال للعمالة من L نحوN، أي من القطاع المتأخر إلى القطاع التبادلي، وهو ما يطلق عليه بالأثر الغير المباشر لتراجع القطاع الصناعي (Indirect de-industrialisation)، والذي يعد مكملا لتراجع القطاع الصناعي الناجم عن تحول العمالة من L نحوB، ومنه يمكننا القول إن إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري يمكن أن يكون أكثر أو اقل مقارنة بالحالة الابتدائية، فالإنفاق يدفع به نحو الارتفاع بينما حركة الموارد فتدفع به نحو الانخفاض.

ثالثا: الأثر النقدي (Edwards 1985)

إذا كان نموذج Gregory 1976 و نموذج Corden 1984 قد اهتما بدراسة اثر انتعاش قطاع الموارد الطبيعية على باقي القطاعات الاقتصادية، وأن التوسع في القطاع المصدر يؤثر بالسلب على العديد من المتغيرات الاقتصادية، لخصا مجملها في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للبلد، زيادة الإنتاج في قطاع السلع الغير القابلة للتبادل التجاري، و تراجع اليد العاملة، مبرزين أثرين هامين فقط هما أثر الإنفاق و أثر حركة الموارد، فيما يعرف في الأدبيات الاقتصادية السابقة باسم المرض الهولندي (Artus & Malcolm, 1984)،فان هناك دراسات أخرى على غرار:

M.Aoki & S.Edwards العام 1982، S.Edwards العام 1985 و 1986، و J.P.Neary & S.Van Wijberger العام 1986 اهتمت بوجود اثر نقدي هام (Monetary effect) على المدى القصير يؤثر هو كذلك على سعر الصرف الحقيقي.

اهتم S.Edwards العام 1985 (Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The money-inflation-link, 1985, pp. 1,10) بوضع نموذج لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو، يمتاز هذا الاقتصاد بوجود رقابة على حركة رؤوس الأموال، وانعدام الأسواق المالية المحلية، كما يتكون من جانبين: جانب نقدي، وآخر حقيقي ممثلين في ثلاث مجموعات: السوق النقدي، التضخم و سعر الصرف.

عبر S.Edward عن الجانب النقدي بالطلب وعرض النقود في الاقتصاد من خلال المعادلات التالية*:

$$\widehat{M_t} = \propto \widehat{R_t} + (1-\propto)\widehat{DCR_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

*يعبر الرمز Λ عن نسبة التغير في المتغير X

$\widehat{M_t}$: معدل نمو النقود؛

$\widehat{R_t}$: الاحتياطات الأجنبية بالعملة المحلية؛

$\widehat{DCR_t}$معدل نمو القروض المحلية المقدمة للاقتصاد؛

$(1-\propto)$و $\propto$: تعبر عن سنة الأساس؛

يتبين من خلال المعادلة رقم (1) ان:عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من: احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي، والقروض الممنوحة للاقتصاد، فكل زيادة في $\widehat{DCR_t}$ تصاحبها زيادة في الكتلة النقدية، اذ ان معظم الدول النامية تلجا الى هذه الالية كمصدر من أهم المصادر لتمويل النفقات الحكومية بها.

أما المعادلة رقم (2) فسوف تتعلق بسلوك الاحتياطات الدولية كما هو مبين فيما يلي:

$$\widehat{R_t} = \gamma o\left[\widehat{M_t^d} - \widehat{M_{t-1}}\right] - \gamma 1\widehat{P_t^c} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث:

$\widehat{M_t^d}$:تمثل الطلب على النقود في الفترة t؛

$\widehat{M_{t-1}}$:تمثل عرض النقود في الفقرة $t-1$ ؛

$\widehat{P_t^c}$:تمثل أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t؛

والملاحظ من خلال هذه المعادلة أعلاه أن هذه الاحتياطات تستجيب لعاملين اثنين أولهما؛ الفائض في تدفق الطلب أو عرض النقود، مترجم إما بزيادة أو نقص تراكم الاحتياطات الأجنبية، وثانيهما؛ هو التغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة في الفترة t الذي ينعكس على متغيرات مماثلة للاحتياطات في نفس الفترة. وينهي S.Edward الجانب النقدي بإضافته للمعادلة رقم (3)، التي تصف معدل التغير الاسمي على النقود، من خلال اعتمادها على متغير وحيد هو الدخل الحقيقي، كما يلي:

$$\widehat{M_t^d} = \widehat{P_t} + \sigma\widehat{Y_t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

$\widehat{P_t}$: يمثل معدل النمو في المستوى العام للأسعار؛

$\widehat{Y_t}$: يمثل الدخل الحقيقي؛

اما عن الجانب الحقيقي من النموذج فنجده ممثلا بالمعادلة رقم (4):

$$\widehat{Y_t} = g + p\left[\widehat{P_t^{*c}} - \widehat{P_{Tt}^{*}}\right] \quad \ldots\ldots(4)$$

حيث:

g : يمثل معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل؛

$\widehat{P_t^{*c}}$: يمثل أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يقابلها بالعملة المحلية؛

$\widehat{P_{Tt}^{*}}$: يمثل معدل التغير في أسعار صادرات السلع الأخرى معبر عنها بالعملة الأجنبية؛

من خلال المعادلة رقم (4) نلاحظ أن: التغيرات في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة يؤدي إلى تغير في اتجاه الدخل الحقيقي على المدى الطويل، وهذا يعني أن التغيرات في أسعار السلع المصدرة له تأثير على عائدات البلد، كما أن الطلب على السلع الغير القابلة للتبادل التجاري يؤثر بدوره على أسعار هذه السلع، وهو ما يظهر لنا من خلال المعادلة رقم (5):

$$\widehat{P_{nt}} = \varphi\widehat{Y_t} + \pi\left(\widehat{M_t} - \widehat{M_t^{d}}\right) + \widehat{P_{Tt}} \quad \ldots\ldots(5)$$

حيث:

$\widehat{P_{nt}}$: يمثل معدل التغير في السلع الغير قابلة للتبادل التجاري.

تبين لنا المعادلة رقم (4) المبينة أعلاه؛ أن الارتفاع في أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية، يؤدي الى الارتفاع الحتمي في الدخل الحقيقي، الذي سوف يصاحبه زيادة في الطلب على السلع غير القابلة للتبادل،

وهو ما سوف يدفع بالأسعار النسبية لهذه السلع إلى الارتفاع، كما هو موضح في المعادلة المبينة أعلاه (معادلة رقم (5))، ويحدث كل هذا بفعل أثر الإنفاق (Spending Effect).

أما عن الجانب الآخر؛ وهو الجانب النقدي، وكما هو مبين من خلال المعادلة رقم (3)، فان الارتفاع في أسعار السلع المصدرة، وما نجم عنه من ارتفاع في الدخل الحقيقي، وزيادة في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل، سوف يؤثر على كل من العرض و الطلب على النقود؛ فزيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود، وهو ما أكدته كل النماذج التي أدرجت العوامل النقدية في دراسة المرض الهولندي، حيث بينت أن الارتفاع في الطلب على النقود، ما هو إلا نتيجة لانتعاش القطاع المصدر، وان هناك اثر آخر جد هام ينتج عن ذلك وهو تراجع مستوى الأسعار المحلية الذي يعرف بـــــــــ (Deflationary Effect) (Edwards, Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The money-inflation-link, 1985, p. 8)، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأثر يحدث عندما لا يتغير عرض النقود بعد الانتعاش، وعليه فان التوازن النقدي يعود ،في حالتين فقط هما: اما تخفيض المستوى العام للأسعار $\widehat{P_t}$ ،أو تراجع الدخل الحقيقي $\widehat{Y_t}$.

أضاف S.Edwards (1985) كذلك، أن الزيادة في الطلب على النقود، يعد أثرا من بين الآثار النقدية المحتملة لازدهار الصادرات، موضحا ذلك من خلال المعادلتين (1) و (2)، مبينا أن الانتعاش في قطاع الموارد الطبيعية، سوف يسمح بحدوث فائض في الميزان التجاري، الأمر الذي سوف يؤدي بدوره إلى تراكم الاحتياطات من النقد الأجنبي، التي اذا ما استبدلت بالعملة المحلية، سوف تؤدي إلى اتساع القاعدة النقدية، وارتفاع معدل عرض النقود في الاقتصاد (Edwards & Aoki, Export Boom And Dutch Disease:A Dynamic Analysis,, 1982, p. 10)، إذن سوف يرتفع سعر الصرف الحقيقي*

* يعرف سعر الصرف الحقيقي حسب Edwards (1985) على انه السعر النسبي لسلع الصادرات الأخرى نسبة إلى أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري.

نتيجة توسع القاعدة النقدية ،و ارتفاع أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، وهو ما بينته المعادلة رقم (5).

وفي الأخير أضاف S.Edwards، إلى أن الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثر حركة الموارد والنفقات) أو الاثار النقدية (زيادة العرض أو الطلب على النقود) (Edwards, Real Exchange Rate Voriability:An Empirical Analysis Of The Developement Countries Case, 1986, p. 18)، كلها سوف تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وتقلص في الإنتاج الصناعي بالخصوص، ما يسبب في انخفاض تنافسية هذه المنتجات في الأسواق العالمية، الأمر الذي سيدفع بالفرد (المستهلك المحلي) إلى الإقبال غلى استهلاك المنتجات المستوردة الأقل سعرا.

2-1-2 تطاير أسعار السلع الأساسية

كما هو معروف للعام والخاص، أن سوق النفط العالمية تتميز بتقلبات كثيرة على مستوى هذا الأخير، هذه التقلبات تحدث إما على المستوى القصير، المتوسط أو الطويل، وتعتبر أحد المسببات الرئيسية لحدوث دورية السياسة المالية في الدول التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية، وقد اعتمدت العديد من الدراسات الحديثة على هذه التقلبات (The Volatility) كمفسر جديد للأداء الاقتصادي الضئيل لهذه الدول (الدول الغنية بالموارد الطبيعية)، والذي يميزه أيضا عدم استقرار و تذبذب، و تجدر الإشارة هنا أن هذه الظاهرة لا نشمل فقط سوق الغاز و النفط على الرغم من التقلبات العديدة التي تشهدها هذه الأسواق، إذ تعتبر من الأسواق الأقل استقرارا (Jefferey, 2010, pp. 9,10) ، وإنما جميع الموارد الطبيعية المصدرة التي تمتاز فيها بعض الدول بالوفرة النسبية.

إن تطاير أسعار السلع الأساسية، يخلق تحديات على المدى القصير، قد تمتد حتى إلى المدى الطويل، هذا الأمر يحدث جراء التخلف الذي يميز الأنظمة المالية في هذه الدول، و هو ما يؤدي إلى حدوث تقلبات على

مستوى الاقتصاد الكلي، الأمر الذي سوف ينعكس كذلك على أسعار السلع الأساسية في هذه البلدان، وعلى عائداتها أيضا، زيادة إلى التقلبات التي سوف يشهدها سعر الصرف الحقيقي، الذي سيصبح بدوره أكثر تقلبا، وإذا كان لدينا قطاع تجاري يعاني من التبعية للموارد الطبيعية، وغير متنوع؛ فضعف أداء النمو الاقتصادي سوف تكون نتيجة حتمية لا محالة (Van Der Ploeg & Poelhekke, 2007, pp. 1,7). إن ما يجعل اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية، اقتصاديات هشة، هو ميولها إلى التخصص في إنتاج الموارد الطبيعية، وبالتالي تبقى رهينة للتقلبات. (Van Der Ploeg & Poelhekke, Volatility And natural Resourse Curse, 2009, p. 17).

2-1-3 دورية السياسة المالية

أثبتت العديد من الدراسات السابقة، أن السياسات المالية تكون مسايرة للدورات الاقتصادية في الدول النامية مقارنة بنظيراتها من الدول الصناعية، حيث أن عدم الاستقرار أو التذبذب في مداخل النفط، والمواد الأولية الأخرى ينتج عنه نوع من التقلب في سياسة الإنفاق العام أو ما أطلق عليه اسم: "دورية السياسة المالية Procyclical Fiscal Policy"، والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تتميز بالتوسعية في حالة ارتفاع المداخل، و تتسم بنوع من الانكماش في حالات الركود أو تراجع المداخل، ويترتب عنها (دورية السياسة المالية) تقلبات في المتغيرات الاقتصادية، تقلص الاستثمارات في الرأس المال البشري و المادي، انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي و تأثيرات أخرى سلبية على الفقراء (Manasse, 2006, p. 4).

وفي نفس السياق عرف كل من Kaminsky, Reinhart & Végh سنة 2004 دورية السياسة المالية كما يلي: «السياسة المالية هي كل سياسة تنطوي على رفع (أو تخفيض) حجم الإنفاق الحكومي الذي يترافق معه تخفيض (أو زيادة) في معدلات الضرائب في فترات الرخاء (أو الانكماش)، وتوصف بالدورية مسايرة للتوجهات الدورية، إذ أنها تميل إلى تعزيز دورة الأعمال التجارية، بحيث تتصف

بالتوسعية في فترات الرخاء، بينما تميل الى الانكماش في الفترات الصعبة" (Kaminsky, Reinhart, & Végh, 2004, p. 17).

ما يجب الإشارة إليه هو أن معظم الدول المصدرة للنفط (باعتباره مادة أولية)، تعاني من مشاكل تسييرية على مستوى ميزانياتها، نظرا لاعتمادها الشبه كلي على مداخلها من المواد الأولية، ما يجعلها تحت رحمة الأسعار، التي تتحدد عالميا، وتخضع لعاملي العرض و الطلب، كما أنها تتأثر بالأزمات العالمية، ولعل جائحة كورونا التي مست العالم نهاية العام 2019 اكبر دليل على ذلك، حيث سجل سعر برميل النفط أدنى مستوى له، حتى أن بعض الشركات العالمية أصبحت تدفع هي لزبائنها مقابل أخد منتجاتها من النفط، إذ انعدم الطلب عليه نتيجة توقف عجلة الاقتصاد لعدة شهور بسبب الجائحة. وقد بينا في الشكل الموالي (الشكل 1-8) التذبذبات التي حصلت في المعدلات الربع سنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء، وذلك خلال سنة 2018، وكذا الربع الأول من سنة 2019 في بعض الدول العربية المنتمية لمنظمة أوبك.

الشكل رقم 1-8: معدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء (دول عربية)

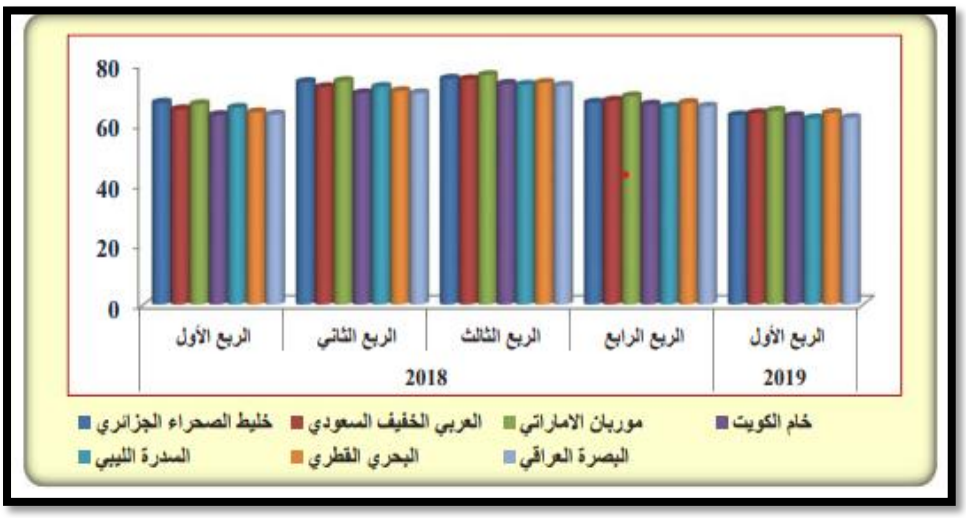

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية (أعداد مختلفة).

2-1-4 الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة

مع مطلع تسعينات القرن الماضي، حاولت العديد من الدراسات الاقتصادية تسليط الضوء على الأسباب الكامنة وراء تفشي الحروب والصراعات في البلدان النامية بالخصوص، والأمر الذي يثير الدهشة أن وفرة الموارد الطبيعية كالنفط، الغاز والأحجار الكريمة، لعبت دورا أساسيا في نشوب وإطالة أمد هذه الحروب، زيادة على انها كانت توفر لها التمويل.

وفي الجدول الموالي (الجدول رقم 1-1) نستعرض اهم الصراعات المسلحة والحروب الأهلية التي كانت لها صلة بالموارد الطبيعية.

الجدول رقم 1-1: العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية والحروب الأهلية

البلد	مدة الحرب	المورد الطبيعي
أفغانستان	2001-1978	المجوهرات ، الأفيون
أنغولا	2002-1975	البترول ، الماس
أنغولا (كابيندا)	-1975	البترول
كامبوديا	1997-1978	الخشب ، الذهب
كولومبيا	1984	البترول ، الذهب ، الكوكا
جمهورية الكونغو	-1997	البترول
جمهورية الكونغو الديمقراطية	97-1996، 1998-	النحاس ، الماس ، الذهب ، الكوبالت
إندونيسيا	– 1975	الغاز الطبيعي
إندونيسيا (الشرق بابوا)	-1969	النحاس ، الذهب
ليبيريا	96-1989	الخشب ، الماس ، الكوكا ، البن ، زيت النخيل، الحديد الماريجوانا ، الذهب
المغرب	-1975	الفوسفات ، البترول
ميانمار	-1949	الخشب ، المجوهرات
بابوا غينيا الجديدة	-1988	النحاس ، الذهب
البيرو	95-1980	الكوكا
سيراليون	2000-1990	الماس
السودان	-1938	البترول

Source: Ross M. (2003), "The National Resource Curse: How Wealth Can Make You Poor", In "Natural Resource and Violent Conflict, Option and Action", Bannon Lan & Collier Paul, The World Bank, Washington, D.C., P18.

إذا ما تفحصنا الجدول أعلاه، سوف نلاحظ انتشارا مسلحا و حروبا أهلية في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، على غرار انغولا، كولومبيا، سيراليون و السودان، هذه الظاهرة كانت محل بحث العديد من السياسيين و علماء الاقتصاد، ومن بين الدراسات الاقتصادية التي بحثت في هذا الموضوع، نجد Keen

(1998)، (1998) Collier & Hoelfer كذلك، وBerdal & Malone (2000). وقد تحدثت الدراسات السابقة عن أربع نقاط رئيسة تفسر خطر زيادة الحروب الأهلية جراء وفرة الموارد الطبيعية نذكرها كما يلي (Ross M. , The Natural Resource Curse, 2003, pp. 17,36):

* من خلال الإضرار بالأداء الاقتصادي للبلد.
* من خلال جعل الحكومات أضعف، أكثر فسادا، وأقل مساءلة.
* من خلال تحفيز سكان البلد على إقامة دويلات مستقلة.
* من خلال تمويل الحركات المتمردة في البلد.

قام Collier & Hoelfer العام 1998 بدراسة شملت 52 بلدا مستهم الحروب الأهلية في الفترة ما بين 1960 و1990، وخلصا في هذا البحث إلى ان البلدان التي ترتبط بالمواد الأولية تكون صادراتها أكثر عرضة لارتفاع خطر التعرض لحروب أهلية، وأن اعتمادها على الموارد الطبيعية (مقايسة بنسبة صادرات السلع الأولية إلى الناتج الداخلي الخام GDP) يجعلها أكثر الدول احتمالية للتعرض للصراعات في السنوات الخمس اللاحقة. كما بين كل من Collier & Hoelfer من خلال نتائج بحثهما، أن الاعتماد على الموارد الأولية له تأثير غير خطي؛ اذ تزيد نسبة التعرض للصراعات عندما تصل نسبة صادرات السلع الأولية الى GDP لـــ 32 بالمائة، ووجدا كذلك أن هذا التأثير يكون كبيرا في حالة ثبوت المتغيرات الأخرى عند قيمتها المتوسطة؛ فارتفاع الارتباط بالموارد من 0 إلى 32 بالمائة يزيد من خطر حدوث حرب في الدولة بنسبة 22 بالمائة (Ross M. , What Do we know About Natural Resource And Civil War?, 2004, pp. 350,351).

إن النتائج التي توصل إليها الباحثون إلى حد الآن، لا تشير إلى أن الحروب الأهلية تغذي فخ التنمية فقط، ولكننا قد نجد الدول نفسها تقع ضحية لفخ الوفرة، فنشوب الحروب الأهلية ينقص من إمكانية البلد

استغلال موارده المتاحة في أنشطة اقتصادية منتجة، الشيء الذي يزيد من نقاط ضعف هذه الدولة(Mitchell & Thies, 2012, p. 238).

2-2 التفسير السياسي والمؤسساتي لنظرية نقمة الموارد الطبيعية

أثار موضوع تفسير نظرية نقمة الموارد في شقه الاقتصادي الكثير من الحبر في محاولة لإيجاد تفاسير اقتصادية له، غير أن هذا الجانب لم يكن الشق الوحيد الذي كان محط العديد من الدراسات، فالجانب السياسي والمؤسساتي أيضا كان محل دراسة للعديد من الباحثين وسنفصل في ذلك ضمن هذا الجزء من دراستنا.

2-2-1 التفسير السياسي لنقمة الموارد الطبيعة

تناول العديد من الباحثين موضوع نقمة الموارد الطبيعية على الدول الغنية بها وكان بين هؤلاء:

Michael L.Ross (1999),Daron Acemoglu & James A Robinson (2001), , Ricky Lam & Leonard Wantchekon (2003).

يعتبر Michael L.Ross (1999)(Ross M. L., 1999, pp. 297,322) أحد الداعمين لفكرة التفسير السياسي لنقمة الموارد، إذ يرى أنه لأجل بناء اقتصاد سياسي تنموي، لا بد علينا من البحث في الأسباب الكامنة وراء ضعف الأداء الاقتصادي في أغلب الدول الغنية بهذه الموارد، وقد صنف Michael L.Ross التفسير السياسي لنقمة الموارد إلى ثلاث نظريات:

- **النظرية الإدراكية (Cognitive Theories)**: اذ تؤدي التدفقات المتأتية من عائدات الموارد الطبيعية، إلى نوع من قصر النظر(Myopic) بين الأوساط السياسة الفاعلة، ما يؤدي إلى أفق قصير الأجل، وهو ما يفسر لنا فشل العديد من الحكومات في تنويع صادراتها، وعدم قدرتها على تحقيق سياسات مستقرة،

كما يفسر لنا كذلك ضعف القطاع الخاص، كل هذه العوامل جعلت من هذه الدول عرضة لظاهرة المرض الهولندي.

- **النظرية الاجتماعية (Societal Theories)**: تؤيد النظرية الاجتماعية فكرة أن الطفرة في الموارد الطبيعية، تزيد من النفوذ السياسي لدى أصحاب المصالح (من الجهات الغير حكومية)، والتي تسعى إلى دائما لعرقلة الإصلاح الداعم لفكرة الانفتاح الاقتصادي، الشيء الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في هذه الدول، وكذا يؤثر على نوعية السياسات المنتهجة من طرف الدولة.
- **المقاربة المؤسسية (Statist Approches)**: يرى أنصار هذا التوجه أن الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية، من شأنها إضعاف مؤسسات الدولة، وان هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على لعب الدور المنوط بها في تعزيز تنمية اقتصادية مستدامة، وهو ما يفسر لنا أيضا ضعف مؤسسات الدول الريعية، وعدم قدرتها على وضع استراتيجيات تنموية قوية.

2-2-2 التفسير المؤسساتي لنقمة الموارد الطبيعية

بينت العديد من البحوث الاقتصادية، الدور البارز وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها البنية المؤسسية في تنمية البلدان ونموها الاقتصاديين، وفي هذا السياق، أثبت الباحثون الاقتصاديون، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام حول العالم، يتعلق بنوعية المؤسسات في البلد، حيث أن البلدان التي تملك نوعية مؤسسات جيدة، تشجع الاستثمارات في العنصر البشري، والمادي، وفي التكنولوجيات العالمية الحديثة، ما يمكنها من تحقيق نوع من الرفاه لسكانها، والتحسين من أدائها الاقتصادي، وقد بين الباحث الإيراني Acemoglu سنة 2003 (Acemoglu, 2003, pp. 27,30) الخصائص الثلاث التي تميز المؤسسات الجيدة كما يلي:

- توفير حقوق الملكية لفئة واسعة من الأفراد تمكنهم من الاستثمار، وكذا من المشاركة في الحياة الاقتصادية.

- وضع قيود على أعمال النخبة والسياسيين وكذا جماعة المصالح، بحيث لا يمكنهم استعمال نفوذهم في مصادرة مداخل واستثمارات الآخرين.
- توفير مناخ تتساوى فيه الفرص أمام كل شرائح المجتمع؛ بحيث يتمكن من خلاله كل الأفراد من الاستثمار والمساهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية المنتجة.

وإذا ما حاولنا الإلمام بالدراسات أو الأدبيات السابقة التي بينت دور المؤسسات على الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، فإننا سوف نجد العديد من البحوث و الكتابات تناولت هذا الموضوع، فعلى سبيل المثال نذكر دراسة Dani Rodrik & Arvind Subramanian العام 2003 (رودريك و ارفيند، 2003، الصفحات 31,34)، حيث أشار فيها إلى المحددات التي من شانها أن تفسر لنا، الفروقات الموجودة في الدخل بين البلدان، وقد أشار إلى نوعية المؤسسات كأحد أهم هذه المحددات (أشار في دراسته كذلك إلى: الجغرافيا والتجارة بين البلدان)، حيث أضاف و بناء على وجهة نظره، أن الدول الغنية في العالم، هي دول ذات مؤسسات قوية، تحمي حقوق الملكية الفردية، تكرس سيادة القانون، وتفرض الرقابة على المسؤولين، ما يجعلها قادرة على تحقيق الرفاه لشعبها، و أضاف أن هذه العوامل هي التي من شأنها تعزيز الاستثمار، والرفع من دخل سكان هذه الدول.

وقد استخدم Dani Rodrik & Arvind Subramanian أسلوب الانحدار بين المتغيرات الثلاث، ووجدا أن نوعية المؤسسات هي المحدد الإيجابي الأهم و الوحيد بالنسبة للدخل، و إن الجغرافيا أو هبات الطبيعية، لها أثر مباشر لكنه ضعيف على الدخل، فتأثيرها يكون على نوعية المؤسسات، ويضيف الباحثان أن نوعية المؤسسات من شأنها أن تحقق زيادة معتبرة في دخل الأفراد، مشيرا إلى دولة بوليفيا، حيث أنها لو حصلت على مؤسسات جيدة، مثلما هو الحال بالنسبة لدولة كوريا، لحققت ارتفاعا في الناتج الداخلي

الخام للفرد من 2700 دولار للفرد إلى حوالي 18000 دولار للفرد. والشكل الموالي (الشكل 1-9) يبين ذلك.

الشكل رقم 1-9: العلاقة الطردية بين نوعية المؤسسات ونصيب الفرد من GDP

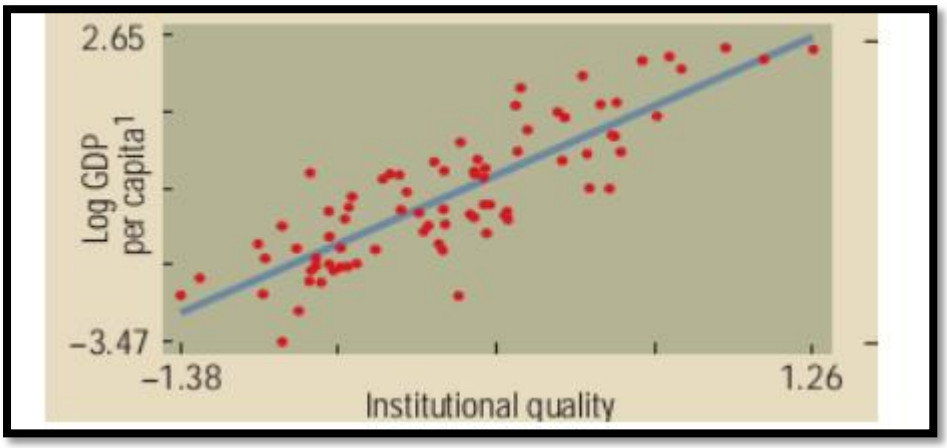

Source: Dani Rodrik & Arvind Subramanian (2003), The Primacy of Institutions (and what this does and does not mean), IMF, *Finance and development*, Volume 40, Number 02, 2003, P 32.

وإذا ما عدنا للأدبيات السابقة، نجد العديد من الدراسات الاقتصادية ركزت على مدى الدور الهام الذي تلعبه نوعية المؤسسات في تفسير التباين في الدخل الموجود بين مختلف دول العالم، وفي هذا السياق نستعرض الدراسة التي قام بها Hali Edison العام 2003 (اديسون، 2003، الصفحات 35,37)، حيث قام من خلالها باختبار ما مدى قوة الارتباط الموجودة بين كل من: نوعية المؤسسات و السياسات من جهة، و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى، ومست الدراسة عينة من الدول هي: الدول الإفريقية جنوب الصحراء، الشرق الأوسط و تركيا، الدول الآسيوية النامية، أمريكا اللاتينية و الكاريبي.

استنتج Hali Edison من خلال بحثه أن للمؤسسات أثرا إحصائيا كبيرا على الأداء الاقتصادي، كما أنها تساهم في الرفع من نصيب الفرد من الدخل، وبين Hali أن بإمكان الدول الإفريقية جنوب الصحراء أن تحقق ما قيمته 80 بالمائة كزيادة في نصيب الفرد، فقط إذا استطاعت تحسين نوعية مؤسساتها بما

يعادل النصف من نوعية المؤسسات في الدول الآسيوية النامية. وأكد Hali بالنسبة لتأثير السياسات أن نسبة تأثيرها على الدخل هي أضعف من تأثير نوعية المؤسسات. والشكل الموالي (الشكل 1-10) يوضح ذلك.

الشكل رقم 1-10: كيفية تأثير نوعية المؤسسات على الدخل

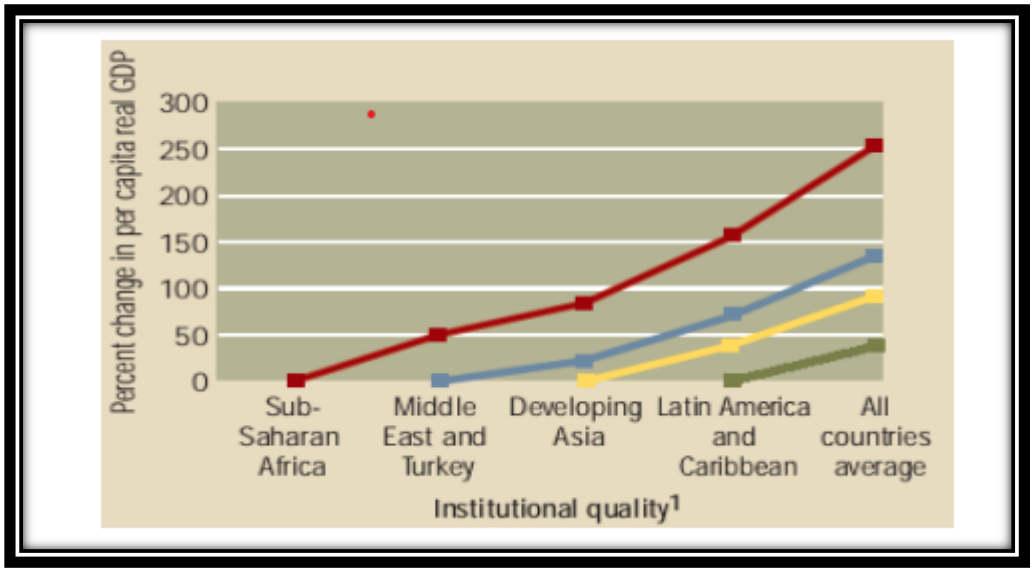

Source: Hali Edison (2003), Testing the Links How Strong are the links between institutional Quality and economic performance? IFM, Finance & development , Volume 40, Number 02, P35.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الباحثين الاقتصاديين أمثال: Dani Rodrik & Arvind Subramanian(2003)، Hali Edison (2003)، Acemoglu (2003)، رشحوا فرضية المؤسسات في تفسير التباين و التفاوت في الأداء الاقتصادي، حجم المداخل، مستويات معيشة الأفراد...الخ بين البلدان الفقيرة و البلدان الغنية.

2-2-3 الفساد والموارد الطبيعية

في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن الفساد، ويقصد به في الغالب فساد القطاع العام، الفساد الإداري والتنظيمي في البلد دون أن ننس كذلك فساد المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة، ويشكل مبسط هو استغلال المناصب العامة، لتمرير أو تحقيق ما هو خاص؛ عن طريق عدة أساليب منها مثلا: الرشوة، العمولة

والابتزاز (هادي، 2007، صفحة 5)، والفساد يكون في ثلاث صور أساسية هي(انور و مارك، 2004، الصفحات 40,43):

- **الفساد الإداري او البيروقراطي الصغير**: ويقصد به استغلال موظفي الدولة لمناصبهم بغية تحقيق عوائد مالية، كالرشوة، أو تحويل مسار المال العام واختلاسه.
- **الفساد الكبير**: وهي تحويل أموال عمومية ضخمة من طرف مسؤولين كبار في الدولة أو سياسيين معروفين.
- **الاستيلاء على الدولة أو المتاجرة بالنفوذ**: وهو استيلاء العناصر النافذة في الدولة على قطاعها الخاص، وعلى سلطاتها التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية لتحقيق مصالحهم الشخصية.

ويري بعض الاقتصاديين ان الفساد يمكن ان يعرقل التنمية، نظرا لعدم تحقيق المساواة في استغلال الموارد الطبيعية وكذا عدم المساواة في توزيع الدخل. وفي هذا السياق تندرج مهام المنظمة العالمية للشفافية (Transparency International)، ويرمز لها اختصارا (TI)، وتقوم هذه المنظمة بتصنيف 180 دولة وإقليم، حسب درجات الفساد من 0 الى 100، وتعد الدول التي مقياسها الصفر الأكثر فسادا على الإطلاق بينما، الدول التي مؤشرها (Corruption Perception Index) يصل إلى 100هي الأكثر نزاهة.

وفي العام 2020، احتلت كل من الدانمارك ونيوزيلندا المرتبة الأولى، إذ حافظتا على صدارة الدول الأكثر نزاهة في العالم من بين 180 دولة لسنتين على التوالي (2019 و2020) بمؤشر يساوي 100/88 بينما نجد كل من الصومال وجنوب السودان في اخر الترتيب بمؤشر 100/12 وهي الأسوأ على الإطلاق، وتعتبر الأكثر فسادا، والشكل (1-11) يوضح ذلك.

الشكل رقم 1-11: مؤشر مدركات الفساد لسنة 2020

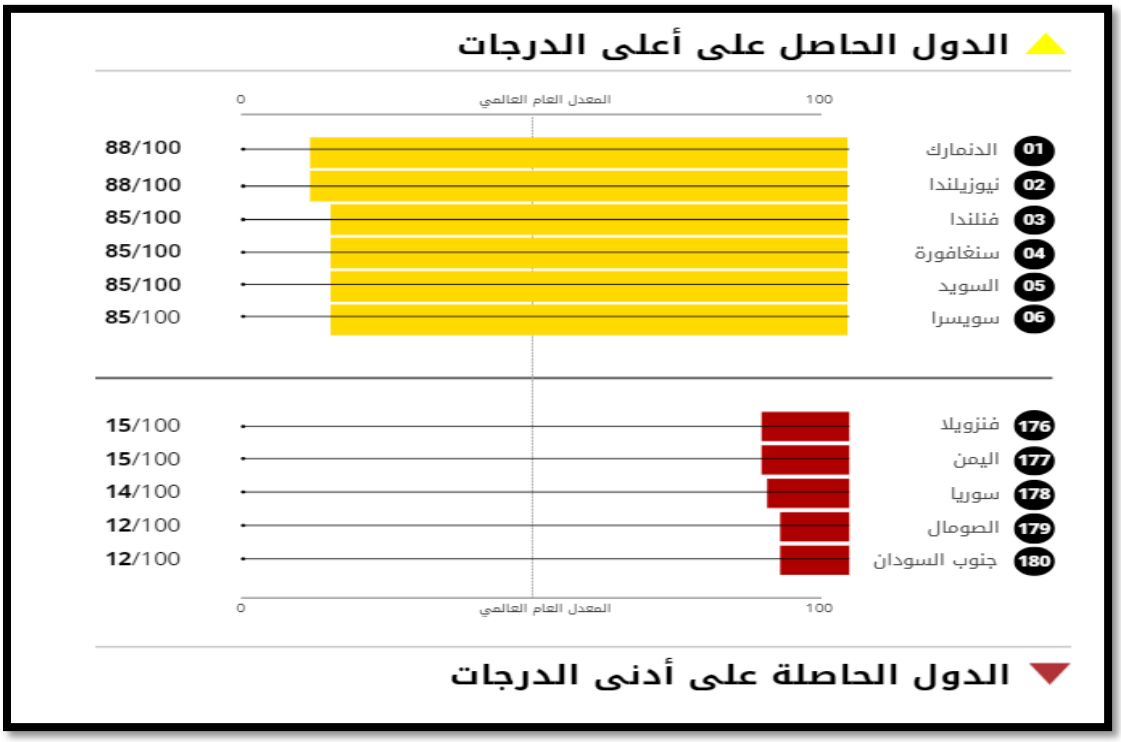

المصدر: المنظمة العالمية للشفافية، تقرير 2020، اطلع عليه يوم 2021/04/08 على الساعة 11:29صباحا(https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights#)

3- السياسات الممكن انتهاجها لتنويع الصادرات في الدول الريعية

تنتهج الدول الغنية بالموارد الطبيعية، سياسات مختلفة لأجل تنويع صادراتها، هذه السياسات تختلف باختلاف هذه الموارد في حد ذاتها، وبناء على الأهداف المراد تحقيقها من جراء هذه السياسات، وكذا على المدة اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، وعليه سوف نستعرض خلال هذا الجزء من بحثنا على أهم السياسات المتبعة من طرف هذه الدول لبلوغ غايتها في تنويع اقتصاداتها.

3-1 السياسة المالية ودورها في تجنب أثار تقلبات العوائد الريعية

يعتبر الخبراء الاقتصاديون السياسة المالية من أهم وأنجع الأساليب للحد من أثار تقلبات العوائد الريعية، والتي تميز البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وقد قاموا بتقسيمها إلى أربع سياسات جزئية؛ سياستان تناسبان كل أنواع الموارد الطبيعية (وهما: صناديق الثروة السيادية والقواعد المالية)، والسياستين الأخريين تختص بالنفط

فقط، (وهما: سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار النفط، وسياسة اعتماد سعر مرجعي أثناء إعداد الميزانية). وفيما يلي سنشرح كل سياسة من هذه السياسات على حده.

3-1-1 صناديق الثروة السيادية

من بين الآليات التي تعتمد عليها الدول الغنية بالموارد الطبيعية، نجد صناديق الثروة السيادية؛ وهي عبارة عن وسائل للادخار والاستثمار في نفس الوقت، كنتيجة حتمية للأسباب أو الأهداف التي أنشئت من اجلها، ويعود ظهورها إلى خمسينات القرن الماضي، وازداد حجمها خلال العشرين سنة الأخيرة. عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) صناديق الثرة السيادية على أنها مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي، او صادرات الموارد الطبيعية، أو الإيرادات العامة للدولة، أو أية مداخيل أخرى(A.Blundell & Yu-Wei Hu, 2008, p. 4).

الشكل رقم 1-12: أكبر الصناديق السيادية العربية

			الدولة	الترتيب العالمي	إجمالي الأصول المدارة
1		الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA)	الكويت	3	692.9 مليار دولار
2	ADIA	جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)	الإمارات	4	649.2 مليار دولار
3		صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF)	السعودية	7	430 مليار دولار
4		مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (ICD)	الإمارات	10	302.3 مليار دولار
5		جهاز قطر للاستثمار (QIA)	قطر	11	295.2 مليار دولار
6	MUBADALA	شركة مبادلة للاستثمار (مبادلة)	الإمارات	13	243 مليار دولار
7		المؤسسة الليبية للاستثمار (LIA)	ليبيا	19	67 مليار دولار
8		جهاز الإمارات للاستثمار (EIA)	الإمارات	25	44.5 مليار دولار
9		شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات)	البحرين	36	18.7 مليار دولار
10		جهاز الاستثمار العماني	عمان	38	17 مليار دولار
11		صندوق مصر السيادي (TSFE)	مصر	41	11.9 مليار دولار
12		صندوق الاستثمار الفلسطيني	فلسطين	73	856.2 مليون دولار
13		الشارقة لإدارة الأصول (SAM)	الإمارات	75	793.2 مليون دولار

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية، البيانات اعتبارا من 1 يونيو 2021، متوفر على الموقع:

https://nabd.com/s/90820834-643496 اطلع عليه في: 2022/02/07 على الساعة:18:51.

وتصنف صناديق الثروة السيادية بدورها إلى ثلاث أصناف حسب هدف كل منها وهي كما يلي:

صناديق الادخار، صناديق الاستقرار، وصناديق التمويل.

وسوف نعرض كل واحد من هذه الأنواع فيما يلي.

أ- **صناديق الادخار (Saving Funds)**: وفقا لبعض الدراسات يمثل هذا النوع من الصناديق ثلثي عدد الصناديق السيادية، وينشأ هذا النوع بغية تكوين مخزون ثروة للأجيال القادمة، إضافة إلى الحد من

اعتماد الميزانيات على مصدر إيرادات غير مستقر بل ومتقلب في معظم الأحيان، وكذا تحفيزا لاستقرار إيرادات الموارد غير المتجددة.

عادة ما يكون لهذه الصناديق قواعد تشغيلية جامدة وغير طارئة، تتطلب إيداع حصص محددة من عائدات الموارد، أو من إجمالي إيرادات الصندوق، ونذكر على سبيل المثال الصندوق الاحتياطي الكويتي للأجيال اللاحقة يحتاج ضخ ما قيمته 10 بالمائة من إجمالي إيرادات الميزانية(فرحات و سعود ، 2015، صفحة 15).

ب- **صناديق الاستقرار (Stabilization Funds)**: تلجأ إليها الدول التي يمتثل البترول أهم مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لها، و الهدف منها هو حماية الميزانية العامة للدولة من تقلبات أسعار النفط، التي لا يمكن التكهن بها، إضافة إلى دورها في دعم الانضباط المالي، معظم صناديق التثبيت(أو صناديق الاستقرار) بها سعر ثابت(جامد) مشروط بقواعد الإيداع و السحب، وتعتمد تلك القواعد على "سعر الإيرادات أو الموارد" نسبة إلى المحدد المثار، وتجدر الإشارة هنا إلى أن في بعض هاته الصناديق، وبهدف تقليل أو تسهيل حالة عدم اليقين حول العائدات من الموارد التي تصب في الميزانية، فانه يتم وضع قيود على مجموع الأصول المتراكمة بها، الأمر الذي من شأنه تسهيل الفصل بين التغيرات في المداخل و النفقات ، فإذا كانت التكهنات بارتفاع في الأسعار ، فذلك سيصاحبه ضخ أصول في الصندوق للمساعدة في احتواء الزيادة في الإنفاق، وهو ما يمنع الاقتصاد من التدهور، أما في الحالة الأخرى، أي حالة انخفاض الأسعار، فان الصندوق سيستعمل كمثبط، عن طريق السحب منه، وذلك من أجل تفادي اللجوء إلى القيام بتعديلات مالية كبيرة وغير متوقعة.

إذن، فصناديق الاستقرار أو التثبيت في حد ذاتها لا تقلل من التقلبات أو حالات الشك وعدم اليقين التي يمكن للقطاع العام مواجهتها، بل تقوم بتقليل التقلبات المتعلقة بإيرادات الميزانية عن طريق تحويل تلك المخاطر إلى الصندوق (Ossowski R. , 2013, pp. 12,13).

ت- صناديق التمويل (Financing Funds): لا يشبه هذا النوع من الصناديق، النوعين السابقين، إذ تتوفر صناديق التمويل على آليات تنفيذية مرنة تتماشى بطريقة أوضح مع إجمالي الأرصدة. أما عن الهدف التشغيلي منها، فيكمن في تمويل الميزانية، حيث أن الصندوق يراكم فوائضه ويمول العجز في الميزانية، عن طريق ما يتلقاه من عائدات الموارد التي يمول بها العجز عن طريق النقل العكسي.

إن صناديق التمويل لا تحاول ضبط النفقات عن طريق تبديد الموارد من الميزانية، فالتدفقات المالية الداخلة إلى هذا النوع من الصناديق، و كذا الخارجة منه، تعتمد على إيرادات الموارد و كذا على القرارات السياسية التي تتجسد في المواقف المالية للدولة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك عدد قليل من الدول المصدرة للنفط تملك هذا النوع من الصناديق على غرار: الشيلي، النرويج وتيمور الشرقية (Ossowski R. , 2013, pp. 13,14)

ونعرض عليكم في الشكل (1-13) أهم خمس صناديق سيادية (النفط) في إفريقيا.

الشكل رقم 1-13: أهم خمس صناديق سيادية في إفريقيا

المصدر: محمد عليي، "العين الإخبارية"، الجمعة 2019/05/17 على الساعة 3:51 بتوقيت أبو ظبي، متوفر على: https://al-ain.com/article/egypt-s-sovereign-fund-wealth-funds-africa اطلع عليه يوم 2021/06/30 على الساعة 9:00 صباحا.

وكخلاصة نقدمها لهذا الجزء، ننبه أنه بصورة عامة مجمل الصناديق السيادية التي أنشئت حول العالم، من قبل الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لها العديد من الأهداف من بينها: تحقيق الاستقرار والادخار كما هو الحال بالنسبة للدول (كـــ: أذربيجان، بوتسوانا، توباغو والنرويج)، تحقيق الادخار والتقاعد كما هو الحال بالنسبة لدولة استراليا، تحقيق الادخار والاستقرار والتنمية بالنسبة لدولة كازاخستان.

هذه الصناديق في بداية إنشائها، تبدأ في الاستثمار في الأصول ذات المخاطر المنخفضة كالسندات، ثم تنتقل تدريجيا إلى الأسهم، حتى تصل إلى الطبقات بديلة الأصول؛ كالعقارات، صناديق التحوط، وكذا الأسهم الخاصة بالبنية التحتية. في الجدول أدناه سوف نستعرض لكم أهم 10 صناديق سيادية في العالم خلال يونيو 2021.

الجدول رقم (1–2): تصنيف أكبر صناديق سيادية في العالم يونيو 2021

المرتبة	الصندوق السيادي	الدولة	حجم الأصول في مايو (مليار دولار)	حجم الأصول في يونيو (مليار دولار)	التغير
01	صندوق التقاعد الحكومي Government Pension Fund -) (global	النرويج	1289.46	1289.46	--
02	شركة الصين للاستثمار (China Investment Corporation)	الصين	1045.72	1045.72	--
03	جهاز أبوظبي للاستثمار (Abu Dhabi Investment Authority)	الإمارات	649.18	649.18	--
04	محفظة الاستثمار التابعة لمؤسسة النقد بهونغ كونغ (Hong Kong Monetary Authority Investment Portfolio)	الصين	580.54	580.54	--
05	الهيئة العامة للاستثمار Kuwait Investment authority	الكويت	533.65	533.65	--
06	صندوق "جي آي سي" GIC Private Limited	سنغافورة	453.20	453.20	--
07	صندوق الاستثمارات العامة (Public Investment Fund)	السعودية	399.45	430.00	30.55 +
08	تيماسيك القابضة (Temasek Holdings)	سنغافورة	417.35	417.35	--
09	المجلس الوطني لصندوق الضمان الاجتماعي National Council for Social) (Security Fund	الصين	372.07	372.07	--
10	صندوق مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (Investment Corporation of Dubai)	الإمارات	301.53	301.53	--

المصدر: متوفر على الموقع: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1473818
اطلع عليه يوم 2021/06/30 على الساعة:09:30 صباحا.

إن الهدف من إنشاء صندوق سيادي في أي دولة غنية بالموارد الطبيعية، يتمثل أساسا في التصدي لحالات تراجع الطلب على المورد الطبيعي في حد ذاته، نتيجة إحلال موارد أخرى أكثر كفاءة من طرف الدولة الاستهلاكية، إضافة إلى غايات أخرى متعلقة بالدرجة الاستيعابية للاقتصاد، وإمكانيات الدولة في التنويع، الذي يعتمد بدوره على حجم الاحتياطي والإنتاج، ومن ثم حجم العوائد بالنسبة للفرد، وحجم الاقتصاد ككل مقارنة بنظيراتها من الدول الأخرى. وهنا نشير إلى أن الدول الصغيرة الحجم و القليلة السكان،

و التي تملك إمكانيات تنويع محدودة، تكون أكثر حاجة إلى إنشاء صناديق ادخار لعوائد الموارد الطبيعية (مازن و فرحان، 2013، صفحة 194).

3-1-2 القواعد المالية (Fisacal Rules)

تعاني معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية لاسيما الدول المصدرة للبترول من مشاكل في تسيير ميزانياتها، والمحافظة على استقرار النفقات العامة بمعزل عن التقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وفي معظم الأحيان تضطر هذه البلدان الى توسيع نفقات تحت وطأة الضغوط السياسية، خاصة في حال انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولكن مع ظهور الأزمات وانخفاض سعر هذا الأخير، تفرض سياسة شد الحزام و التقشف في الانفاق، وتصبح مجبرة على خفض التكاليف من جديد، إلا أن لهذه التقلبات في سياسة الإنفاق نتائج جد وخيمة على اقتصاديات هذه البلدان.

إذن و من أجل تفادي هذه التذبذبات الحاصلة على مستوى النفقات، وكذا دورية السياسة المالية، كان لابد من قواعد و تشريعات على السياسة المالية للدولة؛ وهو ما يعرف "بالقواعد المالية" " Fisacal Rules"، فبينما تعتبر صناديق النفط الأكثر اعتمادا و شيوعا في هاته الدول، يمكن للقواعد المالية أيضا ان تلعب دورا مهما وفعالا في تقييد السياسة المالية العامة (Ossowski, Villafuerte, Medas, & Thomas, 2007, p. 20)، وتعرف في إطار الاقتصاد الكلي كالآتي :"هي آليات مؤسسية تهدف إلى تجسيد دائم للسياسة المالية وتنفيذها، وغالبا ما يكون منصوصا عليها في الأحكام الدستورية أو القانونية كتشريعات المسؤولية المالية« Fiscal" Respnsibility Legislation » (Ossowski, Villafuerte, Medas, & Thomas, 2007, p. 17).إذن هي بمثابة آلية إلزامية، تفرض على الحكومات المتعاقبة ضرورة تحقيق أهداف الميزانية في المدى الطويل (Bauer, 2014, pp. 2,3).

وقد قدمت Schaechter وآخرون في دراستها سنة 2012 تقسيما للقواعد المالية إلى مجموعتين مختلفتين: قواعد الإجراءات التي تتخذ من خلالها القرارات المالية والتي يتم تحديد من خلالها أيضا متطلبات الشفافية والتغطية والمساءلة، قيود كمية (أو عددية) تفرض على السياسة المالية، والتي يتم بواسطتها قياس وتوجيه الأداء ضد المؤشرات الكمية (كالتوازن المالي والدين). وينبغي أن نشير هنا إلى أن أغلب الدول تلجأ إلى تطبيق القواعد الإجرائية والعددية معا (Sharma & Strauss, 2013, p. 9)، بغية تصحيح التشوهات في الإنفاق، و تجنب الإسراف خاصة في أوقات الرخاء، وهذا كله من أجل ضمان مسؤولية مالية ومقدرة على تحمل عبء الديون (Schaechter, Tidiane, Budina, & Weber, 2012, p. 5).

تعتمد القواعد المالية على مؤشرات مالية، حيت تستهدف بعض الدول في قواعدها المالية مؤشرا واحدا، بينما تذهب الأخرى الى مؤشرين اثنين أو أكثر، وسوف نبين هذه المؤشرات مع أمثلة عن بعض الدول فيما يلي (Ossowski R. , 2013, pp. 7,8):

* التوازن العام (في اندونيسيا والمكسيك مثلا)
* الميزان التجاري (في فنزويلا مثلا)
* تعديل التوازن الهيكلي لأسعار السلع غير القابلة للتجديد (كـــــ: الشيلي وكولومبيا مثلا)
* التوازن خارج الموارد الطبيعية (كـــ: أذربيجان وتيمور الشرقية مثلا)
* التوازن الهيكلي دون الموارد الطبيعية (كـــ: النرويج مثلا)
* معدل نمو الإنفاق (كـــ: الإكوادور، الشيلي وفنزويلا مثلا)
* نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام (فنزويلا، الإكوادور والبرتا).

عموما توجد أربع أنواع أساسية للقواعد المالية، سوف نوضحه في الجدول الموالي.

.الجدول رقم (1–3): أهم أنواع القواعد المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

نوع القاعدة المالية	شرحها	مثال عن دولة تنتهجها	شروطها
قاعدة توازن الميزانية	الحد من أرصدة الموازنة العامة الابتدائية أو الحالية في شروط الخط الرئيسي أو الهيكلي.	النرويج (الالتزام السياسي منذ سنة 2001)	لا يمكن أن يتجاوز العجز الهيكلي غير النفطي للحكومة المركزية 4 %، والذي يتوقع ان يكون له عائد حقيقي على استثمارات صندوق الثروة السيادية في المدى الطويل، تسمح المبادئ المالية التوجيهية بالانحرافات المؤقتة عن الحكم في ظل ظروف محددة.
قاعدة الدين	الحد من الدين العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	اندونيسيا (اتفاق الائتلاف منذ سنة 2004)	يجب أن لا يتجاوز إجمالي الدين الحكومي المركزي والمحلي 60 % من الناتج المحلي الإجمالي.
قاعدة الإنفاق	الحد من المجموع الابتدائي أو الجاري للإنفاق، سواء من حيث القيمة المطلقة، معدلات النمو، أو نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	بوتسوانا (تشريع منذ سنة 2003) البيرو (تشريع منذ سنة 2003 ثم تغيير القاعدة سنة 2009)	الحد الأقصى لنسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 40 %. سقف النمو الحقيقي للنفقات الجارية لا يتجاوز4% باستثناء إذا أعلنت الهيئة حالة الطوارئ
قاعدة الدخل	سقف الإيرادات العامة أو عائدات النفط والغاز أو المعادن	كازاخستان (سياسة حكومية من سنة 2010)	8مليار دولار أمريكي أكثر/اقل من مداخل النفط، يتم نقل15% (اعتمادا على النمو الاقتصادي) من الصندوق الوطني إلى الميزانية.

Source: Andrew Bauer (2014), "Fiscal Rules for Natural Resource Funds: How to develop and operationalize an Appropriate Rule, revenue watch institute, April, p5.

وفي الأخير و إضافة إلى كل ما أتينا به، يجب على الدول مرافقة قواعدها المالية ببعض من العقوبات في حالات عدم الامتثال؛ كفرض غرامات مالية أو اخذ إجراءات قانونية صارمة في حالة الانتهاكات غير القانونية، هذا الأمر سيسمح بتطبيق أكثر نجاعة و فعالية للقواعد المالية في هذه الدول (Al Iriani & Al Eriani, 2015, p. 4)

3-2 سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار النفط

تواجه العديد من البلدان حول العالم، صعوبات كبيرة بسبب التقلبات الحاصلة في سلع المواد الأساسية، لاسيما منها التي تعتمد في نفقاتها على الإيرادات المتأتية من إنتاج النفط، وعليه كان لابد لها من البحث عن أدوات أخرى للحد من هذه التحركات و التغيرات الكبيرة و في بعض الأحيان المفاجئة في أسعار هذه المواد، خصوصا وأن هذه التقلبات أصبح التعامل معها يشكل عبء كبيرا على هذه الدول، وأن الأساليب الكلاسيكية المستخدمة كصناديق الاستقرار أصبحت وحدها غير كافية، لذلك ظهر ما يسمى بالتحوط (Hedging)، وهو عملية التخفيض أو السيطرة على المخاطر، وإذا أردنا تبسيطا أكثر لمفهوم التحوط نقول: ''هو محاولة تثبيت لأسعار عن طريق استعمال عقود المشتقات المالية؛ كالعقود الآجلة، و عقود الاختيار للحد من التباين في العوائد النفطية '' (Hotz & Unterschultz, 2009, p. 5).

تجدر الإشارة إلى أن هذه الأدوات المالية تسمح بمعرفة السعر المستقبلي لتسليم النفط، مما يسمح بإعداد موازنات أكثر دقة وواقعية، كما إن هذه العملية (عملية التحوط) تمنح للدولة بعض الحماية من خطر تقلبات الأسعار، كما تساعد الدول المنتجة للنفط من تحويل مخاطر تقلبات هذا الأخير نحو الخارج، ويمكن تحويل هذا الخطر اما عن طريق العقود المستقبلية، أو عن طريق شراء تأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، و من مزايا التحوط؛ أنه يجعل مداخل الدولة أكثر استقرارا، وقابلة للتنبؤ بها، كما يوفر لها نوع من التجاوب مع التغيرات، وقدرة أكبر على التكيف معها بشكل أكثر مرونة، يجب أن نشير كذلك إلى استراتيجية أخرى للتحوط قد تلجأ إليها بعض الدول المنتجة للنفط، وهي طوق دون تكلفة (No-Cost Collar) حيث يتم تعويض تكلفة شراء القسط للحماية من الانخفاض الحاد في الأسعار الفورية مستقبلا، عن طريق بيع خيار تتخلى بموجبه الدولة المنتجة للنفط عن الامتيازات التي قد تحصل عليها جراء ارتفاع الأسعار الحالية (الفورية)، إذن

هذه الاستراتيجية تجنب الدولة الخسائر التي قد تلحق بها جراء تقلبات الأسعار (James, 2001, pp. 5,8).

3-3 اعتماد سعر نفط مرجعي أثناء إعداد الميزانية

إن معظم الدول المنتجة للنفط، تعتمد خلال إعدادها لغلاف الميزانية السنوي، سعرا أكثر انخفاضا مما هو عليه في الأسواق العالمية، رغبة منها في احتواء ما قد تتعرض له من ضغوط في الإنفاق، فإذا أخذنا الجزائر مثلا، فان الحكومة الجزائرية اعتمدت سعرا مرجعيا لإعداد ميزانيتها السنوية قدر بـــ19 دولار أمريكي للبرميل ما بين سنة 2000 إلى 2005، لتتجه إلى رفعه خلال سنة 2006 بثلاث دولارات في البرميل ويصبح 22 دولار، في حين كان سعره في الأسواق العالمية يتجاوز عتيبة 60 دولار، ثم تمت مراجعة السعر خلال سنة 2008 ليصبح 37 دولار أمريكي للبرميل، و عن وكالة الأنباء الجزائرية أن نواب المجلس الشعبي الوطني وخلال مناقشة مشروع قانون المالية 2021 قد تفاجئوا بوضع سعر مرجعي قدر بـــ 40 دولار للبرميل ووصفه قرار فاقد للنظرة الاستشرافية، و قد صرحت إحدى النائبات عن حركة مجتمع السلم بالجلسة أنه من غير المعقول اعتماد سعر مرجعي يساوي ما اعتمد عليه خلال الفترة ما بين 2012 و 2013، أين كانت تشهد الجزائر بحبوحة مالية جراء القفزات التي شهدها سعر الذهب الأسود في الأسواق العالمية حيث وصل سعر البرميل ما بين 110 و 140 دولار، بينما خلال السنوات الأخيرة شهدت أسعار النفط أدنى مستويات لها، في ظل الجائحة (كوفيد 19) التي عرفها العالم مع نهاية سنة 2019 بالصين، وانتقلت الى سائر المعمورة، زما خلقته من ضرر بالغ على الاقتصاد العالمي.

إذن يمكن القول أن استخدام الحكومات لأسعار مرجعية منخفضة نسبيا أثناء إعداد ميزانياتها، ماهو إلا انعكاس لرغبتها في خفض المخاطر و العجز الذي يمكن الوقوع فيهما في حال ارتفاع النفقات، إضافة إلى كون هذه الافتراضات في الأسعار ما هي إلا سياسة حكيمة للحد من خطر حدوث عجز كبير، أو تصحيح

لأوضاع المالية العامة في حالة ما إذا شهدت عائدات البترول انخفاضات غير متوقعة (Ossowski, Villafuerte, Medas, & Thomas, 2007, pp. 21,23).

4- نوعية المؤسسات ودورها في إرساء قواعد التنويع الاقتصادي لدى الدول وفيرة الموارد الطبيعية

لم تختلف الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بخصوص تأثير المؤسسات على توقيت وحدوث النمو القائم على التنويع، حيث تشير إلى وجود علاقة معقدة بين التنويع و جودة المؤسسات، فكلما كانت لدينا مؤسسات جيدة، بادرت إلى التنويع و من تم إلى تحقيق نمو، والتنويع كذلك يساهم في تحسين نوعية المؤسسات، وينبغي أن نشير هنا إلى أن تصنيف المؤشرات المؤسسية ينقسم إلى نوعين؛ مؤشرات تقيس نوعية (جودة) المؤسسات السياسية (آليات المساءلة)، و أخرى تقيس نوعية المؤسسات الاقتصادية (حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود)، وأن كلا النوعين يساهم في تسريع النمو، وتوسيع عملية التنويع، أما عن التحدي الذي تواجهه الدول وفيرة الموارد الطبيعية، فهو كيفية تنويع مصادر النمو وتحقيق استدامته (Pattillo, Gupta, & Carey, 2006, pp. 34,35).

العديد من الدراسات كذلك ناقشت أهمية هذه المؤسسات في تفسير مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان، وكذا القيود المفروضة على كل من:(الموارد، الجغرافيا الطبيعية، السياسات الاقتصادية، الجغرافيا السياسية، دون أن ننس البنية التحتية الاجتماعية الداخلية؛ المتمثلة في دور الجنس البشري، التمييز واللامساواة بين مختلف الأعراق) (Jeffrey, 2003, p. 38) .

إن اتساع الهوة في متوسط دخل الفرد بين أغنى وأفقر دولة في العالم، فتح المجال أمام طرح العديد من التساؤلات أهمها: كيف يمكننا الحد من هذه الهوة؟ وما هي الحلول الممكنة للحد من أثارها السلبية على المجتمعات؟، وكانت أحد توجهات الباحثين نحو المؤسسات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وسيادة

القانون، وهنا يمكننا أن نشير أيضا إلى المعايير السلوكية السائدة والضمنية داخل هذه المجتمعات، ومدى قدرتها على خلق مناخ وحافز للسلوك الاقتصادي المنشود.

وإذا ما أردنا تعريف مصطلح المؤسسات لن نجد أفضل ولا أشمل من تعريف الاقتصادي الأمريكي صاحب جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1993 « Douglass Cecil North »و جاء فيه: "المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو هي القيود الموضوعة إنسانيا، والتي تشكل التفاعل البشري، و نتيجة لذلك فهي تهيكل الحوافز للتبادل الإنساني (Human Exchange)، سواء كانت حوافز سياسية، اجتماعية أو اقتصادية" (Douglass, 1990, p. 3).

أما عن معنى القيود فيقصد بها كلا من القواعد الرسمية والقواعد الغير رسمية، القواعد الرسمية تتمثل في (الدساتير، اللوائح، تصريحات القواعد، و اللوائح الحكومية)، و القواعد الغير رسمية تتمثل في (قواعد غير مكتوبة وتدخل ضمنها الأعراف و التقاليد، العادات و السلوكيات، المحظورات واليات اجتماعية أخرى تظهر من خلال تبادل العلاقات بين الأفراد) (Zhuang, De Dios, & Lagman-Martin, 2010, p. 3). إذن من الناحية الاقتصادية على المؤسسات توفير ثلاث وظائف رئيسية هي (حقوق الملكية، دعم المعاملات، تسهيل التعاون والتنسيق) (Gregory HARE, 2008, pp. 17,18).

لدينا العديد من الدراسات السابقة أجمعت على أن المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا هاما في عملية النمو (Acemoglu & All 2001)، مع بروز أهمية أكثر لحقوق الملكية وسيادة القانون مقارنة مع قواعد العقد (Acemoglu & Johnson 2005)، وكذا التكامل التجاري حسب (Rodrik & All 2004). إذن الحصول على مؤسسات اقتصادية جيدة(Good Economic Institutions)، يجعل الأفراد والمنظمات أكثر تحفيزا على الإبداع و الابتكار في ممارسة نشاطاتهم، و جني الأرباح، ما يجعل عملية التنويع أقل تقييدا للهيكل الإنتاجي القائم حاليا (Boschma & Capone, 2014, p. 6). في

المقابل لدينا المؤسسات السياسية و التي يمثل الشكل الحكومي فيها (ديكتاتوري أو ديمقراطي) الجزء الأهم، حيث تعتبر المؤسسات السياسية بمثابة القاعدة التي تجسد و تقيد الجهات الفاعلة في الحقل السياسي، وقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة (Aghion & Al 2007) الأثر الإيجابي الانتقائي للحقوق السياسية على نمو القطاعات القريبة من الحدود التكنولوجية، وذلك راجع إلى انخفاض الحواجز أمام الدخول المرتبطة بالديمقراطية جراء حماية أقل لأصحاب المصالح الخاصة بهذا الشأن؛ الأمر الذي من المفروض أن يؤدي كذلك إلى اكتشاف منتجات جديدة بعيدة كليا عن الهيكل الإنتاجي الحالي للبلد (Boschma & Capone, 2014, p. 7).

إذن، وحسب دراسة (Esanov) العام 2011، فان التنويع الاقتصادي و نوعية المؤسسات مرتبطان بشكل كبير، حيث أنه كلما كانت المؤسسات متطورة و متجددة وقابلة للحياة، كلما سهل علي البلد تنويع قاعدته الإنتاجية (Esanov, 2011, p. 15)؛ وهذا ما يعكس نجاح تجارب التنويع الاقتصادي في الدول ذات المؤسسات الجيدة، التي تعزز مصداقية السياسات الحكومية، مما يعطي إشارة إيجابية للمستثمرين، بتوفر بيئة و مناخ ملائمين لإقامة المشاريع، واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة جديدة (Gregory HARE, 2008, p. 19).

المبحث الثالث: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر

بعدما وقفنا على العلاقة الكبيرة التي تربط نوعية المؤسسات بالتنويع الاقتصادي، سوف نبين في هذا الجزء بعض الجوانب التي من شأنها التأثير كذلك على درجة نجاح التنويع وإمكانية تحقيقه، سواء في شكل تنويع الصادرات أو في تنويع الأسواق، والاقتصاد بشكل عام، فطبيعة التنويع في حد ذاته تجعله يرتبط بعدة اتجاهات، وسنقوم بشرحها في هذا الجزء من بحثنا.

1- التنويع والنمو الاقتصاديين

تعد العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصاديين، من المواضيع الخصبة التي تناولتها العديد من الدراسات في المجال الاقتصادي، سواء من خلال دراسة العلاقة أثر تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، أو من خلال دراسة دور تنويع الصادرات في تعزيز الأداء الاقتصادي، وقد خلصت النتائج إلى وجود بلدان متقدمة حققت معدلات نمو مستدام لا يحاكي المستوى العالي من تركيز الصادرات؛ وفي نفس السياق أبرز كل من (Brenton, Newfarmer & Wallkenhorst) العام 2007. إن تنويع الصادرات يجعل الدول اقل عرضة للصدمات المعاكسة لشروط التبادل التجاري، عن طرق تحقيق استقرار في العوائد التصديرية(Caroline, Ireen, & Cleopas, 2014, p. 705).

في المقابل أكدت دراسة كل من (Amin Gutiérrez de Piñeres & Ferrantino) العام 2000 عن دراسة تجريبية قاما بها على عينة من دول أمريكا اللاتينية، و باستعمال طريقة البيانات المقطعية(Panel)؛ أن هناك علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات ونصيب الفرد من الدخل (Dierk & Felicitas, 2011, pp. 27,28). وفي دراسة أخرى للباحثين(Feenstra & Kee) العام 2004، أثبتت أن كل زيادة تقدر ب10%في الصادرات الصناعية، تؤدي إلى زيادة بنسبة 1,3% في إنتاجية البلد (Iwamoto & Nabeshima, 2012, p. 6). وفي نفس النسق، أثبتت الدراسة التي قام بها (Hesse) العام 2008 حول عينة من الدول النامية، و التي استخدم فيها النمو لسولو(Solow)؛ ان تنويع الصادرات له دور هام في عملية التنمية الاقتصادية، كما وان تركيز الصادرات لاسيما بالنسبة للدول المصدرة للمواد الأولية، له اثر سلبي على النمو الاقتصادي (Mohammed, Morteza, & Hadi, 2013, p. 992). عموما نخلص إلى أن هنالك ثلاث قنوات رئيسة، يمكن لتنويع الصادرات من خلالها تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية وفيرة الموارد الطبيعية وهي كما يلي:

- **تحسين شروط التبادل التجاري:** كما أثبتت دراسات كل من (Prebish) و(Singer) العام 1950؛ إن التركيز على الموارد الأولية بهذه الدول كصادرات رئيسية، يؤدي إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري، تقلبات في مستوى الدخل الوطني، الشيء الذي يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي، وعليه لابد من التوجه نحو تصدير المنتجات المصنعة، بهدف تحسين معدلات التبادل التجاري، وتسريع تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

- **زيادة عدد القطاعات التصديرية:** كلما زادت عدد القطاعات التصديرية، كلما تفادت الحكومات خطر عدم الاستقرار، لاسيما بالنسبة للدول النامية التي تعتمد في صادراتها على الموارد الطبيعية(كالبترول و الغاز مثلا)، والتي يتحدد سعرها في الأسواق العالمية، الأمر الذي يجعل ميزانيات هذه الدول مرتبطة بمداخيلها التصديرية من العملة الصعبة، لذلك لا بد من زيادة الصادرات للرفع من معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول على المدى البعيد ؛بخلق استقرار في العوائد التصديرية، وهو ما يطلق عليه في أدبيات التنويع مصطلح: "اثر المحفظة" (Ferreira 2009).

- **تحسين تقنيات الإنتاج المرتبطة بتنويع الصادرات:** تركز هذه النقطة على دعم الصناعات الأخرى، حيث تهدف إلى تحسين الإنتاجية، من خلال إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج، وسائل متطورة وعصرية، استعمال أدوات جديدة في الإدارة، الاستثمار في العنصر البشري؛ من خلال البعثات التدريبية، و تبني أشكال تنظيمية أكثر تطورا، دون أن ننس تبني توجهات تسويقية حديثة، إذن الوصول إلى هذه الأهداف بدوره سوف يؤدي بنا إلى تعزيز مستوى الإنتاجية الإجمالية للبلد، الذي سوف يعزز حتما النمو الاقتصادي بها (Iwamoto & Nabeshima, 2012, pp. 5,6).

2- تعزيز الميزة التنافسية للصادرات الغير النفطية

التنافسية هو مصطلح حديث في علم الإدارة والاقتصاد، يسع إلى تحديد أسس، معايير وكذا مبادئ تقيس مستوى تنافسية الدول من حيث الكفاءة، التميز والتطور التي وصلت إليه. يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum(WEF التنافسية على أنها: مجموعة من المؤسسات والسياسات و العوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية في البلد، و هذا الأخير بدوره يحدد مستوى الرخاء الذي يمكن للاقتصاد أن يجنيه (Klaus, 2012, p. 4).

أما عن الميزة التنافسية فقد عرفها (Buckley & all) العام 1988 كما يلي: هي قدرة البلد على إنتاج سلع و خدمات، تلبي احتياجات و متطلبات الأسواق الدولية، و تحافظ في نفس الوقت على توسيع الدخل الحقيقي لمواطني هذا البلد، إذن الميزة التنافسية لصادرات البلد هي قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية (Salomon, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, 2010, p. 4).

وفي نفس السياق، أجمع الاقتصاديون حول أهمية تنويع الصادرات لتحقيق نمو اقتصادي، هذا التنويع لا يتسنى إلا بتطبيق سياسات موجهة نحو الخارج مرتبطة بتدخلات انتقائية، إذ تساعد هذه السياسات الدول على تنويع صادراتها الصناعية و بالتالي حتمية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، و هذا يندرج ضمن استفادة البلد من تحرير تجارته الخارجية (Samen, 2010, p. 3)، وعليه فان تحول التركيبة التصديرية من سلع أولية إلى سلع مصنعة، سوف يمكننا من توسيع هامش التنويع في شكل منتجات جديدة قابلة للتصدير نحو الأسواق العالية (Allen & Ben, 2011, p. 103).

إضافة إلى ما ذكرناه سابقا، هناك إجراءات مساعدة، من شانها تحسين القدرة التنافسية للشركات في مجال التصدير (كالإعفاءات الضريبية، الإعانات الانتقائية، الحوافز الائتمانية ...الخ)، وسوف نذكر فيما يلي بعض السياسات المساعدة للرفع من تنافسية الصادرات:

- **اعتماد سياسات متساهلة:** نذكر منها:

- **نظم استيراد خاصة:** ونقصد بها منح نوع من الامتيازات كالإعفاءات الضريبة مثلا لفائدة الشركات التي تستورد المواد الأولية المستخدمة في تصنيع منتجات جديدة من شأنها تنويع صادرات البلد، أي الحصول على المدخلات اللازمة للتصنيع بأقل تكلفة من شانه أن يرفع من الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية داخليا وخارجيا.
- **خدمة استرداد الرسوم الجمركية (Duty Drawbacks)**: هو نظام يسمح بالاسترجاع الكلي أو الجزئي للرسوم أو الحقوق المدفوعة من طرف الشركات عند تصدير منتجاتها، والتي تم فرضها إما على هذه البضائع في حد ذاتها، أو على منتجات استهلكت خلال عملية الإنتاج.
- **خدمة الإغاثة والإعفاءات الضريبية (Duty Relif And Tax Exemptions)**: هو نظام يسمح بإعفاء جزئي أو كلي من الضريبة على المواد الأولية المستخدمة في صناعة السلع التامة الصنع، تمنح للشركات التصديرية في المقام الأول؛ و التي لا تقل نسبة التصدير بها عن 80% من نسبة الإنتاج الإجمالي للشركة، و تنبغي الإشارة إلى أن استفادة هذه الشركات من هذه الخدمة يجعل منتجاتها ذات ميزة تنافسية عالية (Salomon, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, 2010, pp. 11,15).

- **واردات مؤقتة لإعادة تصدير المنتجات بدون تعديل Temporary Import For Re-Exporting Unaltered Products**: تمنح هذه الخدمة لفترة محدودة من الوقت لشركات التصدير، شرط ان تعيد تصدير البضاعة لنفس البلد خلال الفترة المحددة عوض التخفيض العادي بسبب الاستخدام. خاصية الحماية يتم استخدامها لتغطية المسؤولية تجاه الخدمة (آو الضريبة)، وبمجرد بدا التصدير ترفع الحماية على الفور (Salomon, Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, 2010, pp. 16,17).
- **السياسة النقدية، وتخفيض سعر الصرف كأحد الأدوات الداعمة للمصدرين**: إذا ما تحدثنا عن السياسة النقدية، فسنتحدث بالضرورة عن سعر الصرف، باعتباره عصب السياسة النقدية، فالدولة تستطيع جعل سلعها المحلية أغلى أو أرخص مقارنة بمثيلاتها من السلع الأجنبية اعتمادا على سعر الصرف.

يؤكد (Dani Rodrik العام 2007) أن المغالاة في قيمة العملة يسبب ضررا لعملية النمو، بينما التخفيض من قيمتها من شأنه زيادة الربحية النسبية بما في ذلك الصادرات أيضا (Dani, The Real Exchange Rate And economic Growth: Theory And Evidence, 2007, pp. 1,37)؛ و تاريخ الوقائع الاقتصادية يثبت ذلك. ففي البلدان المصدرة الأكثر نجاحا، ارتبطت فترات النمو المرتفعة بشكل مباشر مع عملات مقومة بقيم منخفضة، كما هو الحال بالنسبة للعملاق الصيني الذي تربع على عرش أهم القوى المصدرة لسنوات (Salomon, Export Development,

Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit, 2010, p. 17).

➢ **السياسات الوظيفية:**

تعنى السياسات الوظيفية عموما، بتوفير الموارد العامة لعموم للشركات أو الصناعات، حيث تستهدف النية التحتية، من نقل ومواصلات، نقل معلومات، تكنولوجيا، ومهارات عامة...الخ، الأمر الذي يحتم علينا الاستثمار في البنى التحتية، دعم التعليم والتكوين، البحث والتطوير المستمرين. لقد تم استحداث العديد من الهيئات أو التنظيمات التي من شانها تدعيم السياسات التي ذكرناها سابقا، وسوف نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- **منظمات ترويج التجارة (Trade Promotion Organizations TPO)**: هي مؤسسات تم إنشاؤها لمساعدة المنتجين و المصدرين للدخول إلى أسواق جديدة، بدأ نشاطها في منتصف الستينات من خلال إنشاء مركز التجارة الدولية (International Trade Center ITC)، ومنذ ذلك الوقت تعمل من اجل ضمان توفير المعلومات الاستخباراتية التجارية، أبحاث السوق، وكذا توفر الخدمات للمشترين الأجانب، إضافة إلى كل هذا تقوم بتقديم المشورة حول الشحن، النقل، التعبئة، والتغليف (Zaidi, 2015, p. 57).

في دراسة نشرت العام 1992 قام بها البنك الدولي حول البلدان النامية، جاء فيها أن العديد من منظمات الترويج للتجارة، قد فشلت في تحقيق الأهداف المنوطة بها(Giovannucci, 2000, p. 1). على النقيض من ذلك، يرى بعض الخبراء انه تطوير هذه المنظمات، قد يكون فعالا في الكثير من الأحيان، خصوصا من خلال تقديم المساعدة في مجال التسويق، الضغط عن كريق إدخال تحسينات على مستوى السياسات، لا سيما إذا ما توفرت أربع شروط حاسمة هي: التمتع بدعم مجتمع الأعمال، الحصول على تمويل

كافي، العمل مع أشخاص ذوو كفاءة، و توفر الاستقلالية لهذه المنظمات (Keesing & Singer, 1990, p. 22).

- **مناطق تجهيز الصادرات (Export Processing Zones)**:هي أقاليم أو مقاطعات تعمل وفق سياسة مراعاة التعريفات الجمركية و القانون التجاري للبلد المضيف (Aggarwal, 2005, p. 4)، و زادت شعبية هذه المناطق خلال العقود السابقة، إذ بلغ عددها 79 منطقة تجهيز للصادرات، إضافة إلى ظهور أنواع أخرى من المناطق الحرة(Free Zones) في 25 بلد فقط خلال سبعينات القرن الماضي، ثم إلى أكثر من 3500 منطقة (Gibbon, Jones, & Thomsen, 2008, p. 14) موزعة على 153 بلد في مختلف أنحاء المعمورة خلال هذا العقد، وهو ما يمثل أكثر من 500 مليار دولار أمريكي من إجمالي التجارة.

تسعى مناطق تجهيز الصادرات إلى تحقيق أهداف رئيسية تتمثل فيما يلي: تشجيع الاستثمار، العمل على زيادة الإنتاج الموجه نحو التصدير، جلب النقد الأجنبي عن طريق الصادرات الغير تقليدية، تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (Dorsati, 1999, p. 5).

- **المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones)**: أشار تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2019 تحت عنوان (المناطق الاقتصادية الخاصة) والذي نشره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، أن المناطق الاقتصادية الخاصة قد بلغ عددها مكثر من 5000 منطقة.

تعرف على أنها مناطق جغرافية تخضع لقوانين اقتصادية متساهلة نوعا ما إذا ما قورنت بالقوانين الاقتصادية المعمول بها في الدولة (Joshi & Narkhede, 2008, p. 4)، تمتاز المناطق الخاصة الخصائص التالية: هي مناطق جغرافية محددة، ذات إدارة محددة، تمنحها امتيازات و فوائد على أساس الموقع

الجغرافي داخل المنطقة، تمتاز أيضا بكونها منطقة جمركية منفصلة بإجراءات مبسطة، إذن من خلالها تسعى الحكومات و الدول إلى تنويع و تطوير صادراتها دون المساس بمبدأ الحمائية، من اجل خلق فرص العمل، العمل على خلق مناهج و سياسات جديدة(على مستوى القوانين، التشريعات، الرسوم الجمركية، الشراكة بين القطاعين الخاص و العام...الخ)، زد على ذلك تبسيط العمليات التنظيمية و الامتثال لكل متطلباتها بغية تحقيق فوائد من وراء التكتل في الصناعات المركزة في منطقة جغرافية واحدة، ومرافقة ذلك بتوفير خدمات كفؤة (Zaidi, 2015, p. 60). إن جل هذه المناطق الخاصة، عملت منذ إنشائها على تعزيز نمو الإنتاج الموجه للتصدير في العددي من دول العالم كالصين ودول جنوب شرق اسيا (Farole & Akinci, 2011, p. 322).

3- رأس المال البشري وعلاقته بالنمو الاقتصادي والميزة التنافسية

يعتبر موضوع رأس المال البشري و علاقته بالنمو الاقتصادي والميزة التنافسية، من المواضيع التي أسالت حبر العديد من الباحثين الاقتصاديين خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ويرجع التأصيل النظري لرأس المال البشري لساسا لنظرية النمو الداخلي، على غرار مساهمة كل من Arrow:العام 1962 و Uzawa العام 1965. وإذا ما اعتبرت مساهمات كل من Arrow وUzawa من أوائل الدراسات في هذا الموضوع، فان بعض المنظرين يعتبر الدراسة التي قدمها كل من Nelson و Phelps العام 1966 من أوائل الدراسات التي بينت الأثر الهام لرأس المال البشري و التكنولوجيا الحديثة على النمو الاقتصادي، غير انه لم يكتمل هذا المفهوم إلا بعد الدراسات التي قدمها كل من: Romer العام 1986،و Lucas العام 1988، أما عن الدراسة التي قدمها Barro العام 1991، فقد أثبتت أن رأس المال البشري يعتبر من بين المحددات الرئيسية للدخل الفردي، و تلتها سنة 1998 دراسة Aghion & Howwitt و التي بينا فيها دور رأس المال البشري كعامل مشجع للاستثمار العالي في التكنولوجيا، التي لها الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي (Čadil,

(Ludmila, & Dagmar, 2014, p. 86)، و بخلاف الدراسات السابقة، أثبتت دراسات أخرى كدراسة Krueger وLindahl العام 2001، ودراسة López-Bazo وMotelón العام 2009؛ على أن هذا الأثر قد يكون غير متكافئ أحيانا، وتتدخل فيه أيضا البلدان والمناطق، إذ توصلت هذه الدراسات إلى أن عدم التجانس الإقليمي في عائدات رأس المال البشري، هو العامل لشرح التفاوت في الأجر بين المناطق، و أن الاختلاف في الأثر يرجع إلى الفارق في المستوى التعليمي بين الفئات التشغيلية (Enrique & Elisabet, 2009, p. 19).

أما عن العلاقة التي تربط رأس المال البشري، مع الموارد الطبيعية، وإمكانية التنويع، فالمعروف عن رأس المال البشري انه مورد غير قابل للنضوب، على عكس المورد الطبيعي، زد على ذلك انه قابل للتراكم، ولا يمكن سلبه أو انتزاعه، ففي الدراسة التي جاء بها Gylfason العام 2001 بعنوان "الموارد الطبيعية، التعليم والتنمية الاقتصادية"، أشار إلى وجود علاقة عكسية تربط بين المورد الطبيعي و التعليم، و أن رأس المال الطبيعي يميل إلى مزاحمة رأس المال البشري في الاقتصاديات المبنية على الموارد، الأمر الذي لا يحفز على الاستثمار في هذا المورد (Heiko, 2008, p. 7).

أما عن الدراسات الأدبية التي قدمها كل من Parketa و Tamberi العام 2008، و كذا Gullstrand في العام نفسه، فتعد من بين الدراسات القليلة التي جاءت لربط رأس المال البشري بالتنويع الاقتصادي، حيث وضحت الدراسة الأولى (Parketa و Tamberi). إن رأس المال البشري يسهل في عملية تنويع الإنتاج، والذي بدوره يساهم في زيادة معدل الأنشطة الاقتصادية الجديدة، وذلك بالاعتماد على الابتكار في عملية الإنتاج، أما عن الدراسة الثانية (Gullstrand) فقد تمكن في دراسته للعام 2008م من إدخال عنصر رأس المال البشري للتفرقة بين النماذج الصناعية في التجارة البينية (Kodila-Tedika & Asongu, 2014, p. 3).

و في دراسة قدمها Kodila-Tedika & Asongu العام 2014 حول أثر الذكاء على التنويع، فقد توصلا الى ان لرأس المال البشري أثر إيجابي معنوي على تنويع الصادرات، صناعات التصدير، إضافة الى قيمة مضافة للصناعة، و أن الاستثمار في العنصر البشري خاصة بالنسبة للبلدان الأقل نموا، يمكن ان يحقق لنا تنويعا اقتصاديا، و حسب نفس الدراسة؛ سوف يؤدي ذلك الى تخفيف الصدمات الخارجية السلبية المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية، كما خلصت الى أن الاعتماد على البحث و التطوير وتشجيع الالتحاق بالتكوين، و كذا الجامعات، زيادة الى تكوين العمال و تكييفهم مع المعطيات والظروف الصعبة، والتطورات التكنولوجية الحاصلة، يعد أمرا ضروريا لضمان تنمية اقتصادية مستدامة (Kodila-Tedika & Asongu, 2014, pp. 12,13).

لا يمكننا حصر جميع الدراسات الأدبية التي جاءت لدراسة العنصر البشري، كأحد المحفزات لتحقيق تنويع اقتصادي، نمو اقتصادي ز تنمية اقتصادية شاملة، ولكن يمكننا القول إن الاستثمار في العنصر البشري، عن طريق التعليم، التكوين، البحث والتطوير المستمرين من شانه تحسين الآفاق المستقبلية للتنويع من خلال دعم قطاع التشغيل بعمال يتصفون بالكفاءة، قادرين على خلق الفارق في مختلف المهن والنشاطات.

4- الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد محفزات التنويع الاقتصادي

لقد حازت العلاقة الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي على اهتمام الكثير من قبل المفكرين الاقتصاديين و المستثمرين على حد سواء (Keun, Bekzhan, & Zhuldyz, 2015, p. 52)، إذ يعزز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في البلدان الأقل نموا عن طريق توفير عمليات إنتاج جديدة، مهارات و تقنيات سواء في الإدارة أو في خلق سلع رأسمالية مبتكرة، وعليه فان هذا الاتجاه يتبنى فكرة انه ليس بإمكان دفع النمو الاقتصادي من خلال الميزة النسبية التي يملكها البلد، من خلال تنويع الاستثمارات في أنشطة جديدة(Heiko, 2008, pp. 3,4) .

الملاحظ هنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لا يساهم مباشرة في النمو الاقتصادي فحسب، وإنما له أيضا تأثير ملحوظ وبشكل كبير على تنويع الصادرات أو توسيعها. ما يفسر لنا هذا الأمر هي المجهودات التي بذلتها بعض البلدان ذات الدخل المنخفض في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال توفير بيئة سياسية و اجتماعية ملائمة ومحفزة في نفس الوقت، على غرار: كينيا، بوتسوانا، كمبوديا التي عمدت إلى الاستشهاد بالدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في تطوير صناعات جديدة تنشط في مجال التصدير، فكينيا قامت بتوسيع قاعدة التصدير الخاصة بها عن طريق التحول من الإنتاج الأولى التحسين في نوعية وكمية السلع المصنعة، دون أن ننس كذلك دولة فيتنام إذ تحول اقتصادها من اقتصاد مصدر للمواد الزراعية، إلى اقتصاد ناجح في تصدير السلع النصف مصنعة في فترة وجيزة تقل عن العقدين من الزمن (Dobdinga, 2015, p. 158).

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI)، والانتقال الهيكلي لقطاعات التصدير في البلدان المضيفة، وهي دراسات تتميز بالحداثة النسبية نوعا ما، فإذا ما أخذنا الدراسة التي قام بها Banga العام 2006 حول مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) على تنويع الصادرات في القطاع الصناعي الهندي، فقد اثبت ان للاستثمار الأجنبي المباشر القادم من الو.م.أ أثر إيجابي على الصادرات الهندية (أي حدث تنويع للصادرات الهندية) (Iwamoto & Nabeshima, 2012, p. 3). كذلك أكد كل من Crespo & Fontoura العام 2007 أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تعزيز الأداء التصديري للبلدان، وأن هذا الأثر الذي يعتبر إيجابيا يعتمد على عدة عوامل كالفجوة التكنولوجية مثلا بين الشركات الأجنبية و المحلية، القدرة الاستيعابية للشركات المحلية، السياسة المتعلقة بالمتغيرات المتصلة بالتجارة، حقوق الملكية الفكرية وحركة العمالة (Bedassa & Elias, 2013, p. 142).

إذن من خلال استعراضنا لبعض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، يمكننا القول أن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر لنا من خلال تأثر الشركات المحلية بمثيلاتها من الشركات المتعددة الجنسيات الناشطة في البلد المضيف، فالتكنولوجيات و التقنيات المتطورة وكذا المعرفة التي تنقلها الشركات المتعددة الجنسيات هي عبارة عن امتداد لصالح الصناعة المحلية(Iwamoto & Nabeshima, 2012, p. 3).

إذن نستخلص من كل ما سبق أن الاستثمار الأجنبي المباشر محدد مهم، وهو من بين المحددات الاستراتيجية التي تعزز النمو و التنمية الاقتصاديين في أي بلد، لاسيما البلدان النامية منها وذلك بالسماح لها بالاندماج أكثر في التدفقات المالية و الرأسمالية العالمية، إضافة إلى زيادة فرص العمل و توسيع القاعدة التصديرية، دون أن ننس نقل التكنولوجيات الحديثة و المتطورة إلى الشركات المحلية، و إنشاء ترتيبات استثمارية تزيد في تحقيق النمو الاقتصادي(Kolawole & Henry, 2013, p. 1480).

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل، الوقوف على أهم النقاط النظرية التي تعطينا فهم أعمق لمصطلح التنويع الاقتصادي، الشيء الذي مكننا من إدراك مدى الأهمية البالغة التي يكتسيها التنويع الاقتصادي في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، مبنية على أسس متينة، خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وحاولنا كذلك الوقوف على أهم الجوانب التي ينبغي على كل دولة العمل عليها و تطويرها بداية من نوعية المؤسسات والدور الهام الذي تلعبه في إرساء قواعد التنويع الاقتصادي لدى هذه الدول وفيرة الموارد الطبيعية، وصولا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت حديثا من بين المحددات المهمة في تنويع الصادرات وزيادة حجمها.

لقد بينا كذلك من خلال هذا الفصل الدور الكبير الذي تلعبه السياسات المنتهجة من طرف الدول في تعزيز الميزة التنافسية لصادراتها المحلية (كالتسهيلات الضريبية، إنشاء المناطق التجارية الحرة...الخ)، وإيصالها لأكبر عدد ممكن من العملاء على المستوى الدولي. دون أن ننسى ضرورة الاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة، والبرامج الحديثة التي تنتقل من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع ضرورة الاهتمام بشكل خاص بالعنصر البشري، من خلال التأهيل والتدريب، إذ يعتبر المحرك الأساسي لكل هذه العناصر لتحقيق الهدف المنشود وهو التنويع الاقتصادي.

الفصل الثاني

دراسات وتجارب دولية سابقة اهتمت بالتنويع الاقتصادي
مع الإشارة لتجربة الإمارات العربية المتحدة كأهم تجربة في الوطن العربي

مقدمة الفصل

هناك العديد من الأبحاث و الدراسات تناولت موضوع التنويع الاقتصادي في الدول الريعية أو الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد سوف نجد اتجاهات متعددة لهاته الدراسات و الأبحاث، فالبعض من الاقتصاديين ذهب للبحث في جزئية نظرية نقمة الموارد الطبيعية بتفسيراتها الاقتصادية و السياسية والمؤسساتية واعتبره أصل التخلف في تحقيق التنويع الاقتصادي، و يذهب البعض الآخر إلى الاهتمام بمحددات التنويع الاقتصادي، فمنهم من تناول في دراسته الجوانب الاقتصادية، ومنهم من تطرق للجوانب السياسية والمؤسساتية، ومنهم من حاول الإلمام بالشقيين معا، أما عن المجموعة المتبقية وهي المجموعة الثالثة، فقد حاول باحثوها التركيز على الجانب التحليلي للقطاعات الاقتصادية.

يحتوي هذا الفصل من الدراسة على جزأين اثنين، سوف نخصص الجزء الأول لأهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي بكل جوانبه في الدول الريعية، محاولين التركيز على أهم الدراسات التي تخدم موضوع بحثنا وهو التنويع. وفي الجزء الثاني، سوف نتطرق إلى بعض التجارب الدولية الناجحة كتجربة اندونيسيا وماليزيا، ثم تجربة الامارات العربية المتحدة كأهم تجربة في الوطن العربي.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

1- دراسات سابقة اهتمت بموضوع التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي متعددة، بتعدد اتجاهات البحث في هذا الموضوع، حيث يعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من بين المواضيع المتشعبة والمتعددة الأبعاد من حيث الدراسة، وهذا ما هو إلا دليل واضح على مدى الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التنويع الاقتصادي في أدبيات اقتصاديات التنمية، خاصة في الدول التي تتميز بوفرة الموارد الطبيعية، والتي في مجملها تعاني من اختلال في هيكلها الاقتصادي نتيجة تركيز صادراتها على منتج وحيد غالبا ما يكون عبارة عن مواد أولية قابلة للنضوب. وقد أسال موضوع التنويع الاقتصادي، ونقمة الموارد الطبيعية حبر العديد من الباحثين في محاولة منهم للوقوف على الأسباب من جهة، واقتراح حلول للمشكلة من جهة ثانية، وعليه إذا ما أمعنا النظر قليلا في الدراسات السابقة حول الموضوع. سوف نلاحظ أنه بإمكاننا تصنيفها في ثلاث مجموعات أساسية هي:

- دراسات اهتمت بالعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، بالاستشهاد بما يعرف بـــــــ "نظرية نقمة الموارد ".
- دراسات اهتمت بتنويع الصادرات، مع إبراز أهم المحددات للتنويع الاقتصادي.
- دراسات اهتمت بالوجه الآخر من التنويع، ألا وهو القطاعات الغير نفطية.

هذه الدراسات كلها سوف تساعدنا في دعم الإطار النظري في الفصل السابق والتمهيد للشروع في الفصل اللاحق وتحليل النتائج المتوصل إليها.

2- دراسات سابقة اهتمت بالعلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية (نظرية نقمة الموارد) والنمو الاقتصادي

في هذا الجزء من البحث سوف نركز على أهم الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع، والتي من شانها أن تخدم موضوع بحثنا وهو التنويع الاقتصادي.

- دراسة كل من Jeffrey David Sachs & Andrew M Warner العام1995،(Sachs & Warner, 1995, pp. 1,28) تحت عنوان "وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي" من أكثر الدراسات شمولا، والتي استندت للتجربة؛ حيث أخد الباحثان عينة من 18 دولة خلال الفترة الممتدة من (1971الى1989) في الجانب التطبيقي للبحث، وعينة اكبر في الجانب التحليلي من البحث نفسه (97دولة).

استخدم Jeffrey David Sachs & Andrew M Warner في بحثهم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بخطوتين 2SLS والمتغيرات المساعدة IV، وقد تمثلت نتائج دراستهما فيما يلي: "أن نمو الاقتصاديات وفيرة الموارد الطبيعية يتجه إلى أن يكون أقل سرعة مما هو عليه في الدول الأخرى التي تشهد نذره في هذه الموارد. فالاقتصاديات التي تشهد صادراتها من الموارد الطبيعية ارتفاعا نسبة إلى الناتج الداخلي الخام لسنة 1971 (باعتبارها سنة أساس)، سوف تتجه معدلات نموها إلى الانخفاض في السنوات اللاحقة (1971-1981)، والعلاقة السلبية المتوصل إليها من طرف الباحثين هي علاقة صحيحة، حتى مع ضبط كل المتغيرات المهمة والمؤثرة في النمو الاقتصادي: كنصيب الفرد من الدخل، السياسة التجارية، كفاءة الحكومة، معدلات الاستثمار وغيرها من المتغيرات. تمكن Jeffrey Sachs & Andrew Warner من إعطاء تفسيرات لشرح طبيعة هذه العلاقة في الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية، عن طريق دراسة ما يسمى بأثر هبات الموارد Resources Endowments على مختلف محددات النمو الاقتصادي، ومنه توصلا إلى

إعطائنا نموذج نظري بسيط خاص بالنمو الداخلي Endogenous Growth الذي من شأنه مساعدتنا في فهم العلاقة السلبية المتوصل لها".

لم تختلف النتائج المتوصل إليها من طرف نفس الباحثين في الدراسة التي قاما بها العام1997 (Sachs & Warber, Natural Resource Abundance And Economic Growth, 1997, p. 07)، رغم اختلاف حجم العينة التحليلية من (97 دولة في دراسة 1995 إلى 95 دولة في مقالة سنة 1997)، واختلاف سنة الأساس (من 1971 إلى 1970)، دون أن ننس تغيير بعض محددات النمو الاقتصادي (التخلي عن متغير كفاءة الحكومة في دراسة 1995 مقابل إدراج تراكم رأس المال البشري ونسب الإنفاق الحكومي في مقالة 1997)، وذلك خلال الفترة الممتدة من (1970 الى 1990)، وقد توصل كل منSachs & Warner في هذه الدراسة إضافة إلى ما توصلا إليه سابقا أن هناك علاقة بين وفرة الموارد و انخفاض معدلات الادخار والاستثمار في هاته البلدان.

- دراسة كل من Jeffrey David Sachs & Andrew M Warner العام2001، (Sachs & Warner, Natural Resources and Economic Development:The curse of natural resources, 2001, pp. 827,838)، حيث لم تختلف هذه الدراسة عن سابقاتها، لا بل ودعمت فكرة وجود "نقمة للموارد" لدى الدول وفيرة الموارد الطبيعية.

استخدم Sachs & Warner في هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى OLS على عينة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية في الفترة ما بين (1970-1990)، وقد أدرج الباحثان متغيرات جديدة كالمتغيرات المناخية والجغرافية في محاولة لشرح نظرية نقمة الموارد. من بين أهم النتائج التي توصل لها Sachs & Warner في هذه الدراسة:

- إدخال المتغيرات المناخية والجغرافية ضمن الدراسة لا يلغي فرضية نقمة الموارد.
- وفرة الموارد تؤدي إلى رفع الأسعار في اقتصاديات البلدان محل الدراسة.
- وفرة الموارد تعرقل النشاط المقاولاتي وكذا الابتكارات.
- وفرة الموارد تنمي سلوك البحث عن الريع والفساد؛ الشيء الذي يؤدي إلى تغيير النشاطات الاقتصادية من مؤيدة الى معطلة للنمو الاقتصادي، الذي تقوده الصادرات خارج الموارد الطبيعية.

➢ دراسة Thorvaldur Gylfason العام2001 (Gylfason, Natural Resources Education, and Economic Development, 2001, pp. 847,859)، وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أن أغلب الدول الغنية بالموارد الطبيعية، لديها معدلات نمو منخفضة مقترنة بالدول الأخرى الفقيرة من حيث هذه الموارد، ويعطينا Gylfason مثالا حول ذلك، بدولة نيجيريا التي تعتبر من أكبر الدول المصدرة للنفط، يقول Gylfason أن الناتج الداخلي الخام للفرد النيجيري حاليا ليس بأفضل مما كان عليه مقارنة بسنة 1960 (سنة استقلال نيجيريا)، وهذا الحال لا يتعلق بنيجيريا فقط بل هو حال كل الدول المصدرة للنفط تقريبا، فمن سنة 1965 إلى غاية 1998 كان نمو الناتج الداخلي الخام للفرد في إيران وفنزويلا في حدود -1% في المتوسط، في ليبيا -2%، في العراق والكويت -3%،و في قطر-6%، أما عن الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) فقد انخفض نمو الناتج الداخلي الخام للفرد فيها ككل بنسبة -1,3% في المتوسط وذلك سنويا خلال الفترة الممتدة من (1965الى1995)، وقد ارجع Gylfason هذه العلاقة السلبية الموجودة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي إلى الأسباب التالية:

- وفرة الموارد تؤدي الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي ينعكس سلبا على حجم الصادرات، التي سوف تفتقر إلى التنوع خاصة الصادرات الصناعية منها وصادرات الخدمات التي تساهم بشكل كبير في الرفع من معدلات النمو.
- تؤدي وفرة الموارد إلى تنامي سلوك البحث عن الريع.
- وفرة الموارد تدفع بالشعوب إلى التراخي ونبذ العمل.
- وفرة الموارد تؤدي إلى إهمال العنصر البشري في هذه الدول، وتدني مستويات التعليم، فليس غريبا أن يتناسب مستوى التعليم عكسيا مع وفرة الموارد.

➢ دراسة Thorvaldur Gylfason العام2004 (Gylfason, Natural Resources And Economic Growth: From Dependence to Diversification, 2004, pp. 1,33) حول العلاقة بين التبعية للموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، وركز Thorvaldur Gylfason في ورقته البحثية على خمس قنوات رئيسة هي:" العلة الهولندية، رأس المال الأجنبي، سلوك البحث عن الريع و الرأس المال الاجتماعي، رأس المال البشري و التعليم، رأس المال المادي و الاستثمار والنقود والتضخم ورأس المال المالي"، و لم تختلف النتائج عن سابقتها حيث وجد Thorvaldur Gylfason أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يؤدي إلى ضعف مختلف الترتيبات المؤسسية و الاجتماعية، التي تحتاجها أي دولة لتعزيز نموها الاقتصادي، فاعتماد الدول على مواردها الطبيعية يؤدي إلى الفساد وعدم المساواة الذي سوف يؤدي في الأخير إلى قمع سياسي داخل هذه المجتمعات، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة النمو والتطور في هده البلدان، تدني مستوى التعليم بها، تصبح أقل جذبا للاستثمارات الأجنبية وحتى المحلية، تعاني من تدهور في تجارتها بسبب الفساد الكبير وقمع الحريات، وعدم الاستقرار السياسي.

- دراسة Eric Neumayer العام 2004 (Neumayer, 2004, pp. 1634,1637)حول نفس الموضوع وهو "لعنة الموارد"، حيث تناولت الدراسة نقطة في غاية الأهمية كون أن لوفرة الموارد تأثيرات قوية في تعديل مسار الناتج المحلي باتجاه الركود، أما حجم هذه التأثيرات على الدخل الحقيقي فسيكون هو كذلك في نفس الاتجاه، ولكن بصورة أقل نسبيا. وضح Eric Neumayer من خلال الناتج المحلي الخام لعشرة دول كثيفة الموارد الطبيعية وهي (غيانا، موريتانيا، غامبيا، موريشيوس، ساحل العاج، أوغندا، فنزويلا، هندوراس، ملاوي، مالي) وذلك خلال الفترة الممتدة من (1970 الى 1998). للإشارة فقط هذه الدول أخذت فيها نسبة حصة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام نسبا تراوحت بين: 0.21 إلى 0.51% خلال تلك الفترة، أما عن النمو فقط سجل نسبة مئوية قدرت بـــــــــــــ : 0.413 % في المتوسط، وهي نسبة تعكس الوضع الخطير في هذه البلدان، والانحطاط الملحوظ في مستوى أداء النمو بها، على عكس البلدان فقيرة الموارد الطبيعية (كجمهورية كوريا، الصين، الهند، إيطاليا، المكسيك، ألمانيا، سويسرا، اليابان، الو.م.أ، بنغلاديش)،حيث رغم أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام لهذه الدول كانت لا تتجاوز نسبة 0.02%، إلا أن النمو كان أداءه جيدا بنسبة مئوية قدرت ب:2.190 % في المتوسط.
- دراسة كل من Michael Alexeev & Robert Conrad العام 2005، (Alexeev & Conrad, 2005, pp. 1,26) والتي جاءت مناقضة لأفكار من سبقهم من الباحثين في هذا الموضوع، إذ جاء في ملخص الدراسة أن الورقة البحثية المقدمة من طرفهما جاءت لإظهار أنه على عكس الدراسات الحديثة التي قدمت، فان تأثير الهبات الكبيرة من النفط والموارد المعدنية الأخرى على النمو الاقتصادي في المدى الطويل كان إيجابيا يشكل متوازن، إضافة إلى أن الادعاءات بوجود أثر سلبي للنفط والموارد المعدنية على النمو الاقتصادي وكذا على مؤسسات هذه الدول كذلك تبدو غير صحيحة؛ نظرا للتفسير الخاطئ للبيانات المتاحة

والذي نتج عن التداخل الحاصل بين متغيرات الدراسة، وقد ركز من Alexeev & Conrad في بحثهما على اتجاهين اثنين لتجاور هذا الخلل وهما:

- تحديد الأثر المباشر لوفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي عن طريق اختبار علاقة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- تحديد أثر وفرة الموارد الطبيعية على نوعية المؤسسات، وذلك باستعمال العلاقة الإيجابية التي تربط بين ريع الموارد، والنصيب الأولي للفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أخذ كل من Alexeev & Conradعينة مكونة من حوالي 37 دولة نامية مصدرة للنفط، خلال سنوات مختارة، واعتمادا على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بخطوتين: Two Stage Least Regressions (2SLS)، تحصلا على النتائج التالية:

- وفرة الريع ترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يزامنه تحسن في نوعية المؤسسات في البلد.

يضيف Alexeev & Conrad في تحليلهما ان المؤسسات في البلدان الفقيرة من الموارد مرتبطة ايجابيا وإجمالي الناتج المحلي، واستخدام إجمالي الناتج المحلي كعنصر يتحكم في انحدار النوعية المؤسسية على الثروة سواء معدنية أو نفطية، هو أمر غير صحيح و يؤدي إلى تحيز في النتائج، واتجاهها نحو الأثر السلبي للموارد على المؤسسات، إذن حسب Alexeev & Conrad على الدول الغنية بالموارد الطبيعية أن تتمتع بنوعية مؤسسات جيدة، فمن الخطأ إرجاع سبب تدهور النوعية للمؤسسية إلى وفرة الموارد، كون أن المؤسسات كانت في الأصل متدهورة، إذن ببساطة لم تحسنها وفرة الموارد.

- دراسة Erika Weinthal And Pauline Jones Luong العام2006 (Weinthal & Luong, 2006, pp. 35,53)، بعنوان "محاربة لعنة الموارد: حل بديل لإدارة الثروة المعدنية"، بينت الدراسة بان هناك دراسات سابقة لا حصر لها قد وثقت العلاقة بين وفرة الموارد المعدنية والنتائج الاقتصادية و السياسة السلبية المحققة، بما فيها الأداء الاقتصادي السيئ، و الغير متوازن، إضافة الى المؤسسات الضعيفة والأنظمة الاستبدادية التي تعاني منها جميع بلدان العالم النامي. يضيف الباحثان في دراستهما أن التجارب المخيبة للآمال لمعظم الدول الغنية بالمعادن، ولدت هذه البحوث والدراسات التي تهدف إلى شرح هذا الارتباط التجريبي والوقوف على قائمة الحلول والوصفات لمكافحة هذه اللعنة (لعنة الموارد).
- استخدم الباحثان في دراستهما الأسلوب التحليلي، فقد بينوا ما توصلت إليه الدراسات السابقة من الحلول الأكثر شيوعا على غرار: سياسات الاقتصاد الكلي، التنويع الاقتصادي، صناديق الموارد الطبيعية، الشفافية والمساءلة، والتوزيع المباشر لعامة السكان. عللت الدراسة النجاح المحدود الذي حققته هذه الحلول بكون أن هذه الدراسات كانت تفترض مسبقا وجود مؤسسات قوية في غالبية هذه الدول، وهو أمر غير صحيح، أو تولي الدولة ملكية الثروة المعدنية، وفي هذه الحالة هي بحاجة إلى جهات خارجية لتقييد الدولة.

تضيف الدراسة في الوقت نفسه، أنه من النادر اقتراح الملكية الخاصة المحلية، التي ربما تكون بمثابة وسيلة أكثر فعالية وأكثر قابلية للتطبيق من اجل تجنب لعنة الموارد، وذلك من خلال رعاية المؤسسات التي تقيد قادة هذه الدول بشكل أكثر فعالية أيضا، وتشجعهم على الاستثمار في بناء المؤسسات، التي تمكنهم بدورها من الاستجابة بنجاح أكبر للطفرات في السلع الأساسية، ومحاربة كسادها.

➢ دراسة Paul Stevens & Evelyn Dietsche العام2008 (Stevens & Dietsche, 2008, pp. 56,65)، والتي حاول فيها الباحثان الوقوف على مدى الصعوبات التي تواجهها الدول المصدرة للنفط والمعادن للتصدي للعنة نقمة الموارد، وذلك من خلال الإجابة على أربع أسئلة أساسية هي:

- ما هو أثر ارتفاع أسعار النفط والمعادن على الدول المصدرة؟
- ماهي تجارب الإدارة في الموارد الطبيعية؟
- ما هو دور نوعية المؤسسات في إدارة عوائد الموارد؟ وما هي السبل الممكنة للمضي قدما في ذلك؟

توصل كل من Stevens & Dietsche إلى النتائج التالية:

- إن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى العديد من النتائج السلبية نتيجة تعود الحكومات على مداخل الريع.
- الحل الأمثل لضمان أثر إيجابي لإيرادات الريع على التنمية الاقتصادية، قد يكون نوعية المؤسسات في حد ذاتها.
- تسبق التحسينات في المؤسسات، السياسات الاجتماعية؛ التي تساهم بشكل فعال في تراكم رأس المال البشري، هذه التراكمات تؤدي إلى تغيرات في البنية السياسية المحلية والمؤسسات الداعمة لها.

➢ دراسة Frederick Van der Ploeg العام2010 (Van der Ploeg, 2011, pp. 366,420) نشر Frederick Van der Ploeg ورقة بحثية تضمنت أكثر من 50 صفحة بعنوان "الموارد الطبيعية: نعمه أم نقمة؟"، بين فيها من خلال تحليله أن معظم الأدلة التجريبية (الدراسات السابقة) تشير إلى صحة النتيجتين معا (أي نعمة ونقمة كلاهما صحيح)، استعرضت ورقة Frederick Van der Ploeg مجموعة متنوعة من الفرضيات و الأدلة الداعمة حول أسباب استفادة بعض البلدان من توفرها على موارد طبيعية(كإندونيسيا، ماليزيا، تايلند...)، في حين خسارة دول أخرى (كإيران، العراق، ليبيا،...) وأرجع

Frederick Van der Ploeg سبب ذلك من خلال دراسته التحليلية لمجموعة من البيانات إلى أن وفرة الموارد تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، تراجع التصنيع، الوصول إلى آفاق نمو سيئة، كل هذه الآثار السلبية نجدها أكثر حدة في البلدان المتقلبة، ذات المؤسسات السيئة، والتي تفتقر إلى سيادة القانون، كثرة الفساد ،الديمقراطيات الرئاسية والأنظمة المالية المتخلفة، ويضيف Frederick Van der Ploeg أنه هناك فرضية أخرى هي: أن طفرة الموارد الطبيعية تعزز الاستيلاء على الريع، و الصراع الأهلي خاصة إذا كانت المؤسسات سيئة كل ذلك يؤدي إلى الفساد وبقاء السياسات السيئة على حالها، خصوصا في البلدان الغير ديمقراطية. أخيرا أضاف Frederick Van der Ploeg أن الاقتصاديات النامية الغنية بالموارد غير قادرة على تحويل مواردها المستنفدة (الناضبة) إلى أصول إنتاجية أخرى بنجاح، كما قدم Frederick Van der Ploeg في مسحه التحليلي بعض القواعد المالية المستندة إلى الرفاهية لتسخير مكاسب غير متوقعة للموارد في اقتصاديات متقدمة ونامية.

- دراسة Omar Joya العام 2015؛(Joya, 2015, pp. 38,55) حاول الباحث من خلال ورقته البحثية تحليل العلاقة الموجودة بين "الموارد الطبيعية، النمو الاقتصادي، والتقلب"، وذلك بالتركيز على دور التنويع الاقتصادي. ركز Omar Joya في دراسته على ثلاث محاور تمت مناقشتها في أدبيات سابقة، وهي:

  - الوقوف على قناة التقلب.
  - تقييم آثار التقلبات على النمو الاقتصادي في الدول الوفيرة الموارد الطبيعية.
  - تحليل أثر التنويع على تقلبات النمو الاقتصادي.

استخدم Omar Joya في دراسته بيانات المدخلات والمخرجات لبناء مؤشر قادر على رصد تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد، وكذا كثافة الروابط بين الصناعات، في عينة متكونة من 123 دولة، خلال الفترة الممتدة ما بين (1990 الى 2011)، مستعينا بنموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تباين الوسط الحسابي (ARCH-In Mean Model).

توصل Omar Joya في بحثه إلى النتائج التالية:

- لوفرة الموارد أثر سلبي على النمو الاقتصادي من خلال قناة التقلب.
- لوفرة الموارد آثار إيجابية مباشرة على النمو الاقتصادي.
- وجود آثار غير مباشرة عكسية من الموارد، يمكن أن تكون واسعة عن طريق قناة التقلب.
- من الملاحظ أن التنويع الإنتاجي عوض الأثر السلبي لوفرة الموارد والانفتاح التجاري على النمو بفعل قناة التقلب.
- نلاحظ اختفاء الأثر السلبي لتقلبات النمو الاقتصادي جراء وفرة الموارد الطبيعية.
- الدول التي شرعت في التنويع الاقتصادي، حققت نتائج إيجابية من خلال ريع الموارد الطبيعية، بينما الدول التي تتميز بوفرة مواردها ولم تشرع في تنويع قاعدتها الإنتاجية، كانت أكثر عرضة للعنة الموارد، وسجلت انخفاضا في معدلات نموها الاقتصادي.

➢ دراسة Muhammad Hasseb & All العام2021 (Muhammed, Kot, Hafezali, & Kakarudin, 2021, pp. 1,10)، بعنوان "فرضيات لعنة الموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي: أدلة كمية على كمية من الاقتصاديات الآسيوية الكبرى". وقد بحث في الجدل القائم بين العديد من الاقتصاديين، فمنهم من يقول أن الموارد الطبيعية هي ضرورية للنمو الاقتصادي، منهم من يتساءل عن هذا الدور و يقول أن

وفرة هذه الموارد لا تضمن نمو اقتصادي، لذلك فان الهدف من هذه الورقة البحثية هو دراسة أثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي، وقد استخدم Muhammad Hasseb & All في هذه الدراسة بيانات السلاسل الزمنية في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018، وقد طبقت هذه الدراسة منهجية جديدة للانحدار الكمي على أفضل خمس اقتصاديات أسيوية مختارة (الصين، الهند، ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند)، والتي تملك معظم الموارد الطبيعية بالمنطقة. وتؤكد النتائج أن الموارد الطبيعية لها أثر إيجابي وهام على النمو الاقتصادي في جميع البلدان، باستثناء الهند حيث كان أثر الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي بها سلبي ومهم.

يؤكد الباحثون كذلك أنه في معظم البلدان حصلنا على نتائج إيجابية لوفرة الكميات الكبيرة من الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يشير إلى أن ارتفاع الريع يؤدي إلى ارتفاع الأداء الاقتصادي لاقتصاديات الدول الآسيوية الخمسة المختارة، وفي الأخير يوصي الباحثون الحكومات وواضعي السياسات بضرورة صياغة سياسة توفر منصات لاستخدام الموارد الطبيعية بشكل أفضل وأكثر كفاءة، مما يساعد الدول على تعزيز الأداء الاقتصادي.

3- دراسات سابقة اهتمت بمحددات تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي

لقد أسال موضوع محددات التنويع الكثير من الحبر، باعتباره موضوع يهم كل دول العالم بدون استثناء، وبالتالي يهم الباحثين أيضا، فمنهم من ركز على المحددات المؤسسية، ومنهم من اهتم بالمحددات السياسية، وآخرون ركزوا على المحددات الاقتصادية،.. .الخ. سنحاول في هذا الجزء من بحثنا أن نركز على أهم هذه البحوث والدراسات التي جاءت حول هذه الجزئية.

- دراسة Graham A Davis العام1998 (Graham A. D., 1998, pp. 217,228)

بعنوان "قطاع المعادن، التحليل القطاعي و النمو الاقتصادي"، وقد جاءت هذه الورقة لتقدم لنا تحليلا قطاعيا

لمجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية على غرار نيجيريا و زامبيا. افترضت الدراسة أن إنتاج المعادن يولد نوعا من العجز البيروقراطي، الذي بدوره سوف يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي، وأن اقتصاديات المعادن التي حققت أداء سيئا من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد، أصبحت تعاني من الصراعات العرقية، كما أن أسعار المعادن أصبحت تأخذ اتجاهات غير مواتية. اعتمد Graham A Davis في دراسته على الأسلوب التحليلي وتوصل إلى ما يلي:

- لاستخراج المعادن أثر سلبي على الحكومات؛ إما بإضعافها، أو بكبح قوتها.
- استخراج المعادن يخفف من مساءلة النخب الضعيفة.
- الكسب المالي المفاجئ جراء استخراج المعادن يدفع بالحكومات إلى المماطلة والتأخير في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي الهادفة إلى التنويع القطاعي، والتي لا تحظى بدورها بدعم سياسي، الأمر الذي يؤدي في الأخير إلى ضعف الأداء الاقتصادي عموما في هاته الدول.

- دراسة Thad Dunning العام 2005 (Dunning, 2005, pp. 451,482)، يرى الباحث أن العديد من الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، قد تواجه النخب بها مفاضلة هامة بين الفوائد الاقتصادية للتنويع وبين إمكانية المنافسة السياسية في المستقبل التي قد يولدها هذا التنويع، ومع ذلك يضيف Dunning أن السمات المميزة لأسواق الموارد العالمية والاقتصاديات السياسية الوطنية قد تجعل التنويع إما أكثر أو أقل جاذبية للنخب السياسية.

أبرز Dunning من خلال ورقته البحثية أن للنخبة حوافز كثيرة ومختلفة من أجل التنويع، والابتعاد عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية، وهي حوافز قد تتوسط العلاقة بين المورد الطبيعي والنتائج الاقتصادية والسياسية. جاء الباحث في ورقته بدراسة لحالات المفاضلة التي قد تقع فيها النخبة بين فوائد

التنويع وإمكانية المنافسة السياسية المستقبلية، وذلك في عينة من ثلاث دول وفيرة الموارد الطبيعية هي: بوتسوانا، الزائير (الكونغو)، و إندونيسيا. يجادل الباحث أنه في ثلاث حالات، توضح لنا مسارات التوازن لنظرية الألعاب ما بعد الاستقلال، وأن هناك ثلاث متغيرات أثرت على حوافز النخب في التنويع هي:

- هيكل السوق العالمي الخاص بالموارد (عدم الاستقرار في سوق الموارد العالمي).
- وجود معارضة للنخب داخل المجتمعات.
- ضرورة تنمية القطاع الخاص خارج الموارد الطبيعية.

و جاءت نتائج دراسة Dunning بالتفصيل لكل دولة كما يلي:

- بالنسبة لبوتسوانا: البنية الغير عادية للماس في الأسواق العالمية، وكذا العلاقة الموجودة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدولة كشركة Debeers الرائدة في هذا المجال، أدى إلى التقليل من التقلبات في إيرادات هذا المورد (الماس).
- بالنسبة لإندونيسيا و الزائير، كان الوضع مناقضا لذلك في أكثر الحالات النموذجية التي قدمت، حيث أن تقلب إيرادات الموارد الطبيعية لم يخلق حوافز اقتصادية مهمة، تهدف للحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية، وفي كلا الحالتين كانت المعارضة المجتمعية للنخبة الحاكمة بمثابة الحافز السياسي للتنويع؛ فقد شهدت الزائير آنذاك معارضة قوية للرئيس "موبوتو" (الرئيس الثاني للزائير، حكم البلاد من 1965 إلى 1997)، ما أدى به إلى الاعتقاد أن الاستثمارات في السلع المختلفة إضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية من شأنهما أن يهددا سلطته على البلاد.
- أما عن اندونيسيا، فقد انتهج رئيسها آنذاك "سوهارتو" (ثاني رئيس للبلاد حكم من 1967 إلى 1998)، سياسة خاصة كان من شانها الحد من مخاطر التنويع السياسية، وذلك من خلال تعزيز

الأنشطة الخاصة للمجموعات القوية اقتصاديا، والضعيفة من حيث التواجد السياسي على غرار رجال الأعمال الصينيين، مما أتاح تنويعا اقتصاديا على طول فترة حكمه التي استمرت لاثنتين وثلاثين عاما.

- أما بالنسبة لتطوير القطاع الخاص خارج الموارد الطبيعية فقد كان له أثر على جاذبية التنويع في كلتا الدولتين: فالزائير حققت فوائد اقتصادية منخفضة من الاستثمار في التنويع، أما في اندونيسيا فعلى العكس من ذلك كانت مرتفعة.

استخلص الباحث في الأخير أنه من خلال التأثير على حوافز النخبة لتعزيز تنويع الهيكل الإنتاجي، كانت لدينا نتائج مختلفة ومتباينة حول الأداء الاقتصادي و الاستقرار السياسي لهذه الدول، حيث شهدت بوتسوانا استقرارا غير عاديا في المداخل المالية للماس، صاحبتها تدفقات مالية ضعيفة وأداء اقتصادي جيد، أما في الزائير فكان الأداء الاقتصادي ضعيفا جراء الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية و اللاتنويع ، أما في اندونيسيا ورغم خطر المنافسة السياسية آنذاك في حكم "سوهارتو"، شهد الاقتصاد الاندونيسي تنويعا، وحقق عوائد مهمة.

- دراسة Thorvaldur Gylfason العام2005 (Gylfason, Institutions,human capital, and diversification of rentier economies, 2005, pp. 21,24)، حاول Gylfason من خلال ورقته البحثية توضيح العلاقة التي تربط بين التنويع السياسي بعيدا عن تركيز السلطة في يد فئة أو نخبة معينة، وذلك من خلال الاستثمار في رأس المال الاجتماعي وبين التنويع الاقتصادي الذي يكون بعيدا هو كذلك عن النشاط القائم على الموارد الطبيعية، إلى تصنيع، تجارة و خدمات.

استخدم Gylfason في دراسته الأسلوب التحليلي وخلص في الأخير إلى النتائج التالية:

- توزيع السلطة بعيدا عن فئات معينة أو نخب سياسية (السلطة للشعب)، يؤدي إلى تنويع سياسي، والذي بدوره يعزز النمو الاقتصادي للبلد.
- البنية التحتية السليمة والمؤسسات الجيدة تشجع التنويع السياسي وكذلك تعزز من النمو الاقتصادي.
- تراكم وتكامل مختلف أنواع رأس المال (البشري، المادي، الطبيعي والمالي) له دور كبير في تسريع عملية النمو.

لاحظ Gylfason أيضا من خلال بحثه أن فشل بعض الدول في إدارة مواردها الطبيعية، رغم امتلاكها لمؤسسات جيدة وقوية، وتمتعها بالحرية والديمقراطية، سوف يؤدي بهذه الدول إلى الدخول في صراعات عرقية، خاصة بالنسبة للفئات التي تتميز بسلوك البحث عن الريع، الأمر الذي سيدفع بالمواطنين إلى الشعور بلا أمن بهذه الدول، الأمر الذي سوف ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي، لأنه تم إهمال العديد من الجوانب الضرورية لتحقيقه.

- دراسة Alexis Habiyaremye & Thomas Ziesemer العام 2006 (Habiyaremye & Ziesemer, 2006, pp. 1,35)، تناولت الورقة البحثية، ما مدى إمكانية تفسير اعتماد بلدان جنوب صحراء إفريقيا على (SSA) على السلع الأولية، وذلك باختبار الآثار الفردية والجماعية لمختلف مؤشرات القدرة الاستيعابية ؛من مخزون لرأس المال البشري، البنية التحتية، وتراكم رأس المال على تنويع الصادرات.

استخدم Ziesemer & Habiyaremye في دراستهما طريقة المربعات الصغرى (OLS) على عينة من دول جنوب صحراء إفريقيا (SSA) وبلدان نامية أخرى، خلال الفترة الزمنية من (1990 إلى 1999)، وقد خلص الباحثان إلى النتائج التالية:

- مخزون رأس المال البشري والبنية التحتية عنصران حاسمان للقدرة الاستيعابية مع زيادة تنويع الصادرات (يخضع لتأثيرات مستوى العتبة) في بعض الدول وفيرة الموارد الطبيعية.
- ريع الموارد الطبيعية يعيق التنويع الاقتصادي في دول جنوب صحراء إفريقيا.
- على بلدان جنوب صحراء إفريقيا (SSA) زيادة استثماراتها بشكل كبير في البنية التحتية الأساسية، إضافة إلى تعزيز وتيرة تراكم رأس المال البشري والمادي، من اجل السماح بالتعلم التكنولوجي النشط وتقليل اعتمادها على الموارد الأولية.

➢ دراسة Kamgna Severin Yves العام2007 (Kamgna, 2007, pp. 1,32)، جاء الباحث بدراسة حول المجموعة الاقتصادية و النقدية لبلدان وسط إفريقيا والمتمثلة في (التشاد، الكامرون، غينيا الاستوائية، الكونغو، الغابون، جمهورية وسط إفريقيا) حيث تتميز هذه الدول بتنوع منخفض في الصادرات والقاعدة الإنتاجية، كما تعتمد على نشاطات قطاعية ضعيفة، وبشكل عام هي تعتمد على إنتاج مادة أولية أو عدد قليل من المواد الخام، ما يجعل الأداء الاقتصادي بهذه الدول متدني.

قام الباحث في دراسته بتحليل نمو وزن الصادرات من السلع خلال الفترة الممتدة من (1987 إلى 2006)، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي(PIB)، فوجد أن المنتجات المصدرة كانت متطابقة تقريبا طوال فترة الدراسة. قام الباحث أيضا بنمذجة للاقتصاد الكلي مست مجموعة أخرى من الدول (18 دولة

افريقية) خلال فترة زمنية تراوحت من (1996 الى 2001) باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، فاثبت من خلالها أن العوامل التفسيرية الأكثر صلة بالتنويع هي:

- رصيد الميزانية (توازن الميزانية).
- درجة الانفتاح التجاري.
- معدل الاستثمار.

كما يضيف Kamgna Severin Yves في نفس السياق أن كل هذه المتغيرات أو العوامل التفسيرية تميل إلى تفضيل التركيز وليس التنويع.

- دراسة Ahmed Al-Kawaz العام2008 (Al-kawaz, 2008, pp. 23,47)، تناولت هده الدراسة موضوع التنويع الاقتصادي بصفته شرط أساسي وضروري لتعزيز التنمية الاقتصادية في دولة الكويت وجل الدول المصدرة للنفط على حد سواء، ولكنه غير كاف يضيف الباحث في نفس السياق. استخدم Al-Kawaz في بحثه طريقة التحليل المقارن بين درجة التنويع في الكويت ودرجة التنويع في دولة النرويج، مستخدما نموذج المدخلات والمخرجات، ثم جاء بنمذجة قياسية لمحددات التنويع الاقتصادي في عينة مكونة من خمس دول عضوه في منظمة الأوبك هي: الكويت، إيران، اندونيسيا، عمان وفنزويلا خلال الفترة الزمنية من (1991 إلى 2001)، وذلك بتطبيق منهجية المربعات الصغرى المعممة المجدية (« FGLS » Feasible Generalized Least Squares)، توصل الباحث في دراسته إلى النتائج التالية:

- الاستثمار والإطار المؤسساتي للبلد من المحددات المهمة للتنويع الاقتصادي.

- تخفيض قيمة العملة (سعر الصرف الحقيقي) ليست دائما السياسة المثلى الموصى بها لأجل التنويع الاقتصادي.
- من الشروط المسبقة كذلك لتحقيق التنويع الاقتصادي والتي يجب ان تتكامل مع الاقتصاد الكلي في هذه الدول، نجد: نوعية رأس المال البشري الجيدة، المدعومة بالسياسات القطاعية دون أن ننس دور الدولة طبعا.

➢ دراسة Manuel Heredia Caldeira Cabral & Paula Viega العام 2010 (Cabral & Veiga, 2010, pp. 1,45)، إذ حاول الباحثان من خلال دراستهما إبراز أهم المحددات الاقتصادية والمؤسسية لإنجاح عمليات التنويع و التطور الاقتصاديين، واختبار إمكانية هذه العلاقة في تحقيق استقرار لمعدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على مجموعة من دول جنوب صحراء إفريقيا (SSA). قام Cabral & Viegaفي دراستهما التطبيقية باختبار محددات التنويع وكذا تطور الصادرات من خلال انحدارات منفصلة مستخدمين في ذلك بيانات ل 48 دولة واقعة في جنوب صحراء إفريقيا (SSA) وذلك خلال الفترة الممتدة من (1960 إلى 2005) كمرحلة أولى من الدراسة، واختبار أثر التطور والتنويع على النمو الاقتصادي من خلال منهجية المتغيرات المساعدة (IV Method) كمرحلة ثانية من البحث.

أهم ما توصل إليه Cabral & Viega في المرحلة الأولى من بحثهما هو أن:

- الحكم الراشد من أهم العوامل المساعدة على إنجاح استراتيجيات التنويع والتطور في دول جنوب صحراء إفريقيا(SSA).

- مستوى الشفافية، الفساد، كذا المساءلة هي من المسائل الجوهرية للحد من/ أو التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات في البلدان محل الدراسة.
- النوعية الجيدة لرأس المال البشري تشجع كلا من تنويع وتطوير الصادرات في هذه البلدان.
- تحسين المستوى التعليمي للقوى العاملة يشجع هو كذلك على تنويع وتطوير الصادرات في دول جنوب صحراء إفريقيا (SSA).

أما عن أهم نتائج المرحلة الثانية من البحث فكانت كالآتي:

- التنويع والتطور يرتبطان واستقرار النمو في الدول محل الدراسة.
- تحسن الظروف المعيشية للسكان في دول جنوب صحراء إفريقيا(SSA) التي كانت أكثر نجاحا في تحقيق التطور والتنويع.
- هناك ارتباط إيجابي بين حجم الاقتصاد ومستوى التنمية وبين تنويع الصادرات.
- انخفاض التباين في معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل في الدول التي شهدت مستويات أعلى من التنويع والتطور.
- أثبتت الدراسة أن الزيادة في التطور الاقتصادي لها تأثيرات هامشية أقوى للتقليل من عدم الاستقرار الاقتصادي إذا ما قورنت بالتنويع في الدول محل الدراسة (SSA).

➢ دراسة Alan Gelb العام2010 (Gelb, 2010, pp. 1,23) التي تعتبر من بين الدراسات التي اهتمت بمشكلة الاعتماد على الموارد الطبيعية في الدول المصدرة للنفط على وجه الخصوص، وكذا التركيز على بعض ما تواجهه سياسات هذه البلدان من تعقيدات. اعتمد Alan Gelb في دراسته على الأسلوب التحليلي، الذي بين من خلاله أن هناك نوعين من رأس المال يكملان رأس المال الطبيعي هما: رأس المال

البشري، ورأس المال المؤسسي، ويضيف Alan Gelb في نفس السياق أن الدول التي نجحت في استخدام مواردها الطبيعية في تعزيز التنمية، هي تلك التي نجحت في زيادة الاستفادة من رأس مالها البشري، وأضاف الباحث أيضا أن العديد من الدراسات السابقة أثبتت أن الاختلافات في نوعية المؤسسات تعتبر أساس التباين في مسارات النمو بالنسبة للدول الوفيرة الموارد الطبيعية الناجحة و الأقل نجاحا، وأن النوعية المؤسسية الجيدة لها اثر إيجابي وقوي مع مستوى الدخل الفردي، إذن نستنتج من ذلك أنه لنوعية المؤسسات علاقة وثيقة وقوية مع إمكانيات التنويع الاقتصادي.

- دراسة Manual R Agostin, Roberto Alvarez & Claudio Bravo-Ortega العام2011 (Manuel, Roberto, & Claudio, 2011, pp. 1,37) بعنوان "محددات تنويع الصادرات حول العالم 1962-2000"، استخدم الباحثون في دراستهم عينة بيانات كبيرة لـــ79 دولة من دول العالم، وذلك خلال الفترة (من 1962 إلى 2000)، تحلل هذه الدراسة (الأسلوب التحليلي) المحددات الرئيسية لتنويع الصادرات (التركيز)، استكشف الباحثون عدة عوامل، مستخدمين ثلاث مؤشرات مختلفة لتركيز الصادرات، فوجدوا أدلة قوية من خلال المواصفات و المؤشرات على أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة التخصص، في مقابل ذلك لا يبدو أن التنمية المالية تساعد البلدان على تنويع صادراتها كذلك. أما بالنسبة لأثار تقلبات أسعار الصرف؛ فقد تم الكشف في بعض النتائج على وجود أثر سلبي لتقلب سعر الصرف الحقيقي على تنويع الصادرات، مع أنه لم يتم الكشف عن آثار كبيرة في المغالاة في أسعار الصرف. وتوصل الباحثون أيضا إلى وجود أدلة تدل على أن تراكم رأس المال البشري، يساهم بصورة إيجابية في تنويع الصادرات، كما أن معظم النتائج بينت تفاعلا مثيرا للاهتمام بين معدلات التبادل التجاري ورأس المال البشري، إذ تميل التحسينات في شروط التجارة إلى تركيز الصادرات، غير أنه يكون أقل نسبيا في البلدان

ذات المستويات الأعلى من رأس المال البشري، وتشير الأدلة كذلك إلى أن البلدان التي تتميز بتعليمها العالي المستوى يمكن أن تستفيد من صدمات معدلات التبادل التجاري الإيجابية لتنويع صادراتها.

- دراسة Akram Esanov العام2011 (Esanov, 2011, pp. 1,26)؛ حاول Esanov من خلال دراستين التركيز على أمرين اثنين هما: محددات التنويع الاقتصادي من جهة وسبل تنويع الصادرات من جهة ثانية في عينة واسعة من البلدان، خاصة تلك التي تعتمد في اقتصاداتها على الموارد الطبيعية، وقد لاحظ Esanov من خلال دراسته أن تنويع الصادرات وكذا التنويع الاقتصادي بهذه الدول هو جد متدن مقارنة باقتصاديات الدول المتقدمة أو حتى تلك الدول ذات الأسواق الناشئة. قام Esanov بتقسيم دراسته التجريبية إلى قسمين؛ فالأول خصصه لمحددات التنويع الاقتصادي في عينة من الدول بلغت 107 في الانحدار الأول، مع التركيز على البلدان الوفيرة المورد الطبيعي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2008 في الانحدار الثاني، وقد استخدم Esanov في دراسته طريقة الانحدار المتعدد.

أهم ما توصل إليه Esanov في دراسته هو كالآتي:

- العوامل المؤثرة على التنويع الاقتصادي مختلفة إلى حد كبير عن تلك المؤثرة في تنويع الصادرات.
- أهم محددات التنويع الاقتصادي نجد كلا من البنية التحتية المتطورة ونوعية المؤسسات الجيدة القابلة للحياة، وفي هذه الوضعية يكون البلد في أفضل الأحوال لتنويع قاعدته الإنتاجية.
- بالنسبة لتنويع الصادرات فان المتغيرين السابقين (البنية التحتية ووضعية المؤسسات) ليس لهما أي تأثير.
- حرية التجارة والاستثمار عاملين مهمين بالنسبة لتنويع الصادرات في كلا العينتين، مع ملاحظة درجة تأثير أكبر في الدول واسعة الاستعمال للمورد الطبيعي.

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر إيجابيا على التنويع الاقتصادي، فهي تسهل عملية التنويع في هذه الدول، بينما ليس لها أي أثر على تنويع الصادرات.
- تكوين الصادرات في الدول الغنية بالموارد الطبيعية لا يفتقر إلى التنوع فحسب، بل يفتقر كذلك إلى التكنولوجيا المتطورة مقارنة بالبلدان الأخرى من العينة.

وفي الأخير، وجد Esanov أن الاعتماد على الموارد الطبيعية يساعد على التنويع الاقتصادي ويؤثر سلبا على تنويع الصادرات.

- دراسة Suut Dogruel & Mahmut Tekce العام2011 (Dogruel & Tekce, 2011, pp. 1,24)، جاءت هذه الدراسة لتبين أنماط تنويع صادرات عينة مكونة من ثمان دول مختارة من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي (الكويت، المملكة العربية السعودية، الأردن، سلطنة عمان، الجزائر، تونس، المغرب ومصر). قام الباحثان بدراسة تحليلية لهذه العينة خلال الفترة (من 1991 إلى 2009)، ودراسة قياسية لنفس العينة خلال الفترة (من 1992 إلى 2008) من أجل تقدير نموذج قياسي لأثر تحرير التجارة على تنويع الصادرات وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS). وقد تبين من خلال تحليل نتائج مؤشر التركيز الاقتصادي « HHI »Herfindahl-Hirschman (الذي يعكس لنا التنويع) زيادة في تنويع صادرات الدول التي لا تعتمد على الوقود الأحفوري في التصدير مقارنة بسنوات التسعينات، أما بالنسبة للدول النفطية المتواجدة بالعينة، فقد انقسمت النتائج إلى مجموعتين:
  - الجزائر والمملكة العربية السعودية وجد بهما تركيز عال للصادرات.
  - الكويت وسلطنة عمان وجد بهما تركيز منخفض للصادرات.

أجاب كل Tekce & Dogruel في دراستهما على ثلاث فرضيات حول تنويع الصادرات بدول العينة و هي:

- يوجد علاقة عكسية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.
- الاحتياطيات الغنية بالنفط تعيق الأنشطة التنموية الاقتصادية الجديدة.
- أثر تحرير التجارة على تنويع الصادرات انقسم إلى قسمين:

✓ التحرير المتعلق بمنظمة التجارة العالمية واتفاقية التجارة الإقليمية الحرة العربية الكبرى، جاء ليعزز جهود هذه الدول في تنويع صادراتها.

✓ اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي، أدى إلى التخصص في تصدير منتجات معينة دون غيرها، بدلا من تنويع صادرات هذه البلدان.

➢ دراسة Olivier Cadot, Céline Carrere & Vanessa Strausse-Khan العام 2011 (Cadot, Carrere, & Strauss-Khan, 2011, pp. 590,605)، تستكشف الورقة أنماط تنويع الصادرات على طول مسار التنمية الاقتصادية. طبق الباحثون طريقة العزوم المعممة (GMM) على قاعدة بيانات كبيرة تضم 157 بلد، خلال مدة زمنية تقدر ب 19سنة مختارة مأخوذة ما بين (1988 و2006)، على مستوى التصنيف SH6 (4991 خط إنتاج).

الورقة تبحث عن الإجراءات اللازمة لهوامش ربح مكثفة وواسعة، وقد استخلص الباحثون من خلال بحثهم أن نمط تنويع الصادرات يكون على شكل حدبة، وهي نتائج مشابهة لما توصل له Wacziarg & Imbsالعام (2003)، أما التركيز فيكون على طول الهامش الواسع، وهو ما يتوافق أيضا مع التخمين الذي

يقول بأن البلدان تسافر عبر أقماع التنويع، وهو نفس ما ناقشه (Schott 2003-2004) و(Xiang 2007).

- دراسة Anar Ahmadov العام2012 (Ahmadov, 2012, pp. 1,31) ، يتساءل الباحث في ورقته البحثية عن كيفية تمكن بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية من تنويع اقتصادياتها فيما تفشل الدول الأخرى في ذلك، وقد حاول Ahmadov الإجابة عن تساؤله من خلال اختبار عدة فرضيات تتعلق بالمتغيرات المؤسسية و السياسية إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية و الجغرافية في عينة مكونة من 58 بلدا ناميا غنيا بالموارد الطبيعية يتلقى ريعا سنويا لا يقل عن 200مليون دولار أمريكي، وذلك خلال الفترة الممتدة (من 1962 إلى 2010) مستخدما في دراسته طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS).

خرج Ahmadov من خلال دراسته بالنتائج التالية:

- يشكل الاعتماد على الريع النفطي أقوى عائق أمام التنويع الاقتصادي، وبإمكانه السيطرة على جميع المحددات المحتملة الأخرى.
- النزاعات العرقية لها أثر سلبي على التنويع الاقتصادي.
- النوعية المؤسسية لها أثر هام على الفجوة الاستخراجية أو غير الاستخراجية إذا ما قورنت بهوية المستعمر.
- وفرة الموارد الطبيعية ليس لها آثار محددة، بينما التبعية لها أثر واضح على التنويع الاقتصادي.

- دراسة Arne Wiig & Ivar Kolstad العام2012 (Wiig & Kolstad, 2012, pp. 196,203)، انطلق الباحثان في دراستهما من مبدأ أن معظم النظريات تزعم بأن التنويع يمثل استراتيجية البلدان الغنية بالموارد الطبيعية للحد من مشاكل لعنة الموارد.

أخذ Wiig & Kolstad عينة من دول صحراء إفريقيا الكبرى غنية بالموارد الطبيعية في محاولة منهما لتطبيق نظرية الاقتصاد السياسي على التنويع الاقتصادي، بهدف إبراز الروابط التي تجمع التنمية المؤسسية بالتنويع الاقتصادي في هذه البلدان، وذلك حلال الفترة الممتدة (من 1995 إلى 2009). استخدم Wiig & Kolstad في دراستهما الأسلوب التحليلي وخلصا إلى النتائج التالية:

- أشكال التنويع الاقتصادي لا تقود الدول إلى الديمقراطية، وبناء مؤسسات أفضل.
- أما بخصوص الدول التي يتركز نشاطها الاقتصادي أساسا على الموارد الطبيعية (النفط مثلا) فلوحظ أنها واجهت أثرين اثنين هما:

- التنويع الاقتصادي في قطاعات تعتمد على انتقال عوامل الإنتاج كالصناعة والخدمات تكون فرص تحسين الديمقراطية بها أكبر؛ حيث لم تشهد معارضة قوية من طرف النخبة للديمقراطية بها.
- التنويع الاقتصادي في قطاعات تعتمد على عوامل إنتاجية ثابتة كالزراعة مثلا، فتكون المعارضة النخبوية بها مرتفعة مما يعرقل مسار تحقيق الديمقراطية بالدول محل الدراسة.

- توصل Wiig & Kolstad إلى نتيجة أخرى هامة، وهي ان الدول التي تركز نشاطاتها الاقتصادية بشكل كلي حول صناعة رأس المال البشري، قد تمتلك آفاق جيدة لتحقيق الديمقراطية مقارنة بالبلدان التي تقسم نشاطاتها الاقتصادية بين النفط والأرض.

➢ دراسة Marouane Alaya العام2012 (Alaya, 2012, pp. 1,24)، تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة القوي الدافعة وراء تنويع الصادرات في مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (أخذ الباحث عينة من 12 دولة)، وذلك خلال الفترة الممتدة (من 1984 إلى 2009). استخدم Marouane Alaya منهجية المتغيرات المساعدة في دراسته التطبيقية (IV)، وقد توصل إلى النتائج التالية:

- ريع الموارد الطبيعية يؤدي إلى زيادة في تركيز الصادرات.
- الانفتاح التجاري وتراكم رأس المال المادي سواء كان محليا أو أجنبيا يؤدي إلى المزيد من التنويع في الصادرات.
- انخفاض قيمة سعر الصرف والمساءلة الديمقراطية يزيدان كذلك من فرص تنويع الصادرات.
- تنويع الصادرات والتنمية الاقتصادية يرتبطان ارتباطا وثيقا، وتأخذ العلاقة بينهما شكل حرف U مقلوب.

➢ دراسة Anwesha Aditya & Rajat Acharyya العام 2013 & Aditya) Acharyya, 2013, pp. 959,992)،اهتمت الدراسة بتحري العلاقة بين نمو الصادرات في شكل مستويات تفصيلية(التفصيل على مستوى الدولة وعلى مستوى الصادرات أيضا)، مع التركيز على التنويع وتكوين صادرات البلدان. شملت العينة المدروسة 65 دولة من دول العالم خلال الفترة الممتدة (من 1965 إلى 2005)، وذلك باستخدام طريقة العزوم المعممة Generalized Moments Method) (« GMM »، وقد أثبتت تقديرات اللوحة الديناميكية أن كلا من التنويع وتكوين الصادرات يمثلان محددات مهمة للنمو الاقتصادي، مع فرض التحكم في تأثيرات المتغيرات الأخرى (كالدخل المتأخر، البنية التحتية و الاستثمار).

- بين Aditya & Acharyya أن هنالك مستوى حرج من تركيز الصادرات بعد زيادة التخصص في التصدير يؤدي إلى نمو أعلى.
- تحت ذلك المستوى الحرج، تنويع الصادرات مهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي.
- نمو الصادرات ذات التكنولوجيا العالية أيضا يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- تصبح العلاقات السابقة أقوى بالنسبة للدول التي تشكل نسبة الصادرات الصناعية بها نسبة أعلى من الصادرات الأخرى.

➢ دراسة Adam B Elhiraika & Michael M Mbate العام (Elhiraika & 2014 Mbate, 2014, pp. 147,160)، تستكشف هذه الورقة بشكل تجريبي المحددات طويلة المدى لتنويع الصادرات لعينة من 53 دولة افريقية، خلال الفترة ما بين (1995 إلى 2011)، باعتبار أن تنويع الصادرات والإنتاج بشكل عام أمر بالغ الأهمية بالنسبة لهذه البلدان من أجل تعزيز النمو المستدام والتحول الاقتصادي. استخدم Elhiraika & Mbate في دراستهما التطبيقية لتقدير نموذج الانحدار طريقة العزوم المعممة (GMM)، وقد جاءت النتائج كما يلي:

- يعتبر كل من: نصيب الفرد من الدخل، الاستثمار العام، السياسات والمؤسسات، البنية التحتية ورأس المال البشري من المحددات الرئيسية لتنويع الصادرات في دول القارة على المدى الطويل، حيث ارتبط نصيب الفرد من الدخل بارتفاع القدرة الشرائية وكذا الطلب على المنتجات المختلفة، بينما ساهم الاستثمار العام في تنويع الصادرات وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية.
- النتائج التجريبية المتوصل إليها تثبت كذلك أهمية النوعية المؤسسية والسياسات المنتهجة في تعزيز التغيرات الهيكلية على مستوى الهيكل الإنتاجي والتصديري لهذه الدول.

في الأخير دعا كلElhiraika & Mbate من خلال ورقتهما البحثية البلدان الإفريقية إلى تصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل و القيام بإصلاحات على مستوى المؤسسات لتعزيز تنويع الصادرات والتحول الاقتصادي بشكل عام.

- دراسة Merima Bavalac & Geoff Pugh العام2016 (Bavalac & Pugh, 2016, pp. 273,287)، حاولت الدراسة البحث في دور الانفتاح التجاري وتنويع الصادرات و نوعية المؤسسات كمتنبئات محتملة لتقلبات الإنتاج، في عينة مكونة من اقتصاديات 25 دولة من بين الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية وذلك خلال الفترة الممتدة (من 1996 إلى 2010)، وقد استخدم الباحثان في دراستهما طريقة العزوم المعممة (GMM)، أما عن نتائج الدراسة التجريبية فكانت كالآتي:

  - التنويع قد لا يخفف من آثار تقلبات الإنتاج المتأتية عن الانفتاح التجاري بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي كانت تتمتع بمستويات إما متوسطة أو عالية من التنويع.
  - الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري يخف كلما زاد التنويع في البلد.
  - التحسن في النوعية المؤسسية، وخاصة في المؤسسات السياسية يخفف من التقلبات في الإنتاج بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية؛ حيث أن الزيادة في النوعية المؤسسية الجيدة تساهم في التقليل من تذبذب الإنتاج بنسبة ما بين 0,5 و1 بالمائة.
  - أثر الانفتاح التجاري على تنويع الصادرات مشروط بتكثيف الهامش على التصدير، وليس توسيع النطاق الجغرافي، وهي اختلافات ذات طابع موضوعي.

- دراسة Muhammad Ali العام 2017 (Muhammad, 2017, pp. 1,21)، تندرج هذه الدراسة ضمن الأدبيات الخاصة بمحددات تنويع الصادرات وذلك من خلال إدخال التنوع المرتبط (RV)، و التنوع غير المرتبط (UV) في التحليل، إضافة إلى القياس التقليدي القائم على معيار التصنيف التجاري الدولي (SITC) المكون من ثلاث أرقام: (OV) يقيس التنوع الكلي، (RV) يقيس التنوع في الصناعات ذات الصلة المعرفية، والأشعة فوق البنفسجية تقيس التنوع في الصناعات التي ليس لها علاقة ببعضها

البعض. قام Muhammad Ali باستخدام بيانات عن صادرات قطاع التصنيع لعينة مكونة من 130 دولة خلال الفترة الممتدة (من 1996 إلى 2011)، تحدد عده الورقة محددات تنويع الصادرات مع التركيز بشكل أساسي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كمصدر خارجي للمعرفة، وحافز لريادة الأعمال، وكذا رأس المال البشري كمقياس للقدرات الإنتاجية. لتجنب التحيز في النتائج التجريبية، استخدم Muhammad Ali في نمذجته الاقتصادية القياسية طريقة العزوم المعممة (GMM).

جاءت نتائج الدراسة التي قام بها الباحث كما يلي:

- بعض محددات التنويع تؤثر على RV و UV و OV بأشكال مختلفة.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) سلبا على RV، بينما ليست له علاقة كبيرة بـــــــــ OV،UV.
- تفاعل رأس المال البشري والاستثمار الأجنبي تفاعل إيجابي ومهم بالنسبة للأشعة فوق البنفسجية RV،.
- تفاعل رأس المال البشري مع الانفتاح التجاري تفاعل مهم وايجابي، الأمر الذي يدل على أهمية المعرفة من خلال مصادر خارجية في عملية تنويع ذات الصلة.

➢ دراسة Espoir Lukau Matezo العام 2020 (Matezo, 2020, pp. 1,15)، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التفسيرية لتنوع الصادرات في دول الجماعة الإنمائية الجنوب الإفريقية (SADC)، وذلك خلال الفترة (من 1990 إلى 2018). قام الباحث بالعودة إلى مؤشر تنوع الصادرات الذي تم قياسه بمؤشر « Herfindal-Hirschman »، ثم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات التوضيحية. استخدم Matezo في دراسته التجريبية على منهجية بيانات لوحة الجيل الثاني المطبق، كجذر الوحدة (Panel

Unit Root)، والتكامل المشترك (Panel Cointegration)، وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل(FMOLS) وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية(DOLS)، وكانت النتائج كما يلي:

- بالنسبة لنتائج اختبار جدر الوحدة لجميع المتغيرات كانت ثابتة عند الفرق الأول، ومتكاملة بالترتيب الأول، بينما أظهرت نتائجنا أن هناك علاقة ذات معنوية على المدى الطويل بين تنويع الصادرات والناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- الانفتاح التجاري، رأس المال البشري والمادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، جميعها متغيرات تفسيرية رئيسية في البلدان محل الدراسة (SADC).
- الفساد والتضخم يمثلان عقبتين أمام تنويع الصادرات في هذه البلدان.

4- دراسات سابقة اهتمت بالقطاعات الأخرى غير النفطية

نجد العديد من الدراسات بحثت في موضوع ترقية القطاعات الأخرى للوصول للتنويع في الصادرات، والتنويع في الاقتصاد عموما، وخلق تنمية اقتصادية شاملة بعيدة عن ريع الموارد الطبيعية، وسنحاول من خلال هذا الجزء من بحثنا الوقوف على بعض هذه الدراسات.

- دراسة Jean Imbs & Romain Waczarg العام (Imbs & Wacziarg, 2003, pp. 63,86)، هي من أهم الدراسات التي بحثت في إمكانية التنويع القطاعي على طول مسار التنمية الاقتصادية؛ حيث درست هذه الورقة تطور التركيز القطاعي من خلال مستوى نصيب الفرد من الدخل، وقد ظهر من خلال الجانب التحليلي أن مقاييس التنويع القطاعي تتبع نمطا على شكل حرف U فيما يخص العلاقة بمستوى نصيب الفرد من الدخل (ظهور علاقة رتيبة بين الدخل والتنويع)، ففي المراحل الأولى من التنمية تميل البلدان إلى التخصص، ثم تتجه نحو التنويع بغية التخفيف من أثار صدمات قطاع محدد، بمعنى آخر

انتشار النشاط الاقتصادي بشكل متساوي بين القطاعات(أولية، ثانوية، أو ثالثة)،غير أنه لوحظ ذلك في وقت متأخر نسبيا من عملية التنمية، هذه النقطة هي التي سوف يبدأ التخصص عندها من جديد. أما عن الجانب التطبيقي فقد اخذ Imbs & Wacziarg عينة مكونة من 14 بلد حلال الفترة الممتدة (من 1960 الى 1993)، مستخدما أسلوب قياسي غير حدودي (Non-parametric Method) ، وقد وضح الباحثان انه في المرحلة الثانية، عندما يكون مقدار الدخل الفردي يساوي 9000 دولار أمريكي (دولار سنة 1985) سوف يكون التركيز في متوسطه ، وفي المرحلة اللاحقة يحدث التركيز في حدود 7000 دولار أمريكي.

- دراسة David Cuberes & Michal Jerzmanowski العام 2009 (Cuberes & Jerzmanowski, 2009, pp. 1270,1302)، ينطلق الباحثان من الفرضية التي تقول أن البلدان الأقل ديمقراطية هي التي تعاني أكثر من تقلبات عالية في النمو، وهي التي تميل إلى التركيز أكثر من الدول التي تتمتع بالديمقراطية، وعليه فان هذا المقال يقدم أدلة على وجود علاقة بين الديمقراطية والتركيز الصناعي، من خلال دراسة تجريبية على عينة مكونة من 181 بلد مصنفة في 29 فئة تصنيع وذلك في الفترة الممتدة (من 1963 إلى 2003). استخدم Cuberes & Jerzmanowski في دراستهما طريقة العزوم المعممة (GMM)، وتوصلا إلى النتائج التالية:

- البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية، هي البلدان الأقل ديمقراطية، وهي نفسها التي تقوم بفرض حواجز أمام دخول شركات جديدة.
- الدول الغنية بالموارد تميل إلى التركيز القطاعي، وينعكس ذلك بصورة كبيرة على النمو في المدى المتوسط.

- تميل الأنظمة غير الديمقراطية إلى تفادي تعريض القطاع الصناعي للخطر.
- نجد تنويع تركيبة القطاع الصناعي في الدول الديمقراطية أكثر من مثيلاتها من الدول غير الديمقراطية؛ وذلك لأنها تقوم بفتح العديد من القطاعات مقارنة بالدول الأخرى عند نفس المستوى من التطور.
- في الأخير يضيف Cuberes & Jerzmanowski أن الدول الديمقراطية تواجه تقلبات في النمو الاقتصادي أقل وأخف من نظيراتها من الدول الغير ديمقراطية.

➢ دراسة S. O. Olaleye, Femi Edun &Shakirudeen Babatunde Taiwo العام 2013 (Olaleye, Edun, & Taiwo, 2013, pp. 70,79) ؛ هي من بين العديد من الدراسات التي اهتمت بموضوع التنويع في الاقتصاد النيجيري، حيث جاءت بهدف إبراز اثر تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي والتنمية في نيجيريا. حاول الباحثون من خلال دراستهم اختبار العلاقة السببية الموجودة بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من ناحية، وبين مساهمة كل من: النفط، الصناعة والفلاحة من إجمالي الصادرات الوطنية النيجيرية من ناحية أخرى. استخدم Olaleye ; Edun &Taiwo في بحثهم طريقة التكامل المشترك وذلك خلال الفترة الممتدة (من 1972 إلى 2012)، وقد توصلوا إلى ما يلي:

- وجود علاقة سببية بين الناتج المحلي للفرد وكل المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة.
- حصة الصادرات الزراعية هي الوحيدة فقط المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- مخرجات القطاع الزراعي هي الوحيدة التي بإمكانها التأثير على رفاهية الشعب النيجيري.
- النتائج المتوصل لها في هذه الدراسة تتماشى ونظرية "مراحل النمو لروستو" والتي تؤكد بان الزيادة في إنتاج القطاع الزراعي خلال المرحلة الأولى من مسار التنمية الاقتصادية للدولة، يصاحبها أيضا تأثير

للصادرات الزراعية على الصناعات التحويلية ونسبة مساهمة النفط بالنسبة لإجمالي الصادرات، وهو ما يعني أن تنمية القطاع الزراعي من شانه أن يدفع بنمو مشترك بين مختلف قطاعات البلد.

- دراسة Yeganah Morakabati, John Beavis & John Fletcher العام 2014،(Morakabati, Beavis, & Fletcher, 2014, pp. 415,434) تعتبر من بين الدراسات التي اهتمت بالتنويع الاقتصادي من خلال قطاع السياحة، إذ حاول الباحثون في ورقتهم البحثية إبراز الاستراتيجية الطويلة المدى لدولة قطر في تنويع صادراتها، و التخطيط لعدم اعتمادها على احتياطاتها من النفط والغاز باعتبارها موارد قابلة للنضوب. يركز Morakabati, Beavis & Fletcher تحليلهم من خلال تطوير الصناعات الخدمية، بما فيها ذلك التمويل والقطاعات القائمة على السياحة والمعرفة، ويضيف الباحثون في نفس السياق أنها تعتبر من الخيارات المعقولة أمام الدولة بالنظر إلى توفرها على رأس المال، وندرة الموارد خارج الطاقة، يرى الباحثون أن نجاح دولة قطر في جذب السياح كان محدودا نوعا ما بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها. أبرز الباحثون من خلال دراستهم التحليلية التحديات التي تواجه الدولة في لاستراتيجياتها للتنويع الاقتصادي من خلال السياحة، بما في ذلك ضرورة إنشاء صورة ملائمة، ووجهة قوية، مع ضمان سلامة الأشخاص وحرياتهم المدنية، واستقرارهم السياسي في منطقة لا تمتاز بهذه الخصائص (وهي من المخاطر الموجودة)، وقد خلص الباحثون في الأخير إلى ما أن هناك صلة قوية بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي.

بينما ينظر إلى أن دولة قطر هي وجهة آمنة للسياح، إلا أنها تفتقر إلى الجاذبية ولا تقع ضمن الوجهات المثيرة للزوار.

- دراسة Masuma Farooki& Raphael Kaplinsky العام 2014 (Farooki & Kaplinsky, 2014, pp. 103,113)، تدرس هذه الورقة العلاقة الموجودة بين السلع الأساسية والقطاعات الصناعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي قد توجد نظرا للارتباط المالي، الاستهلاكي، والإنتاجي الموجود بين هذين القطاعين(قطاع السلع الأساسية و القطاع الصناعي). تتم مناقشة الخيارات السياسية المتاحة في ظل هذه الروابط؛ والتي من شانها أن تعزز التنويع الصناعي بالنسبة للبلدان النامية الغنية بالموارد الطبيعية. انطلق الباحثان في دراستهما من مساهمة الباحث "Albert Hirschman" العام 1981 بخصوص الروابط الأساسية لتعزيز التنويع في القطاع الصناعي، وقد اقترح Hirschman ثلاث روابط رئيسية تتجه من قطاع السلع الأولية إلى القطاع الصناعي وهي:

- الروابط المالية: والتي تشمل ريع الموارد من السلع الأساسية كالضرائب على الشركات، العوائد والضرائب على المداخل في القطاع الحكومي، والتي من شانها تعزيز التنمية الصناعية في القطاعات الغير مرتبطة بقطاع السلع الأساسية.
- روابط الاستهلاك: يقصد بها أن الطلب على مخرجات القطاعات الأخرى، يزيد جراء الدخل المكتسب من قطاع السلع الأساسية.
- روابط الإنتاج: تشمل جميع الروابط؛ سواء تلك المتعلقة بسلع التجهيز، او تلك المتعلقة بمدخلات الإنتاج في قطاع السلع الأساسية (قطاع الموارد الطبيعية).

بينت الدراسة وجود ثلاث سياسات ملائمة لتطور الروابط السابقة الذكر وهي:

- سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي: نجد فيها كل ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، المهارات والنظام الوطني للابتكار، الاستقرار، سعر الصرف، والبنية التحتية.

- سياسات على المستوى المتوسط: ونجد فيها كل ما يتعلق بإعادة هيكلة التحالف الذي يشمل كل الفاعلين الأساسيين في القطاع من خلال إشراك سلاسل القيمة، وتحليلها على المستوى العالمي لكل قطاع، المشاركة مع الشركات العالمية بغية ربك استراتيجيات التنمية، وكذا تطوير استراتيجية انتقاء المصدر التكنولوجي، خلق نظام وطني للابتكار وتدعيم البنية التحتية، دون أن ننسى دعم القطاع بشكل خاص لتفادي كل الإخفاقات الممكنة في السوق الرئيسي، خاصة ما يتعلق بالمهارات والقدرات.
- سياسات على المستوى الجزئي: تضم كل ما يتعلق بتحسين مستوى الشركات، استراتيجيات المؤسسة، استراتيجيات سلسلة التوريد، دون ان ننسى تنمية عملاء المؤسسات.

➢ دراسة Ahmed Zain Elabidin Ahmed العام 2015 (Ahmed, 2015, pp. 47,57) من بين الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الإماراتي، حيث حول الباحث من خلالها التحقق مما إذا كانت استراتيجيات التنويع التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة كافية لإدارة التنمية الاقتصادية بها، باعتبارها من الدول التي تعتمد بشكل كبير على مداخلها من صادرات النفط، خصوصا مع عدم الاستقرار في أسعار هذا الأخير في الأسواق العالمية، وقد قام Ahmed Zain Elabidin Ahmed بفحص مساهمة القطاعات المتنوعة على أساس الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات أثناء و بعد الأزمة المالية العالمية خلال الفترة (من 2008 إلى 2012) باستخدام إجراءات التحليل الإحصائي، وقد توصل في الأخير إلى النتائج التالية:

- ساهم القطاع غير النفطي بنسبة 70 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي، وساهمت القطاعات الأربعة الأولى غير النفطية بنسبة 64 بالمائة في تكوين رأس المال الثابت.

- الاستثمار في قطاعات مختلفة بدلا من النفط كان من شأنه أن يحسن من أداء الاقتصاد الإماراتي بشكل كبير، ويعزز التنمية الاقتصادية.

➢ دراسة M Hazem Shayah العام 2015 (Shayah H. A., 2015, pp. 1,5)، تعتبر من بين الدراسات التي اهتمت بالاقتصاد الإماراتي أيضا، والبحث في كيفية تنويعه باعتباره يحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث منتجي النفط ، وتوضح الدراسة كيف أن الإمارات العربية المتحدة تعتبر من بين أكثر الدول العربية تنوعا، حيث أنها تحافظ على اقتصاد السوق الحر وذلك بالحد من القيود على أنشطة القطاع الخاص والتجارة الدولية وكذا تحركات رأس المال. استخدم M Hazem Shayah في دراسته الأسلوب التحليلي لعينة من البيانات (الواردات، الصادرات خارج النفط، وكذا إحصائيات عن إعادة التصدير)، خلال سنوات مختارة (من 2005 إلى 2011)، وقد بين من خلال بحثه أهم القطاعات خارج النقط، والتي من شأنها أن تلعب دورا هاما في التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لدولة الإمارات كالتجارة والسياحة، وقد خلص في الأخير إلى مدى الأهمية التي تكتسيها الصادرات غير النفطية بالنسبة للتنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

➢ دراسة Ankur Huria & Paul Brenton العام 2015 (Huria & Breton, 2015, pp. 1,29)، اهتمت هذه الدراسة بجانب آخر في تنويع الصادرات، وهو جانب الخدمات اللوجيستية ودوره في المبادلات التجارية وزيادة وتنويع الصادرات في ثلاث دول افريقية (إثيوبيا، تنزانيا، زامبيا)، خلال سنوات مختارة ما بين (2003،2013)، اتخذت الدراسة الطابع التحليلي معتمدة على تقرير البنك الدولي عن التصنيع الخفيف في إفريقيا لسنة 2011، وتحدث التقرير عن الأداء الضعيف للخدمات اللوجستية في التجارة، واعتبره احد القيود التي عاقبت بشكل خاص المصدرين الأفارقة الذين يعتمدون على

المدخلات المستوردة، مما جعلهم في معظم الأحيان غير قادرين على المنافسة. قام Huria & Brenton بتسليط الضوء على الأبحاث السابقة التي بينت بان الخدمات اللوجستية السيئة أضافت ما يقارب 10 بالمائة من تكاليف الإنتاج في ثلاث دول هي (إثيوبيا، تترانيا، زامبيا) عبر القطاعات الفرعية الخمسة للتصنيع الخفيف، حيث صنفت تلك الفرص على أنها الأكبر في إفريقيا.

في نفس السياق يضيف Huria & Brenton في تحليلهما أن لوجستيات التجارة السيئة تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي القضاء على ميزة تكلفة العمالة المنخفضة في إفريقيا، وتؤدي في غالب الأحيان إلى أوقات تسليم طويلة وغير موثوقة، وهو الأمر الذي يدفع بموردي الشركات المحلية غير الجادين إلى قيادة الشركات في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، لاسيما بالنسبة للتصنيع الخفيف. في الأخير خلص Huria & Brenton إلى انه يجب مراجعة التقدم المحرز في تحقيق تنويع الصادرات من خلال زيادة الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية الخفيفة، والبحث في الاتجاهات الحديثة من الصادرات الصناعية من الفئات الخمس التي تم تحديدها بأنها تتمتع بإمكانيات قوية في إفريقيا، كما بين Huria & Brenton مدى التقدم المحرز في تحسين الخدمات اللوجستية للتجارة في دول صحراء إفريقيا، مع التركيز على الدول الثلاث (دول العينة) إضافة دولتين أخريين هما كينيا وأوغندا.

- دراسة Joshua Sunday Riti, Happy Daniel Gubak & Dankumo Ali Madina العام 2016 (Riti, Gubak, & Madina, 2016, pp. 64,75)، تعد من الدراسات التي اهتمت بموضوع التنويع الاقتصادي في نيجيريا، باعتباره اقتصاديا أحاديا منذ الثمانينات؛ حيث تعرض للتهديد المستمر بسبب عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام في السوق الدولية. تعالج الورقة البحثية نمو القطاع الغير النفطي (القطاع الزراعي، الصناعي و الخدمات) ليكون بمثابة مفتاح لتنويع ولداء الاقتصاد

النيجيري، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثون أسلوب الانحدار الذاتي بالفترات الزمنية المتأخرة (ARDL)، مستعينين أيضا بنموذج السببية (Granger)، والتكامل المشترك (VECM) لتقدير معلمات المديين القصير والطويل، إضافة إلى اتجاه السببية للمتغيرات، تم الاستعانة بالبيانات الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN)، والمكتب الوطني للإحصاء، إضافة لمؤشرات التنمية العالمية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة (من 1981 إلى 2013)، وقد أكدت النتائج ما يلي:

- وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- أظهرت نتائج السببية لـــــــــــ Granger ان المكون الزراعي، ومكون التصنيع، وكذا مكون الاتصالات، كلها ذات دلالة إحصائية، ولها تأثير ايجابي في الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، حيث آن الزيادة بـــ 1 بالمائة في مكونات الزراعة والاتصالات رافقتها زيادات بـــــــــ 3,544 بالمائة، و10,377 بالمائة على التوالي.
- مكون التصنيع كان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، وهو مؤشر على الطبيعية الغير استكشافية وإهمال هذا القطاع للعديد من السنوات.
- آلية تصحيح الخطأ التي تظهر سرعة التعديل من المدى القصير إلى الطويل سالبة وذات دلالة إحصائية وتحوم حول 144,6 بالمائة من أجل الوصول إلى مسار النمو الصحيح.
- الزراعة والصناعة في المدى القصير وحدهما من تسببان النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال السنوات قيد الدراسة.

المبحث الثاني: التجارب الدولية السابقة

لعل من بين أشهر التجارب الدولية تجربة اندونيسيا وماليزيا، فقد تمكنا من التحول من دولتين تعتمدان على مواردهما الطبيعية، الى دولتين مصدرتين تنافسان أكبر القوى الاقتصادية في العالم. وسوف نحاول من خلال هذا الجزء التفصيل في كل تجربة على حدا.

1- تجارب دولية سابقة حول التنويع الاقتصادي

1- 1 التجربة الماليزية:

هي مملكة ماليزيا الاتحادية، يطلق عليها اختصارا اسم «ماليزيا »، عاصمتها كوالالمبور، لغتها الرسمية هي اللغة «الملاوية»، يسودوها النظام الملكي الدستوري الفيدرالي منذ تاريخ استقلالها في 31 أوت 1957 عن المملكة المتحدة، عملة ماليزيا هي «الرينغت الماليزي»، اما عن موقعها الجغرافي فهي دولة من دول جنوب شرق اسيا، تتربع على مساحة تقدر بـــ 329.847 كلم مربع، وهي من الدول الغنية بثروات طبيعية هامة كالغطاء الغابي، النفط والغاز الطبيعي، والمعادن أيضا، اما عن حدودها الجغرافية فسنوضحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2-1: خريطة ماليزيا والحدود الجغرافية لها

المصدر: https://www.google.com/search?q تاريخ الاطلاع: 2022/09/11 على الساعة 9:30

لقد تمكنت ماليزيا من تحقيق قفزة نوعية في مجال التصنيع على وجه الخصوص، لاسيما الصناعات الثقيلة في ظرف يعتبره المختصون ظرفا قياسيا، الأمر الذي أدى الى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل من 3913 دولار العام 2001 الى 10412,30 دولار العام 2020 (حسب احصائيات البنك الدولي)، وتعد ماليزيا في الوقت الراهن ثالث أغنى دولة في منطقة جنوب شرق اسيا؛ بعد كل من سنغافورة و بروناي، كما قام البنك الدولي بتصنيفها من بين الدول صاحبة الدخل المتوسط العالي، ولمعرفة سبب هذه الطفرة التي حدثت للاقتصاد الماليزي، سوف نقوم بتلخيص أهم السياسات والاجراءات التي بذلتها الدولة للوصول الى تنويع اقتصادها من خلال النقط التالية (مسعودي ، 2018، صفحة 239):

- عملت الدولة على انشاء مناطق حرة للتبادل التجاري.
- العمل على وضع ميكانيزمات واليات لدعم وتمويل الصادرات.
- تطوير المنتجات وتسويقها من خلال انشاء تعزيز البحث والتطوير.
- العمل على تطوير المنتجات التكنولوجية عن طريق استقطاب اليد العاملة المؤهلة ذات المهارة العالية وعقد عدة شراكات مع جامعات عريقة تمتاز بالتقنية العالمية.
- تشجيع الادخار خاصة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين.
- تطوير البنية التحتية، المرافق العمومية، واعطاء اهمية أكبر لقطاعات كالنقل، الطاقة والاتصالات، التي من شانها الدفع بالقطاع السياحي.
- خفض قيمة العملة الوطنية الماليزية، كخطوة لتشجيع الصادرات المحلية نحو الخارج.
- العمل المستمر على تطوير مهارات ومؤهلات العمال.

1- 2 التجربة الاندونيسية

تعتبر جمهورية اندونيسيا، او كما تعرف «اندونيسيا» اكبر أرخبيل في العالم حيث تضم حوالي508 17 جزيرة، منها 6000 جزيرة مأهولة، تحتل المرتبة الرابعة من حيث عدد السكان خلف كل من الصين، الهند، والو.م.أ، تقع جنوب اسيا وهي اكبر الدول الإسلامية من حيث التعداد، نظام الحكم فيها جمهوري، أي يتم تعيين الرئيس عن طريق الانتخاب، جاكارتا هي العاصمة السياسية للدولة، اهم جزرها «جاوة» التي يقطن بها حوالي 60 بالمائة من اجمالي السكان، عملتها هي «الروبية»، استقلت الجمهورية الاندونيسية العام 1945 وبالضبط في 17 من شهر اوت، تمتاز إندونيسيا بثرواتها الطبيعية كالبترول و القصدير، أما عن الحدود الجغرافية للبلد فسوف نوضحها من خلال الشكل الموالي.

الشكل 2-2: خريطة اندونيسيا والحدود الجغرافية لها

المصدر: https://www.google.com/search?q تاريخ الاطلاع:2022/09/11 على الساعة 11:30

يعتبر الاقتصاد الاندونيسي من أكبر اقتصاديات جنوب شرق آسيا، كم أنه عضو من مجموعة العشرين، ويمتاز الاقتصاد الاندونيسي بكونه اقتصاد مختلط بين القطاعين العام والخاص، ويعتبر القطاع الصناعي أهم قطاع اقتصادي في البلاد؛ بحيث يساهم بأزيد من 45 بالمائة في الناتج المحلي الاجمالي، ثم القطاع الخدمي بأزيد من 37 بالمائة، وأخيرا القطاع الزراعي بأزيد من 16 بالمائة نظرا لصعوبة ممارسة الزراعة في المنطقة (جزر)،

كانت اندونيسيا من البلدان المعتمدة اعتمادا شبه كلي على العائدات النفطية، ولكن مع تعاقب الأزمات، وعدم استقرار سعر هذا الاخير، انتهجت الدولة سياسات واستراتيجيات لتنويع اقتصادها وذلك من حلال ما يلي (مسعودي ، 2018، الصفحات 239,240):

- تحرير التجارة الخارجية.
- استحداث مناطق حرة للتجارة بغية جلب الاستثمارات الاجنبية.
- منح حوافز ضريبية للمستثمرين الاجانب والمحليين.
- التقليل من العوائق الجمركية والجمركية.
- الخفض التدريجي لقيمة العملة الوطنية بغية تشجيع ودعم الصادرات المحلية نمو الخارج.
- الاهتمام أكثر بقطاع التصنيع والتصدير نحو الخارج بأقل الاسعار من خلال تقليل التكاليف وخفض المعدل العام للأجور، الامر الذي اكسب المنتجات الاندونيسية ميزة نسبية في الاسواق العالمية.

2- تجربة الإمارات العربية المتحدة كتجربة عربية رائدة في التنويع الاقتصادي

من بين الدول التي سوف نعرض تجاربها في مجال التنويع دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ على الرغم من أن تجربتها هي تجربة حديثة في العالم العربي، إلا أنها خطت خطوات مهمة في سبيل تنويع اقتصادها، وتعتبر من بين الأفضل عربيا وإقليميا، سواء من خلال القطاع السياحي آو الخدمي، أو حتى من خلال استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة (المرتبة الأولى عربيا وإقليما و15 عالميا حسب مؤشر "كيرني" للثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2021)، وسوف نحاول إعطاء صورة شاملة حول هاته التجربة.

2-1 نبذة عن الإمارات العربية المتحدة

دولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة تقع جنوب غرب قارة أسيا، وبالضبط بالجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، لها حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الغرب حدود برية وبحرية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان، تمتلك شريطا ساحليا على الخليج العربي، وخليج عمان، تحتل موقعا استراتيجيا كونها تطل على مضيق هرمز؛ والذي يعد من أهم مراكز نقل النفط الخام في العالم (انظر الشكل رقم 01). يمكن اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة دولة صحراوية، حيث تغطي الصحراء أربعة أخماس من مسلحتها، والتي تبلغ مساحتها حوالي 600 83 كلم مربع، تتكون من سبع إمارات (أبو ظبي، عجمان، دبي، الشارقة، الفجيرة، رأس الخيمة، أم القيوين)، أكبرها إمارة أبو ظبي حيث تغطي 83 بالمائة من المساحة الإجمالية للدولة.

تم توحيد الإمارات السبع تحت لواء دولة اتحادية دستورية، عاصمتها أبو ظبي وفقا لقرار المجلس الأعلى للاتحاد العام 1996، على يد مؤسس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (رحمه الله)، الذي ظل يسع إلى توحيدها منذ العام 1968، إلى غاية الثاني من شهر ديسمبر 1971، وهو التاريخ التي بدأت فيه الإمارات العربية المتحدة عصرا جديدا يمتاز بالتطور والرقي في مختلف جوانب الحياة. اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، وهي مستعملة في كل المؤسسات والهيئات الحكومية داخل الدولة، وذلك عملا بالمادة رقم (7) من الدستور الإماراتي. الإسلام هو دين الدولة، مع السماح بممارسة الديانات والمعتقدات الأخرى داخل النطاق الجغرافي للدولة. حسب آخر الإحصائيات التي نشرها مركز الإحصاء الإماراتي، فقد بلغ عدد سكان الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2021 حوالي 9 مليون و800 ألف نسمة، منها 30% فقط هم سكان أصليين،

أي ما يعادل حوالي 2,7 مليون مواطن، وحسب نفس المركز يرشح عدد السكان إلى بلوغ حوالي 11 مليون نسمة العام 2030.

بالنسبة للاقتصاد الإماراتي؛ فانه يتميز بخصائص تميزه عن الاقتصاديات النامية الأخرى، واهم هذه الخصائص (إتباع نظام الاقتصاد الحر، العمالة الأجنبية الوافدة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، القطاع السياحي، الاعتماد على اقتصاد المعرفة).

الشكل رقم 2-3: خريطة الإمارات العربية المتحدة

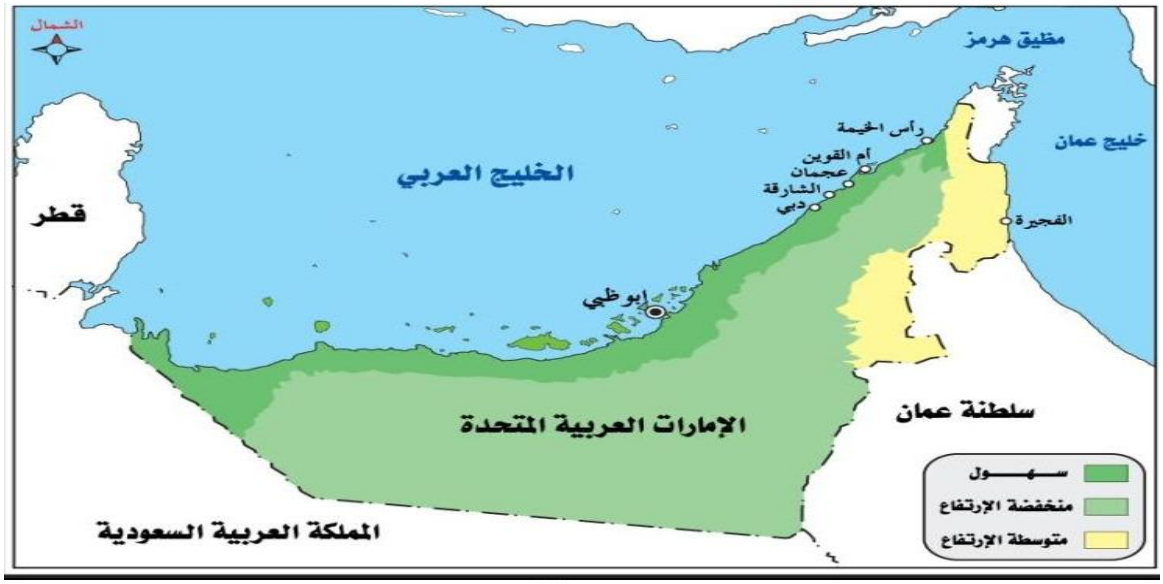

المصدر: https://sites.google.com/site/wwwuaeajmancom/z تاريخ الاطلاع:2022/02/06 على الساعة 11:53.

2-2 أهم المحاور الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

من بين أهم المحاور التي تنطوي عليها سياسة التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة نجد ما يلي:

- **الصناعة:** تعد من أهم القطاعات المعول عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي، حيث أطلقت الدولة الاستراتيجية الوطنية الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة "مشروع 300 مليار" كاستراتيجية حكومية

عشرية هي الأشمل من نوعها، بغية النهوض بالقطاع الصناعي، توسيع حجمه، ونطاقه، ليكون رافعة أساسية للاقتصاد الإماراتي (الاقتصادي، 2021).

- **الزراعة:** أولت الإمارات العربية المتحدة اهتماما بالغا بالقطاع الزراعي، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة محاصيل من جهة، وتصدير الجزء المتبقي نحو دول الجوار من جهة أخرى، وقد حققت نتائج جد ايجابية؛ من خلال توفير الثروة المائية و استغلالها على أساس علمي، وكذا إنشاء سدود ترابية، تنفيذ مشاريع الغابات و المشاتل، باعتبارها العمود الفقري للقطاع الزراعي(بوفنش، 2017، صفحة 218).
- **التجارة:** صنفت المنظمة العالمية للتجارة دولة الإمارات العربية المتحدة في احدث تقاريرها في المركز20 عالميا لقائمة الدول المصدرة للسلع، ونفس المرتبة للدول المستورد أيضا، المركز الثالث عالميا في إعادة التصدير، والمرتبة الأولى عربيا، لتصبح بذلك أهم سوق للصادرات و الواردات الساعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و الدول العربية (الاقتصادي، 2021).
- **السياحة:** يعتبر قطاع السياحة من بين أهم القطاعات التي تعمل على تعزيز التنويع الاقتصادي، إذ يساهم بنسبة 11,9 بالمائة في الناتج المحلي للدولة، أي ما يعادل 177 مليار درهم، وهي من العالية في العالم إذا ما قورنت بدول رائدة في مجال السياحة، وقد حازت الإمارات المرتبة الأولى إقليميا، و 33 عالميا من خلال مؤشر التنافسية السياحية العالمية (الاقتصادي، 2021).
- **الفضاء:** يعتبر من بين المجالات الجديدة التي تعول عليها الدولة لدعم التنويع الاقتصادي، إذ يعتبر قطاعا واعدا سواء على مستوى الخبرات، المعارف، العلوم، أو حتى الصناعات المتعلقة به، خصوصا بعد تأسيس وكالة الإمارات للفضاء العام 2014، وارتفاع حجم الاستثمارات إلى

أكثر من خمس مليارات دولار في مختلف أنشطة قطاع الفضاء في الدولة منذ 2014؛ أي منذ تأسيس الوكالة (الاقتصادي، 2021).

- **التكنولوجيا:** يعد اليوم من بين أبرز القطاعات المعول عليها لتعزيز التنويع الاقتصادي، قدمت الدولة تسهيلات من اجل رفع الاستثمارات في هذا القطاع.

تحتل الإمارات العربية المرتبة الرابعة عالميا في تطبيق خدمات الجيل الخامس تجاريا، وهي أول دولة في العالم تعين وزيرا للذكاء الاصطناعي، كما افتتحت أول جامعة في العالم متخصصة بالذكاء الاصطناعي، ويأتي اهتمامها بهذا القطاع في ظل مساعيها لتطوير قطاعات أخرى غير تقليدية على أساس تكنولوجي (الاقتصادي، 2021).

2-3 مراحل سياسة التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة

بعد اعتمادها شبه الكلي على العائدات النفطية خلال سبعينات وثمانينيات القرن الماضي، اتجهت الإمارات العربية المتحدة نحو سياسة لتنويع شامل لاقتصادها اعتمادا على القطاعات التي بيناها سابقا ابتداء من تسعينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، وتجلى ذلك من خلال تبني استراتيجية على مستوى الاتحاد تتمثل في رؤية الإمارات 2021، الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030، خطة دبي الاستراتيجية 2021، و رؤية الشارقة على المستوى المحلي (2021). وسنقوم بتوضيحها كما يلي:

- **رؤية الإمارات 2021** (Schiliro, 2013, p. 8) : تم إطلاقها العام 2007 و هي خطة استراتيجية تم تبنيها بهدف تحقيق نمو حقيقي خارج القطاع النفطي، حيث يجب أن لا تتجاوز مساهمته 20 المائة في الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى رفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الناتج المحلي،

إضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية، واعتماد المعرفة في بناء الاقتصاد، وقد تم تنفيذها على في إطار ثلاث مراحل (بوفنش، 2017، صفحة 220):

- **استراتيجية الحكومة في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2010**: أسست لمرحلة جديدة من العمل الحكومي بهدف مواكبة التغيرات الاقتصادية الحاصلة، وقد استهدفت في المقام الأول تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، كما ركزت على إتباع أفضل الممارسات بغية تحقيق الرخاء من جهة، وتعزيز المكانة الإقليمية والعالمية للدولة من جهة أخرى.
- **استراتيجية الحكومة في القترة الممتدة من 2011 إلى 2013**: تم وضعها بهدف تسهيل رؤية الإمارات 2021، وكان الهدف منها تطوير الاقتصاد المعرفي والتنافسي من خلال التركيز على الملكية الفكرية وتطوير البنية التحتية للدولة.
- **استراتيجية الحكومة في القترة الممتدة من 2014 إلى 2016**: تم من خلالها تحديد التوجهات المتوسطة المدى للحكومة في كل القطاعات، ثم تفصيلها إلى خطط تنفيذية للجهات الاتحادية المسؤولة عن التنفيذ.

➢ **خطة دبي 2021**: تم إطلاقها تحقيقا للأهداف التالية (المجلس التفيذي، 2021):

- تتناول الخطة من منظور الفضاء الحضري سواءً ما يتعلق بعناصر البنية التحتية من بيئة طبيعية ومشيّدة، طرق ووسائل مواصلات ،مصادر للطاقة وغيرها، أو ما يتعلق بشكل التجربة الحياتية التي يعيشها أفراد المجتمع من إماراتيين ومقيمين وزائرين سواءً في تفاعلهم فيما بينهم، أو في تفاعلهم مع عناصر البنية الحضرية والخدمات المرتبطة بها سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية، كما تتناول الخطة مستقبل المدينة

من منظور اقتصادي، ليس فقط باعتباره محرك التنمية و الوقود الذي يغذي المدينة ويدفع باتجاه تطورها المستمر، بل كذلك العامل الذي يجعل من المدينة محوراً في الاقتصاد العالمي لا يمكن تجاوزه.

- تناول الخطة أيضا مستقبل دبي من منظور الحوكمة الرشيدة، باعتبارها الآلية المؤسسية التي تضمن قيادة التنمية واستمرارها، وتعزيز رفاه الفرد والمجتمع وحفظ الأمن والنظام.

والشكل رقم 2-4 يعكس لنا النمو الحقيقي الكلي والقطاعي في إمارة دبي خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021:

الشكل رقم2-4: النمو الحقيقي الكلي والقطاعي في إمارة دبي من 2019 إلى 2021

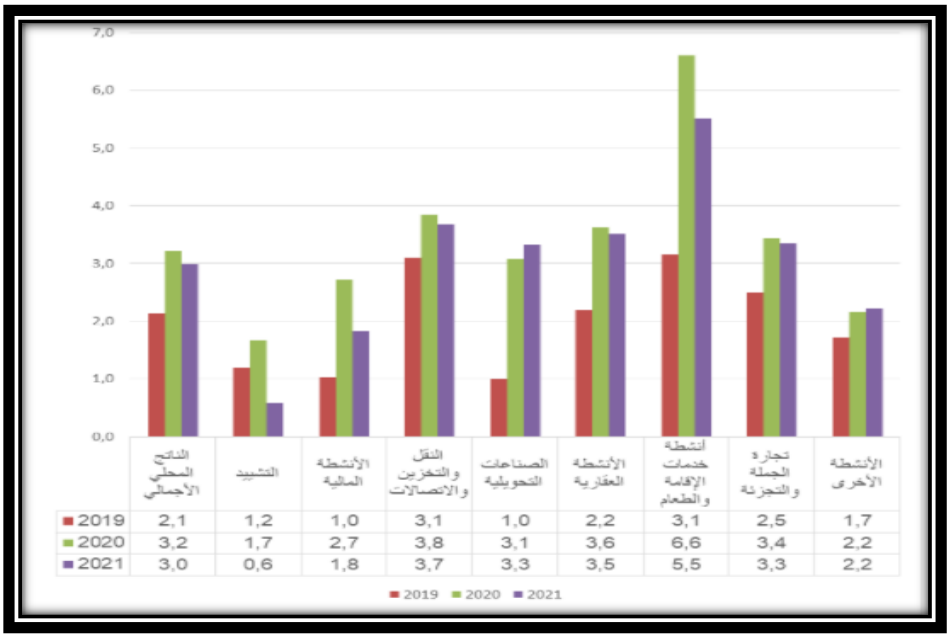

المصدر: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1334512 اطلع عليه يوم: 2022/02/07 على الساعة 18:00 مساء.

- **رؤية الشارقة 2021**: جاءت من اجل توحيد كل المجهودات و المبادرات، وكذا البرامج السياحية المستقبلية تحقيقا لأهداف مسطرة هي (بوفنش، 2017، صفحة 221):

- تحقيق نمو مستدام بالإمارة، وتطوير القطاع السياحي، عن طريق إتباع نهج متعدد الأوجه يأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة.
- الوصول إلى استقطاب 10 ملايين سائح سنة 2021، وذلك بالتزامن مع احتفالات دولة الإمارات باليوبيل الذهبي لتأسيسها.
- تعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية من خلال طرح باقات وعروض متميزة مصممة خصيصاً للعائلات.

- إتباع مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي بهدف تحسين تجربة السائح من خلال توفير حلول مبتكرة.
- تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية من خلال الشراكة والعمل التعاوني لتوفير المرافق السياحية ذات المستوى العالمي
- الترويج والتسويق الفعّال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الإمارة.

وحسب صحيفة البيان الاقتصادي، فان عائدات السياحة في الإمارات العربية المتحدة ارتفعت إلى 80 مليار درهم مع نهاية العام 2020، والجدول رقم 2-1 يوضح ذلك:

الجدول رقم 2-1: نمو عائدات السياحة في الإمارات خلال الفترة (2016-2020)

السنة	الاستثمارات	العوائد	عدد السياح (بالمليون)	الإنفاق (مليار درهم)	الوظائف الجديدة (بالألف)
2016	28.2	67.6	15.8	99	21
2017	30.1	71.5	16.9	104	23
2018	32.1	75.5	18.0	110	23
2019	34.3	80.0	19.4	116	24
2020	36.6	85.0	20.6	122	25
المجموع	161	380	91	550	117

المصدر: https://www.albayan.ae/economy/local-market/2016-03-28-1.2604765 اطلع عليه في:2022/02/08 على الساعة 10:17 صباحا.

- **رؤية الإمارات 2030**: تنطوي على عدة استراتيجيات تخص الاتحاد، وسوف نستعرض أهم الخطوط العريضة التي جاءت فيها كما يلي (حكومةالامارات، 2020):

- **استراتيجية دبي للتنقل الذكي ذاتي القيادة:** تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل 25 بالمائة من إجمالي وسائل النقل في دبي إلى وسائل ذاتية القيادة بحلول العام 2030، من المنتظر أن تحقق هذه الاستراتيجية عائدات اقتصادية سنوية، من مختلف القطاعات تساوي 22 مليار درهم، وذلك نتيجة خفض تكاليف النقل بنسبة 44 بالمائة (900مليون درهم)، والتقليل من انبعاث الكربون بخفض التلوث البيئي بنسبة 12 بالمائة (1,5 مليار درهم)، وكذا التقليل من الحوادث المرورية بنسبة 12 بالمائة (توفير 2 مليار درهم سنويا)، زيادة على ذلك سوف تساهم هذه الاستراتيجية في رفع إنتاجية الأفراد بنسبة 13 بالمائة، تجنب هدر 396 مليون ساعة على الطرقات سنويا في وسائل نقل تقليدية، والتقليل من اللجوء إلى المواقف بنسبة 20 بالمائة (توفير 18 مليار درهم من خلال رفع كفاءة قطاع النقل في دبي بحلول العام 2030).

ترتكز استراتيجية دبي للتنقل الذكي على أربعة محاور رئيسية هي: الأفراد، التكنولوجيا، السياسات والتشريعات، والبنية التحتية، وسوف تطبق من خلال القطاعات الرئيسية المحددة وهي: المترو، الحافلات، وسيارات الأجرة.

- **استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد:** في أبريل 2016، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، استراتيجية دبي للطباعة ثلاثية الأبعاد ، و تهدف هذه المبادرة إلى استغلال التكنولوجيا لخدمة الإنسانية، وتعزيز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ودبي كمركزً رائدً على مستوى المنطقة والعالم إذ تعتزم دبي طباعة 25% من المباني بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد بحلول عام 2030 (حكومةالامارات، 2020).

- **خطة النقل البري الشاملة لأبو ظبي:** يمثل الهدف الرئيسي منها في توفير نظام نقل عالمي متميز ومستدام، ويواكب السياق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للإمارة.

تتضمن خطة النقل البري الشاملة مجموعة متكاملة من إجراءات خفض انبعاث الكربون والاستدامة، منها (حكومةالامارات، 2020):

* إنشاء بنية تحتية ضخمة للنقل العام تعمل بتقنيات طاقة متجددة رائدة عالمياً وأنواع بديلة من الوقود.
* إيجاد نظم مبتكرة مثل حافلات الخدمة الشخصية السريعة (PRT) والتي تستمد الطاقة اللازمة لتشغيلها من أشعة الشمس التي تتميز بها الدولة.
* الالتزام بخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون في جميع جوانب النقل بدءاً من مراحل التصميم ومروراً بالإنشاء وانتهاءً بالتشغيل.

* الالتزام بتشجيع السير واستخدام الدراجات واحترام البيئة الطبيعية.

- **استراتيجية إدارة حركة التنقل لإمارة أبو ظبي:** تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة التالية (حكومةالامارات، 2020):

* لتشجيع على تغيير السلوكيات نحو زيادة استخدام وسائل التنقل المستدامة، وضع إطار عمل لخطط إدارة حركة التنقل المحددة حسب الموقع في إمارة أبو ظبي.
* تحسين عملية وصول جميع الأفراد والمؤسسات إلى وسائل النقل العام من خلال تحسين أوضاع وسائل النقل المستدامة.
* تلبية احتياجات التنقل من خلال استخدام وسائل النقل الحالية والمخطط لها والبنية التحتية للنقل البري على نحو أكثر كفاءة وتكاملاً.
* الحد من الكثافة والاختناقات المرورية من خلال تغيير أساليب التنقل من رحلات المركبات الخاصة إلى اعتماد وسيلة نقل أكثر كفاءة واستدامة.
* استحداث شبكة للنقل العام تتسم بفعاليتها وتعدد وسائلها وتعمل على تسهيل سبل الترابط والتشغيل البيئي لشبكات التنقل المصاحبة لها، زيادة الفعالية الاقتصادية لمنظومة النقل بصورة عامة.

يوضح لنا الشكل رقم 2-5 مختلف وسائل النقل والتحسينات المتوقعة بحلول العام 2030 بالعاصمة أبوظبي.

الشكل رقم 2-5: مختلف وسائل النقل والتحسينات المتوقعة بحلول العام 2030

المصدر: دائرة النقل، "خطة النقل البري الشاملة لإمارة أبو ظبي: رؤية مستقبلية للنقل"، الطبعة الأولى، مارس2009.

➢ **الرؤية البيئية لأبو ظبي 2030**: تهدف الرؤية لصون وتعزيز التراث الطبيعي لإمارة أبوظبي، مع القيام بدور إقليمي رائد في مجال كفاءة استخدام الموارد، والمساهمة بتحسين نوعية الحياة للجميع، وذلك من خلال خمس مجالات هي (حكومةالامارات، 2020):

- لتغير المناخي: تقليل آثار التغير المناخي.
- تنقية الهواء وتقليل التلوث الضوضائي والمساهمة في تحقيق ظروف معيشية صحية وآمنة.
- الموارد المائية: كفاءة الإدارة والمحافظة على الموارد المائية.
- التنوع البيولوجي والموائل والتراث الطبيعي: المحافظة عليه للحاضر والمستقبل.
- إدارة النفايات: تعزيز القيمة المضافة من خلال تدفقات الموارد المحسنة وإدارة النفايات.

➢ **خطة أبو ظبي 2030**: تم إعداد ها من قبل مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني ، وتعمل الخطة على إرساء رؤية واضحة المعالم للاستدامة بالإمارة، وتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية ، وتطوير المجتمع والارتقاء به، والترويج لنمط جديد من التفكير يهدف إلى تعزيز مكانة الإمارة، ورؤيتها بعيدة المدى (حكومةالامارات، 2020).

تطرح الخطة حلولاً مفاهيمية لتطوير الإمارة خلال ربع القرن الثاني، وتتناول معالجة مسائل رئيسية تشمل (حكومةالامارات، 2020):

- البيئة
- استخدام الأراضي
- النقل والمواصلات
- الأراضي الفضاء
- المدينة العاصمة

➢ **الرؤية الاقتصادية لإمارة أبو ظبي 2030**: تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق ما يلي (بوفنش، 2017، الصفحات 220,221):

- بناء اقتصاد قوي مستدام مبني على الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتوسيع الشركات الوطنية.
- زيادة تفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تطوير البنية التحتية بما يخدم ويدعم النمو الاقتصادي المتوقع.
- تبني سياسات مالية منضبطة، قادرة على الاستجابة للدورات الاقتصادية.

- ضرورة السيطرة على معدلات التضخم من اجل إرساء بنية مرنة للأسواق المالية والنقدية.
- العمل الجاد من اجل إحداث تحسينات ملموسة في سوق العمل(الكفاءة).

وحسب مركز الإحصاء لأبوظبي، فقد شهدت الأنشطة غير النفطية نموا موجبا منذ 2013، الأمر الذي يدل على نجاعة الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الاتحاد، حيث وصل النمو إلى 13,8 بالمائة العام 2018، وهو ما يبينه الشكل رقم 2-6.

الشكل رقم 2-6: التطور في الناتج المحلي لإمارة أبوظبي لعامي 2017 و 2018

المصدر: مركز الإحصاء أبو ظبي، تم الاطلاع عليه في:2022/02/08 عل الساعة 10:40.

https://www.scad.gov.ae/ar/pages/statistics.aspx?topicid=37

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف الأدبيات التجريبية السابقة، حول موضوع بحثنا، ألا وهو موضوع التنويع الاقتصادي في الدول وفيرة الموارد الطبيعية، أي الدول التي تعتمد على مداخيلها المتأتية من موردها الطبيعي، وحاولنا قدر الإمكان الإلمام بكل جوانب الموضوع، من خلال التطرق لدراسات مختلفة حول لعنة الموارد الطبيعية، تنويع الصادرات، وكذا القطاعات التي من شانها أن تعزز التنويع الاقتصادي في تلك البلدان. كما تعرفنا أيضا على أهم محددات التنويع الاقتصادي، المتغيرات الاقتصادية، الجغرافية، وحتى الخلفيات السياسية والمؤسسية وما لها من أهمية في تعزيز (أو عرقلة) مسار التنويع الاقتصادي.

اختتمنا فصلنا بالإشارة إلى تجارب رائدة في العالم كتجربة اندونيسيا وماليزيا، ووقفنا على اهم السياسات و الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولتين لتنويع اقتصاداتهما على الرغم انهما من بين الدول الوفيرة الثروات الطبيعية، والتي من أهمها النفط والمعادن، ثم انتقلنا تجربة الإمارات العربية المتحدة، كاهم تجربة في الوطن العربي وحاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء على مختلف الخطط والاستراتيجيات التي تم وضعها من قبل الاتحاد في سبيل تحقيق تنويع اقتصادي في الدولة، و هي تجربة يجب أن يحتذي بها لما حققته من نتائج إيجابية وملموسة خلال السنوات الأخيرة.

الفصل الثالث
دراسة قياسية لحالة الدول العربية المصدرة للنفط

مقدمة الفصل

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي، مرورا بضبط المفاهيم حول الريع ونقمة الموارد الطبيعية، وبعد أن وجدنا تداخل واضح بين وفرة الموارد الطبيعية والتنويع الاقتصادي بناء على الدراسات التجريبية التي اشرنا إليها من خلال الفصل الثاني، وكذا تداخل المحددات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية مع التنويع الاقتصادي، كان لابد لنا في هذا الفصل من الدراسة محاولة قياس العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي، وأهم محدداته في عينة الدراسة والمتمثلة في مجموعة من الدول العربية المصدرة للنفط وهي (الجزائر، ليبيا، مصر، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، سلطنة عمان و اليمن)، وهي عينة مكونة من 11 دولة نفطية بامتياز.

وسوف نحاول إبراز هذه العلاقة من خلال ثلاث أجزاء:

- الجزء الأول سوف نخصصه لتحليل الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، من خلال الوقوف على المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام لكل دولة.

- الجزء الثاني سوف نخصصه من اجل الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بالجانب القياسي التي سوف نتبعه في تحليلنا لدول العينة.

- أما عن الجزء الثالث فسوف يخصص من أجل بناء العلاقة بين التنويع واهم محدداته في ظل اعتماد دول العينة على موردها الطبيعي.

المبحث الأول: تحليل الهيكل الاقتصادي لدول العينة

لم يكن التنويع الاقتصادي بمثابة استراتيجية جديدة بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، بل كان هدفا من بين أهداف السياسة الاقتصادية لها منذ عقود طفرة الازدهار الأولى التي ظهرت خلال سبعينات القرن الماضي، وقد أملته كل البلدان خوفا من الوصول إلى مصير محتوم من نضوب هذه الثروة بمرور الزمن هذا من جهة، ومن جهة أخرى رغبتها في الخروج من اقتصاديات تقليدية، وتجاوزها نحو اقتصاديات حديثة بمنأى عن القطاع النفطي، لاشك أن الكثير من الاقتصاديين المهتمين بالشأن العربي لاحظوا أن الدول العربية المصدرة للنفط اتجهت خلال العشرين سنة الماضية نحو تبني استراتيجيات جديدة في تنويع اقتصاداتها بغية التغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي التي كان نتيجة للاعتماد الشبه كلي على الإيرادات النفطية، وعدم استقرار أسعار هذه المادة (النفط) في الأسواق العالمية، خصوصا وان معظم الدول العربية شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي خلال السنوات الماضية، كالربيع العربي في تونس ومصر، الإطاحة بحكم الرئيس معمر القذافي في ليبيا، و الرئيس صدام حسين في العراق، دون أن ننس الحراك الشعبي مؤخرا في الجزائر شهر فبراير من العام 2019، كلها عوامل أثرت على توجهات الدول العربية، بالتقليل من الاعتماد على مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، النهوض بالقطاعات الغير النفطية، تقليص دور القطاع الحكومي، وتشجيع القطاع الخاص للدخول في النشاط الاقتصادي بصورة أكثر فعالية.

1- تحليل البيانات الخاصة بدول العينة

إن تحليل الهيكل الاقتصادي لأي بلد ليس بالأمر البسيط أو السهل، إذ يتميز كل اقتصاد أو كل بلد بخصائص تميزه عن الاقتصاد الآخر أو البلد الآخر، ولكن هذه الاختلافات أو التباينات لا تمنعنا من محاولة تركيز تحليلنا الاقتصادي على أهم الجوانب التي من شانها إعطاء صورة أو فكرة واضحة حول الوضعية الاقتصادية للدول العربية، التي قد تكون متشابهة نوعا ما في العديد من هذه الدول.

إن اختيارنا لهذه الدول لم يكن محل الصدفة، بل كان نتيجة الإحصائيات العالمية المنشورة عن دول العينة، والمشجعة للخوض في دراسات تجريبية حولها وهو ما سوف يوضحه لنا الجدولين رقم 3-1 ورقم -2 3 كما يلي:

الجدول رقم 3-1: الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام لدول العينة (مليار برميل/نهاية السنة)

السنوات / الدول	2016	2017	2018	2019	2020
الإمارات	97,80	97,80	97,80	97,80	107,00
البحرين	0,12	0,10	0,09	0,10	0,09
الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20
السعودية	266,21	266,26	267,03	258,60	261,60
العراق	148,40	147,22	148,40	148,40	148,40
قطر	25,24	25,24	25,24	25,24	25,24
الكويت	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50
ليبيا	48,36	48,36	48,36	48,36	48,36
مصر	3,39	3,33	3,19	3,15	3,11
عمان	4,74	4,74	4,74	4,79	4,79
اليمن	2,67	2,67	2,67	2,67	2,67

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي 2021 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

(**ملاحظة**: بالنسبة لقطر وليبيا فبيانات 2020 هي بيانات تقديرية).

إذا ما أمعنا في معطيات الجدول أعلاه، سوف نجد أن الدول العربية المختارة، هي دول تمتلك احتياطات تفوق 50 بالمائة، حيث صدر في التقرير الإحصائي للعام 2021 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

(أوابك)*، انها تملك مجتمعة ما يفوق 700 مليار برميل نهاية العام 2020، من احتياطي عالمي بلغ 1336 مليار برميل نهاية نفس العام (2020).

تساهم دول العينة في الإنتاج العالمي للنفط بنسب مهمة وهو ما سوف يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم 3-2: إنتاج النفط الخام من إجمالي الإنتاج العالمي (%)

السنوات / الدول	2016	2017	2018	2019	2020
الإمارات	3,86	3,47	3,45	3,51	3,42
البحرين	0,25	0,23	0,22	0,22	0,24
الجزائر	1,28	1,16	1,11	1.10	1,03
السعودية	13,12	11,64	11,28	11,27	11,33
العراق	5,21	5,22	5,05	5,26	4,92
قطر	0,82	0,71	0,69	0,68	0,74
الكويت	3,69	3,16	3,14	3,08	3,00
ليبيا	0,49	0,95	1,09	1,26	0,48
مصر	0,71	0,63	0,62	0,60	0,62
عمان	1,14	1,05	1,00	0,97	0,94
اليمن	0,03	0,08	0,11	0,11	0,12

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي 2021 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

(ملاحظة: بالنسبة لقطر، وليبيا فبيانات 2020 هي بيانات تقديرية).

*هي كل دول العينة المختارة، إضافة إلى (تونس، المغرب، موريتانيا، السودان، سوريا والأردن)، أي المجموع 17 دولة عربية، غير أن الدول التي قمنا باستثنائها، لا تملك احتياطات كبيرة من النفط (تونس تملك 0,43، موريتانيا 0,02، السودان 1,50، أما المغرب و الأردن فاحتياطاتهما معدومة خلال إحصائيات السنوات الخمسة المذكورة أعلاه).

إذن، من خلال عملية جمع بسيطة لمساهمة دول العينة في الإنتاج العالمي، سوف نجد أن هذه الدول الإحدى عشر مجتمعة ساهمت في الإنتاج العالمي في نهاية العام 2020 بنسبة تقارب ال 27 بالمائة، أي أنها تساهم بنسبة تفوق ربع الإنتاج العالمي. أما عن نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات، وكذا من الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة فسنبينه من خلال إحصائيات العام 2020 والمبينة في الجدول رقم 3-3.

الجدول رقم3-3 : إحصائيات مختلفة لدول العينة خلال العام 2020 (مليون دولار أمريكي)

الإحصائيات / الدول	قيمة صادرات النفط الخام (2020)	إجمالي الصادرات (2020)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (2020)	نسبة (%)صادرات النفط الخام إلى أجمالي الصادرات	نسبة (%) صادرات النفط الخام إلى GDP
الإمارات	38,967	412,260	360,681	9,45	10,80
البحرين	2,572	14,355	34,539	17,92	7,45
الجزائر	7,326	34,571	153,633	21,19	4,77
السعودية	106,367	259,208	700,118	41,03	15,19
العراق	41,756	46,829	154,592	89,17	27,01
قطر	6,325	72,935	146,401	8,67	4,32
الكويت	30,965	81.282	102,929	38,09	30,08
ليبيا	3,980	7,770	21,682	51,22	18,35
مصر	1,367	30,633	363,092	4,46	0,00003
عمان	11,699	38,723	92,111	30,21	12,70
اليمن	---	24	26,672	---	---

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي 2021 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

(ملاحظة: الخانات التي تحتوي على نقط --- هي بيانات غير متوفرة).

بملاحظة بسيطة لمعطيات الجدول أعلاه (الجدول رقم 3-3) نستخلص أن هناك تراجع في نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الصادرات الإجمالية خصوصا بالنسبة لدولتي، الإمارات العربية المتحدة (9,45 %)،

وقطر (8,67 %)، ولعل تفسير ذلك يكمن في توجه دول الخليج العربي، خاصة قطر والإمارات العربية المتحدة نحو مخططات استراتيجية لتنويع اقتصاداتها (رؤية قطر 2030، ورؤية الإمارات 2030: وهي رؤى شاملة للتنمية في كل المجالات)، إذ كانت النسبة ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، العراق (89,17 %)، ليبيا (51,22 %)، السعودية (41,03 %)، الكويت (38,09 %)، عمان (30,21 %) و الجزائر (17,92%)، التي كانت النسب بها مهمة على الرغم من تداعيات جائحة كورونا (Covid 19) على الصادرات النفطية لهذه الدول خاصة، وعلى الاقتصاد العالمي عامة؛ أين توقفت عجلة الاقتصاد وشلت تماما خلال تلك السنة، واعتبرت سنة 2020 سنة تاريخية (حيث تحول سعر خام غرب تكساس لأول مرة إلى السالب) ،أما عن الدول المتبقية فالنسبة لليمن فإنها لم تسلم من الصراعات السياسية الداخلية والحركات الانفصالية كما أن إحصائيات العام 2020 كانت جد ناقصة عن دولة اليمن، أما مصر (4,46 %) فلم تكن أفضل حالا من الدول الأخرى جراء الجائحة في تلك السنة، إذ توقفت المداخل السياحية التي كانت تمثل حوالي 12 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي المصري، لكن الدولة تفطنت وقامت بالعديد من الإصلاحات (كتخفيض سعر الفائدة الأساسية من قبل البنك المركزي المصري، تعويم سعر الصرف للتخلص من المبالغة في قيمة الجنيه المصري، تنوع نسبي للاقتصاد المصري في فترة الإغلاق)، إضافة إلى كل الأسباب التي ذكرناها سابقا يجب عدم تجاهل أن من بين هذه الدول دول مصدرة للغاز الطبيعي أيضا بل و بعضها عضو كذلك في منتدى الدول المصدرة للغاز(Gas Exporting Countries Forum) ومن بينها (الجزائر، مصر، ليبيا، قطر، عمان و العراق)، أي أن هناك صادرات أخرى من الموارد الطبيعية لهذه الدول و المتمثلة في الغاز الطبيعي.

بالنسبة لمساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الناتج المحلي، كانت النسب متقاربة على العموم، ماعدا الكويت والعراق اللتان كانت بهما النسب مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى (30 % و27 %) على التوالي،

ويرجع ذلك الى الأسباب التي قمنا بشرحها سابقا. ولكي نتمكن من المقارنة بصفة موضوعية ارتأينا اخذ نفس البيانات في الجدول أعلاه (الجدول رقم 3-3)، مع تغيير السنة ليتسنى لنا مقارنة النسب خصوصا أن سنة 2020 شهدت جائحة مست كل المعمورة، إذن سوف نستعرض البيانات لسنة 2015 في الجدول الموالي.

الجدول رقم 3-4: إحصائيات مختلفة لدول العينة خلال العام 2015 (مليون دولار أمريكي)

الإحصائيات / الدول	قيمة صادرات النفط الخام (2015)	إجمالي الصادرات (2015)	الناتج المحلي الإجمالي GDP (2015)	نسبة (%) صادرات النفط الخام إلى أجمالي الصادرات	نسبة (%) صادرات النفط الخام إلى GDP
الإمارات	50,344	300,479	375,230	16,75	13,42
البحرين	3,069	13,882	32,341	22,11	9,49
الجزائر	13,804	34,796	181,712	39,67	7,60
السعودية	140,358	203,689	653,219	68,91	21,49
العراق	48,924	49,403	143,413	99,03	34,11
قطر	9,728	77,971	166,510	12,48	5,84
الكويت	44,642	54,121	116?924	82,49	38,18
ليبيا	2,502	10,200	20,655	24,53	12,11
مصر	2,148	21,852	332,162	9,83	0,65
عمان	15,041	35,686	70,255	42,15	21,41
اليمن	401	510	24,041	78,63	1,67

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات البنك الدولي متوفرة على الموقع التالي:

www.data.albankaldawli.org

-World Statistics Pocketbook 2020 edition (United Nations, New York 2O2O)

(ملاحظة: الخانات التي تحتوي على نقط --- هي بيانات غير متوفرة).

نلاحظ من المعطيات المتوفرة لدول العينة في العام 2015 أنها بيانات فعلا مفسرة للوضعية التي شهدتها الدول العام 2020 جراء الجائحة، أي أن كل الدول تقريبا تراجعت فيها نسب مساهمة مداخل النفط في إجمالي الصادرات (اليمن لم تتوفر لنا بيانات 2020 من أجل المقارنة)، فالعراق مثلا قدرت النسبة به

بـــــــــ (99,03 %) وهي الأعلى من بين الدول، وانخفضت إلى (89,17 %)، وهي نفس وضعية الدول الأخرى على غرار عمان، السعودية، الجزائر و الكويت، أي أن تحليلنا السابق للمعطيات كان صحيحا، وجائحة كورونا كان لها الأثر البالغ على صادرات هذه الدول من النفط، نظرا للغلق الكلي الذي شهده العالم في تلك السنة. أما عن مساهمة المداخل النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة، فهي أيضا شهدت تراجعا من خلال الأرقام المسجلة في الجدول ولنفس الأسباب المذكورة سابقا.

إذن بعد استعراضنا لبيانات الدول محل الدراسة وتحليلها مجتمعة، نستنتج انه لا يمكننا استخلاص درجة التنويع/أو التركيز لهذه الدول بناء على بيانات مجمعة، لذلك سوف نقوم بتوسيع نطاق تحليلنا من خلال الوقوف على الجوانب والخصائص الاقتصادية لكل بلد على حدا من خلال الجزء الثاني من التحليل الذي سوف يأتي كما يلي:

2- خصائص اقتصاديات دول العينة المدروسة

2-1 دول العينة المتواجدة في القارة الإفريقية

لدينا ثلاث دول هي: الجزائر، ليبيا ومصر.

- **الجزائر**

تتمتع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بموقع استراتيجي متميز، فهي تعتبر بوابة إفريقيا، إذ تقع شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الشرق تونس وليبيا، من الجنوب مالي والنيجر، من الغرب المغرب وموريتانيا، تتربع على مساحة 2.381.741 كيلومتر مربع، ما جعلها تتوفر على ثروات طبيعية هائلة من بينها البترول و الغاز الطبيعي، اللذان تم اكتشافهما و إنتاجهما في العام 1956 (أوابك، 2021، صفحة 3). تملك الجزائر احتياطي من النفط الخام قدر بـــــــــ 12,20 مليار برميل نهاية العام 2020، ومع تزايد عدد السكان والذي بلغ حسب أخر إحصائيات للعام 2020: 43.850 ألف

نسمة (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، ومع الخوف من نضوب الثروات الباطنية التي حباها الله بها، حاولت الجزائر تنويع اقتصادها منذ سبعينات القرن الماضي، وذلك بتبني العديد من الخطط التنموية بدء بالقطاع ألفلاحي بعد استقلالها مباشرة في 1962، مرورا بتشييد مصنع الحديد و الصلب الذي يعتبر اكبر صرح اقتصادي شيد في البلاد بنهاية العام 1969، وصولا إلى إعطاء الدفع للصناعات الثقيلة خلال سنوات السبعينات.

وترسخت القناعة بضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية العام 1986، وهي الأزمة التي دفعت البلاد إلى الدخول في النفق المظلم للاستدانة الخارجية في إطار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتمت الاستدانة فعلا من صندوق النقد الدولي، وبدأت الدولة الجزائرية آنذاك في تطبيق جملة من الإصلاحات استمرت حتى مع مطلع القرن الحالي، خصوصا وقد عرفت البلاد نوعا من البحبوحة المالية جراء الانتعاش في أسعار النفط، الأمر الذي من شأنه مساعدة الحكومة في بعث قطاعات أخرى جديدة للخروج من التبعية للريع النفطي، وسوف نستعرض حصص مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2020) في الشكل رقم 3-1.

بملاحظة معمقة لمعطيات الشكل أدناه، يتضح لنا أن نسبة المساهمة الأكبر حضي بها **قطاع الخدمات** بمعدل يفوق 48 بالمائة في السنوات المختارة، وهي نسبة جد مهمة، ويعود ذلك إلى المجهودات المبذولة من طرف الحكومات الجزائرية المتعاقبة في سبيل تشجيع الاستثمارات في قطاع الخدمات لا سيما قطاع الاتصالات في تلك الفترة؛ وبالخصوص قطاع الهاتف النقال (الجيل الثالث، ثم الجيل الرابع، ومشروع الجيل الخامس طور الإنجاز)، والذي يشهد تنافس 3 متعاملين اقتصاديين في السوق الجزائرية، زيادة على الشركة العمومية للاتصالات للهاتف الثابت، ظف على ذلك ظهور العديد من الشركات الخاصة المستثمرة في قطاع التأمينات، وغيرها من خدمات البيع بالجملة والتجزئة.

الشكل رقم 3-1: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

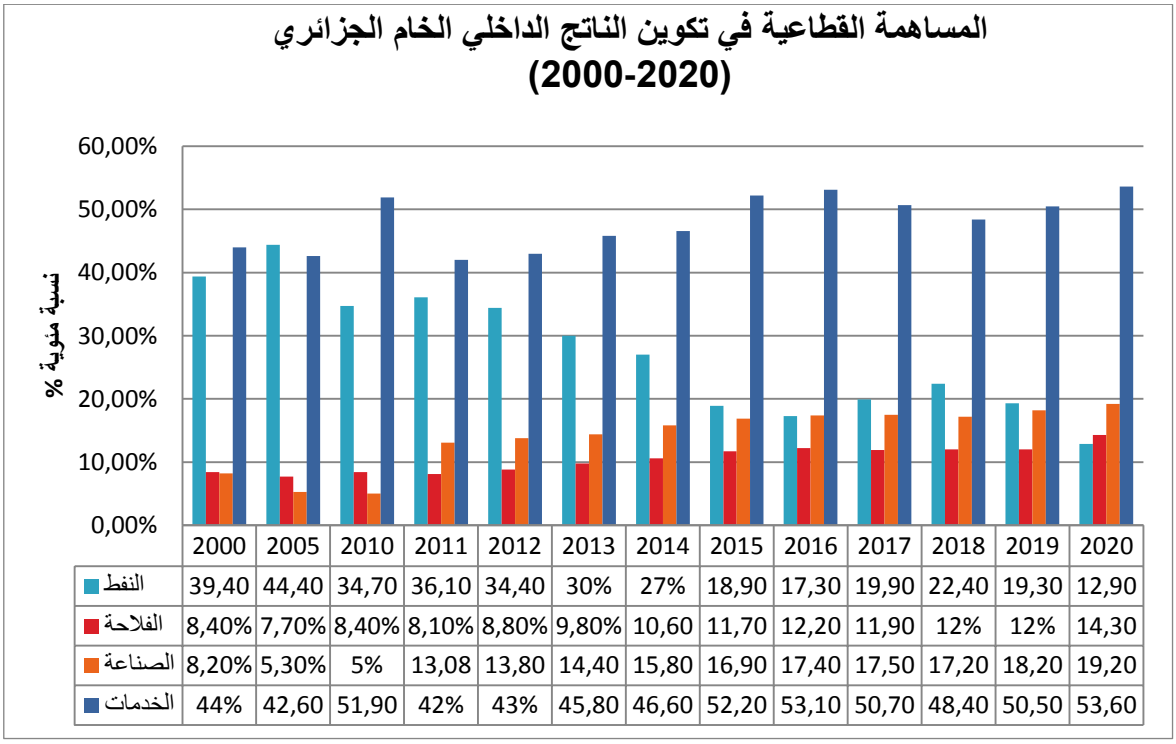

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	39,40	44,40	34,70	36,10	34,40	30%	27%	18,90	17,30	19,90	22,40	19,30	12,90
الفلاحة	8,40%	7,70%	8,40%	8,10%	8,80%	9,80%	10,60	11,70	12,20	11,90	12%	12%	14,30
الصناعة	8,20%	5,30%	5%	13,08	13,80	14,40	15,80	16,90	17,40	17,50	17,20	18,20	19,20
الخدمات	44%	42,60	51,90	42%	43%	45,80	46,60	52,20	53,10	50,70	48,40	50,50	53,60

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

-Algeria :Selected ssues and statistical appendix , IMF country report n°04/31, 2004, p41.

- Algeria :Selected ssues and statistical appendix , IMF country report n°08/102, 2008, p5.

- Algeria :Selected ssues and statistical appendix , IMF country report n°12/21, 2012, p5.

-بنك الجزائر "التقرير السنوي 2018"، التطور المالي و النقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص 150.

-بنك الجزائر "النشرة الإحصائية الثلاثية"، رقم 52، ديسمبر2020، ص 26.

ساهم قطاع النفط بدوره بنسبة تجاوزت 27 بالمائة، وهي نسبة تفوق الربع، لذا فهي تبق مقلقة خصوصا إذا ما تعمقنا في أسباب انخفاضها ؛ حيث بدأت نسبة المساهمة تقل بحلول العام 2014، وذلك راجع لازمة النفط التي شهدها العالم في النصف الثاني من ذات السنة، أين فقدت أسعار النفط أكثر من 60 بالمائة من قيمتها، واستمرت الأزمة إلى نهاية السنة، إذن الانخفاض لم يكن جراء سياسات معينة طبقتها الدولة الجزائرية مستهدفة من خلالها الاقتصاد الوطني بغية التنويع، ولكن كان نتيجة حتمية لأزمة عالمية، و لم يكن الحال في 2015 أفضل منه في العام 2014، بل عادت الأزمة للظهور منتصف العام 2015، وهو ما يعكسه فعلا الشكل أعلاه.

اما **القطاع الخدمي** بالجزائر والذي تعول عليه الدولة كثيرا، من خلال القطاع البنكي وقطاع الاتصالات، دون ان ننس الدعم الذي توليه ايضا للقطاع السياحي، خاصة وان الجزائر تزخر بمناطق سياحية متميزة على غرار الهقار والتاسيلي في الصحراء الجزائرية، شواطئ ممتدة على طول الشريط الساحلي، حي القصبة بالجزائر العاصمة المصنف ضمن التراث العالمي...الخ، كل هذا يعكس لنا النسبة التي ارتفعت من العام 2000 الى 2020 حيث فاقت 50 بالمائة، وهو توجه سليم من الحكومات المتعاقبة خاصة ان عصر العولمة هو عصر الخدمات المتميزة.

أخيرا نذهب إلى القطاعين المتبقيين **قطاع الفلاحة، وقطاع الصناعة**؛ اللذان كانتا مساهمتهما اقل نسبيا من القطاعين السابقين، حيث ساهمت الفلاحة في المتوسط بنسبة تفوق 10 بالمائة، بينما الصناعة ساهمت بنسبة تفوق 13 بالمائة، ويرجع هذا الانخفاض في المساهمة الفلاحية إلى حالة الجفاف والتقلبات المناخية التي تضرب المنطقة، زيادة عن ارتفاع نسب التروح الريفي، وهجرة الأراضي الزراعية نحو الشمال، أما عن انخفاض نسبة المساهمة للقطاع الصناعي، فانه لا يخفى على الجميع أن الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تولي تلك الأهمية اللازمة للقطاع الصناعي، فالجزائر وعلى شساعة مساحتها، لا تملك مصانع ضخمة قادرة على مجابهة المنافسة الدولية، وخير دليل على ذلك فشل كل مصانع صناعة السيارات بالجزائر خلال السنوات القليلة الماضية.

- **ليبيا**

تقع الجماهيرية العربية الليبية وسط ساحل إفريقيا، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب كل من تونس والجزائر، من الجنوب نيجر و التشاد و السودان ، من الشرق مصر ، تتربع على مساحة تقدر بـــحوالي 1.760.000 كيلومتر مربع، تتمتع بساحل يصل طوله إلى 1,850 كيلومتر، تعتبر ليبيا رابع اكبر دولة مساحة في إفريقيا، الأمر الذي جعلها تزخر بثروات هائلة من بينها النفط؛ حيث تم اكتشافه العام 1958،ومن ثم استغلاله العام 1961 (أوابك، 2021، صفحة 5) ، بلغ احتياطي النفط في ليبيا نهاية العام 2020: (48,36) مليار برميل، فهي بذلك تحتل المرتبة الخامسة عربيا من حيث الاحتياطي خلف (السعودية، العراق، الكويت، و الإمارات)، ما يجعلها من اكبر الاقتصاديات النفطية في العالم بنسبة إنتاج قدرت العام 2020 بـــــ 0,48 بالمائة (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، ورغم انخفاضها مقارنة

بالسنوات الماضية (مثلا العام 2011 كانت النسبة 2 بالمائة) بسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة التي عرفتها الجماهيرية خلال السنوات الأخيرة، تبقى ليبيا حلقة مهمة في التنظيمات العالمية لاسيما (منظمتي الأوبك و الأوابك)، من ناحية عدد سكانها فقد بلغ عدد سكان ليبيا خلال نفس السنة : 6.871 آلف نسمة.

للوقوف على بعض الخصائص المتعلقة بالاقتصاد الليبي سوف نلقي نظرة على نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الليبي خلال الفترة الممتدة من (2000 إلى غاية 2019) من خلال الإحصائيات المبينة في الشكل رقم 3-2.

الشكل رقم 3-2: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الليبي خلال الفترة (2000-2019)

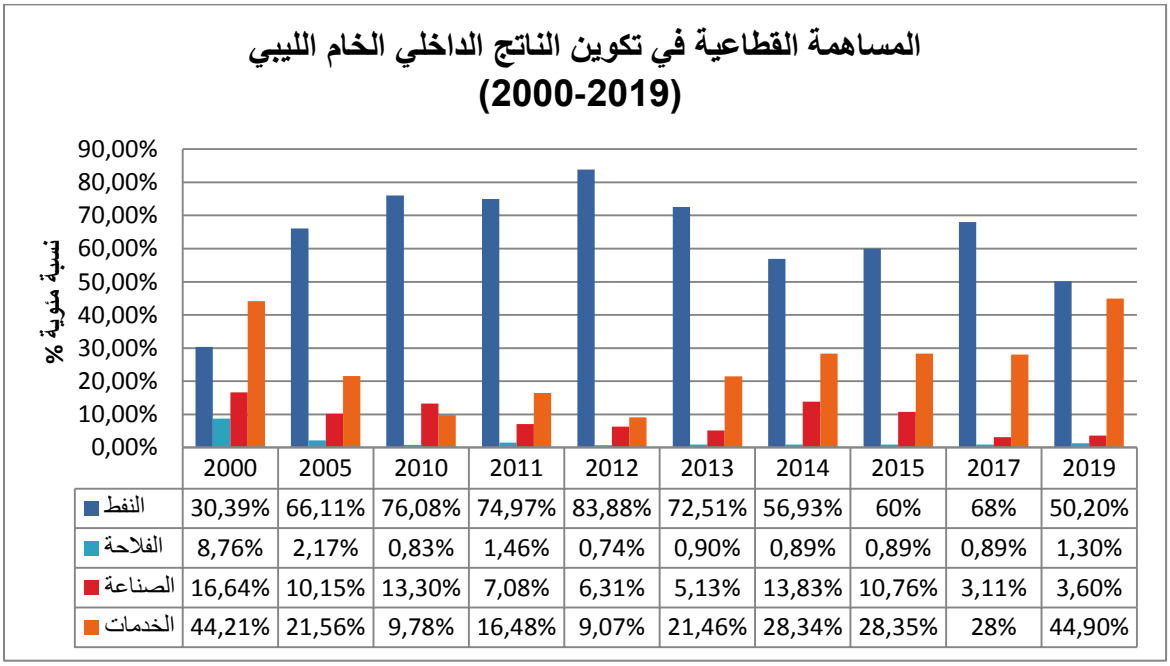

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2019
النفط	30,39%	66,11%	76,08%	74,97%	83,88%	72,51%	56,93%	60%	68%	50,20%
الفلاحة	8,76%	2,17%	0,83%	1,46%	0,74%	0,90%	0,89%	0,89%	0,89%	1,30%
الصناعة	16,64%	10,15%	13,30%	7,08%	6,31%	5,13%	13,83%	10,76%	3,11%	3,60%
الخدمات	44,21%	21,56%	9,78%	16,48%	9,07%	21,46%	28,34%	28,35%	28%	44,90%

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

-الكتاب الإحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية الليبية، ص58.

-Statistics book, Bureau of statistics and census, Ministry of Planning, Libya 2010.

-Economic bulletin, Central Bank of Libya, research & statistics department, vol n°56,1st quarter 2016, p42, (www.cbl.gov.ly).

https://www.statista.com/statistics/124557/annual-percentage-change-in-constribution-to-gdp-by-sector-in-libya (27/02/2021 à 10h10.

بملاحظة بسيطة للأعمدة البيانية في الشكل 3-2، وللوهلة الأولى يتبين أن **قطاع النفط** يطغ على القطاعات الأخرى من حيث نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام في كل السنوات تقريبا ماعدا العام 2000 أين كانت تعاني الدولة الليبية من تبعات الحصار الذي كان مفروضا عليها، بعد هذا العام، وابتداء من العام 2005؛ وكما يوضحه الشكل أعلاه، أصبحت مساهمة القطاع النفطي تتجاوز النصف، خلال كل سنوات الفترة المختارة.

- **القطاع الصناعي** في ليبيا لم يرق إلى المستويات المطلوبة، حيث تبق مساهمته محتشمة في الناتج الداخلي بنسبة قدرت في متوسطها ما يقارب 9 بالمائة، رغم المجهودات الكبيرة للدولة الليبية منذ سبعينات القرن الماضي، وظهر ذلك من خلال التخطيط الصناعي (1970-1988)، الذي كان يهدف إلى تحويل الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد إنتاجي.
- **قطاع الخدمات** بدوره يعتبر من بين القطاعات المعول عليها، من أجل الخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي، خلال هذه السنوات؛ ساهم قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت في متوسطها 25 بالمائة، وهي نسبة مهمة حيث تمثل ربع الناتج الداخلي الليبي، وتنحصر في غالبيتها في نشاطات بيع الجملة والتجزئة، الفنادق، النقل ومختلف الخدمات العمومية.
- **القطاع الفلاحي** يبقى الحلقة الأضعف في الاقتصاد الليبي، ويتجلى ذلك في نسبة مساهمته في الناتج الداخلي حيث لم تصل في متوسطها حتى إلى 2 بالمائة، رغم شساعة الأراضي الليبية، وطول الساحل الشمالي، إلى أن مشكل القطاع أساسا ربما يكمن في صعوبة الظروف المناخية، والجفاف الذي يعصف بالمنطقة، إضافة إلى ضعف استصلاح الأراضي الزراعية، التي لا تتجاوز نسبتها 2 المائة من المساحة الإجمالية للدولة.

➢ **مصر:**

تقع جمهورية مصر العربية في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، رغم أن لها امتداد في القارة الآسيوية والمتمثل في جزيرة سيناء، يحد مصر من الشمال البحر الأبيض المتوسط، من الغرب ليبيا، من الشرق البحر الأحمر وفلسطين، ومن الجنوب السودان، تتربع على مساحة تقدر بـــ 1.001.450 كيلومتر مربع (أوابك، 2021، صفحة 6). تزخر مصر بثروات طبيعية مختلفة ؛ولعل أهمها نهر النيل و الأراضي الزراعية الخصبة حوله، ثروات معدنية كالحديد والذهب، إضافة إلى النفط حيث قدر الاحتياطي المصري من النفط الخام نهاية العام 2020 بـــــــــــــ 3,11 مليار برميل، وقد تم اكتشاف النفط خلال العام 1907 وتم استغلاله بعد سبع سنوات أي خلال العام 1914، قدر عدد سكان مصر نهاية العام 2020 بـــ 100.689 ألف نسمة (أوابك، 2021، الصفحات 8,9).

وللوقوف على وضعية الاقتصاد المصري من ناحية اعتماده على النفط، سوف نستعرض نسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام المصري خلال الفترة (2000-2020) من خلال الرسم البياني الموالي (الشكل رقم 3-3). بملاحظتنا للشكل أدناه، يتراءى لنا للوهلة الأولى مدى اعتماد الدولة المصرية على مداخلها من **قطاع الخدمات**، حيث بلغت نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج الداخلي الخام في المتوسط أزيد من 52 بالمائة، أي اكثر من نصف الناتج المصري هي عبارة عن مداخل قطاع الخدمات، وهو الأمر الذي يعكس توجه الدولة المصرية نحو ترقية ودعم السياحة في البلاد، بما فيها المواصلات والاتصالات الذي يساهم لوحده في الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 5 بالمائة، وحسب تقرير"Roland Berger" جاءت مصر في مراكز متقدمة في الترتيب خلال العام 2020 مقارنة بالعام 2019، حيث تقدمت 5 مراكز في مؤشر الانترنت الشامل، دون أن ننسى المداخل الهامة التي تجنيها الدولة من قناة السويس، حيث بلغت إيرادات قناة السويس حسب إحصائيات العام 2020 حوالي 5,72 مليار دولار.

الشكل رقم3-3: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام المصري خلال الفترة (2000-2020)

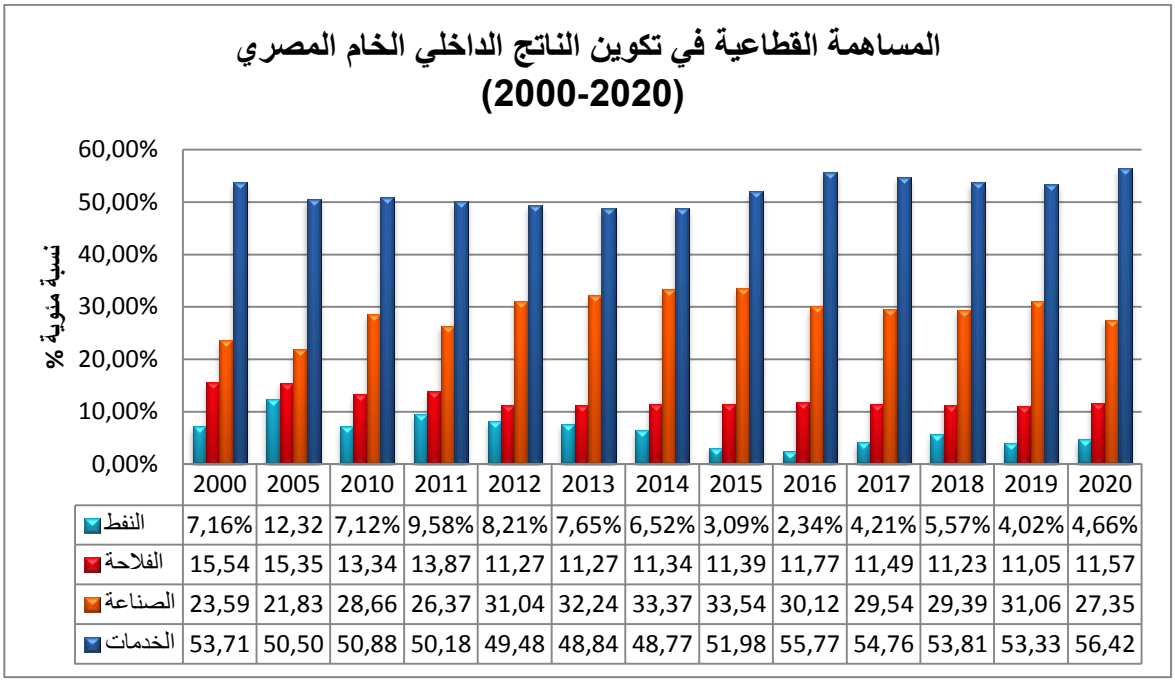

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	7,16%	12,32	7,12%	9,58%	8,21%	7,65%	6,52%	3,09%	2,34%	4,21%	5,57%	4,02%	4,66%
الفلاحة	15,54	15,35	13,34	13,87	11,27	11,27	11,34	11,39	11,77	11,49	11,23	11,05	11,57
الصناعة	23,59	21,83	28,66	26,37	31,04	32,24	33,37	33,54	30,12	29,54	29,39	31,06	27,35
الخدمات	53,71	50,50	50,88	50,18	49,48	48,84	48,77	51,98	55,77	54,76	53,81	53,33	56,42

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

بالنسبة **للقطاع الصناعي**، فان الدولة تعول عليه كثيرا في سبيل تنويع اقتصادها، إذ يساهم القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بنسبة تقدر في متوسطها بقرابة 30 بالمائة. ومن بين أهم هذه الصناعات نجد: صناعة النسيج، الأثاث المترلي، صناعة الاسمنت، والنحاسيات. أما بالنسبة **للقطاع الفلاحي**، رغم محافظته على نسب مستقرة في حدود 11 بالمائة خلال مجمل السنوات المقترحة في التحليل، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة إذا ما قورنت ببلاد النيل، التي عرفت الرعي، الزراعة والصيد منذ عهود سابقة، بل وكانت تشتهر بمحاصيل زراعية مثل: القمح والقطن. وحسب تصريح لنقيب الفلاحين السابق "عبد الرحمان شكري" أن هذا التردي في القطاع يعود سببه للمنظومة الفاسدة التي تحكم قطاع الفلاحة منذ سنوات.

في الأخير نذهب إلى **قطاع النفط** الذي ساهم في المتوسط بأزيد من 6 المائة، ويرجع هذا الانخفاض إلى السياسات التي انتهجتها الحكومة المصرية، من خلال خطة الإصلاح الاقتصادي، والتي من أبرز أهدافها

النهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي، والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة ، لخلق تنويع اقتصادي في البلاد.

2-2 دول العينة المتواجدة في الخليج العربي

تتمثل دول العينة المختارة، والمتواجدة في الخليج العربي في كل من: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، مملكة البحرين وسلطنة عمان.

- **الإمارات العربية المتحدة:**

تقع الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وبالضبط في شبه الجزيرة العربية، لها حدود جغرافية مع كل من: سلطنة عمان وخليج عمان من الشرق، الخليج العربي من الشمال، المملكة العربية السعودية من الغرب والجنوب، تتربع الإمارات العربية المتحدة على مساحة إجمالية تقدر بـــ83.600 كيلومتر مربع (أوابك، 2021، صفحة 3)، تغطي كل جزرها التي يتجاوز عددها المائتي جزيرة، أكبرها العاصمة "أبوظبي"، تملك دولة الإمارات حدودا بحرية، إذ تطل على خليج عمان و الخليج العربي، بمجموع 730 كلم، كل هذه المقومات الجغرافية مكنت الإمارات من الحصول على الكثير من الثروات الطبيعية؛ أهمها: النفط والغاز الطبيعي؛ إذ قدر احتياط البلد في نهاية العام 2020 بـــ107 مليار برميل (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، فهي بذلك تحتوي على أزيد من 8 بالمائة من الاحتياطي العالمي حسب الإحصائيات الأخيرة المنشورة من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) خلال نفس السنة، قدر عدد سكان الإمارات العربية المتحدة مع نهاية العام 2020 بحوالي 8.817 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 3).

ومع وفرة ثروة النفط لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وانتمائها إلى الدول العربية المصدرة للنفط، لابد من الوقوف على أرقام وإحصائيات حول مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام للدولة بغية التحليل؛ وهو ما سوف نستعرضه من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم 3-4: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الإماراتي خلال الفترة (2000-2020)

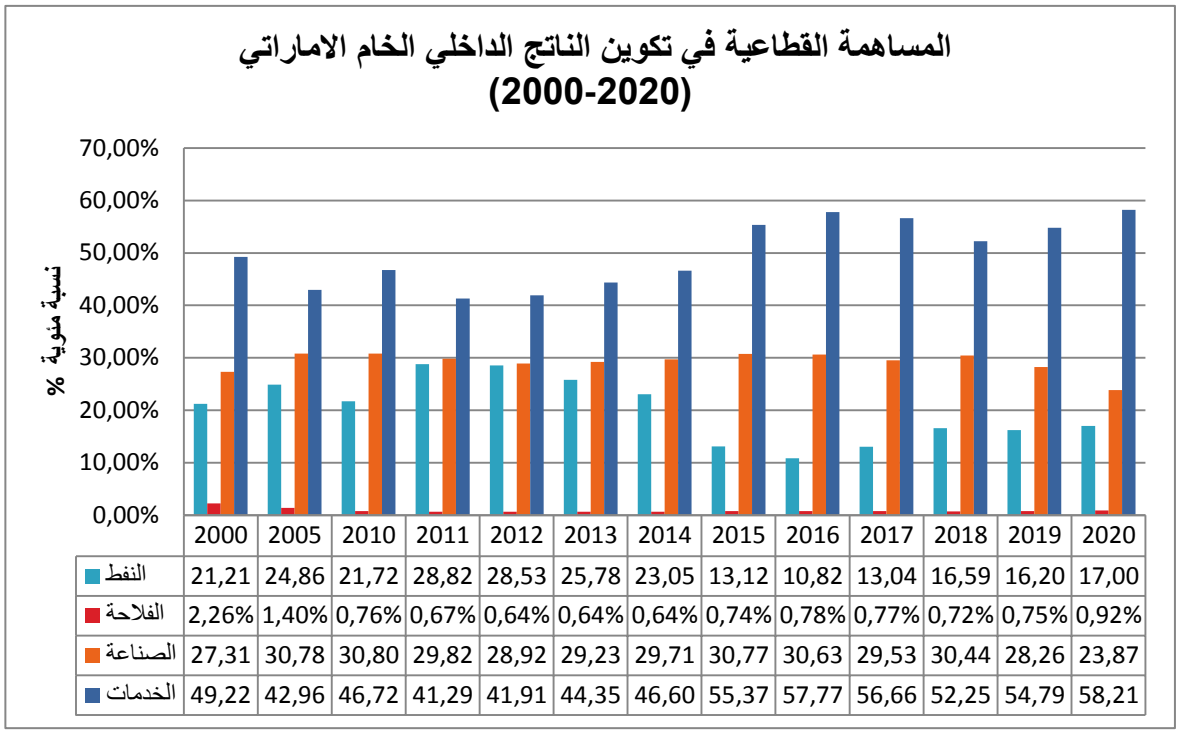

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	21,21	24,86	21,72	28,82	28,53	25,78	23,05	13,12	10,82	13,04	16,59	16,20	17,00
الفلاحة	2,26%	1,40%	0,76%	0,67%	0,64%	0,64%	0,64%	0,74%	0,78%	0,77%	0,72%	0,75%	0,92%
الصناعة	27,31	30,78	30,80	29,82	28,92	29,23	29,71	30,77	30,63	29,53	30,44	28,26	23,87
الخدمات	49,22	42,96	46,72	41,29	41,91	44,35	46,60	55,37	57,77	56,66	52,25	54,79	58,21

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الشكل رقم 3-4، نلاحظ ضعف مساهمة **القطاع الفلاحي** في الناتج الداخلي الخام الإماراتي إذ لم تصل في متوسطها حتى إلى 1 بالمائة، رغم أن اقتصاد الإمارات في السابق كان يعتمد على محاصيل زراعية في الواحات وعلى الصيد أيضا، إلا أن القطاع الفلاحي تميز بنوع من التراجع بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة خلال خمسينات القرن الماضي، وحدث تغير جذري في الهيكل الاقتصادي الإماراتي و أصبح يعتمد على المداخل النفطية، إضافة إلى سوء العوامل الطبيعية كالجفاف وندرة الأمطار، وطبيعة المناخ الذي يغلب عليه الطابع الصحراوي، زيادة على كل ذلك فان الدولة تعاني من ضيق المساحات الزراعية مقارنة بالمساحة الإجمالية.

- يعتبر **القطاع الصناعي** من بين القطاعات المعول عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي بالإمارات، حيث ساهم في المتوسط بنسبة تقارب 30 بالمائة، وذلك بفضل الخطط التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع

الصناعي؛ كالاستراتيجية الوطنية للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، ومن بين أهم الصناعات في الإمارات نجد: الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الطبية... الخ. ومن بين ما لاحظناه من خلال إحصائيات العينة، أن مساهمة القطاع الصناعي تتسم بنوع من الاستقرار النسبي من حيث المساهمة في الناتج الداخلي الخام الإماراتي، وهو أمر إيجابي يحسب للسلطات القائمة على القطاع الصناعي.

- **قطاع الخدمات** ثاني القطاعات المهمة بالنسبة للاقتصاد الإماراتي، حيث يساهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة تفوق في المتوسط 50 بالمائة، بل وتعدت في بعد السنوات، هي أرقام تعكس مدى جودة الخدمات الإماراتية في العديد من المجالات لاسيما الخدمات السياحية والفندقية، التي تشتهر بها إمارتي دبي و أبوظبي، إضافة إلى الخدمات الطبية.
- **قطاع النفط:** كان يساهم في العام 1975 بنسبة 57بالمائة من الناتج المحلي، وبدا في الانخفاض حتى وصل إلى 17 بالمائة فقط خلال 2020، وهو ما يفسر نية البلاد الواضحة في تطبيق رؤية الإمارات 2030، والوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة في كل الميادين، بعيدا عن التبعية للمداخل النفطية.

➢ **المملكة العربية السعودية:**

تقع المملكة العربية السعودية في أقصى الجنوب الغربي من قارة أسيا، و بالضبط في شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال كل من: الكويت، العراق، و المملكة الأردنية الهاشمية، من الجنوب الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان، من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق الخليج العربي، تتربع المملكة العربية السعودية على مساحة تقدر بـــــــــــ 2.000.000 كيلومتر مربع، وهي بذلك تعتبر اكبر دول الشرق الأوسط من حيث المساحة، تزخر المنطقة بثروات طبيعية متنوعة أهمها النفط، حيث تم اكتشافه العام 1938، ومن تم استغلاله في نفس السنة (أوابك، 2021، صفحة 4). تمتلك المملكة العربية السعودية اكبر احتياطي عربي من النفط الخام، حيث قدر نهاية العام 2020 بـــــــــــــ261,60 مليار برميل، فهي بذلك تملك قرابة 20

بالمائة من الاحتياطي العالمي (19,58 %) حسب الإحصائيات المنشورة من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول خلال العام 2021 (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، كما بلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية بنهاية العام 2020 حوالي 33.260 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 4). من أجل تحليل خصوصيات الاقتصاد السعودي سوف نقوم باستعراض الشكل الموالي الذي يعطينا نسب المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم3-5: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام السعودي خلال الفترة (2000-2020)

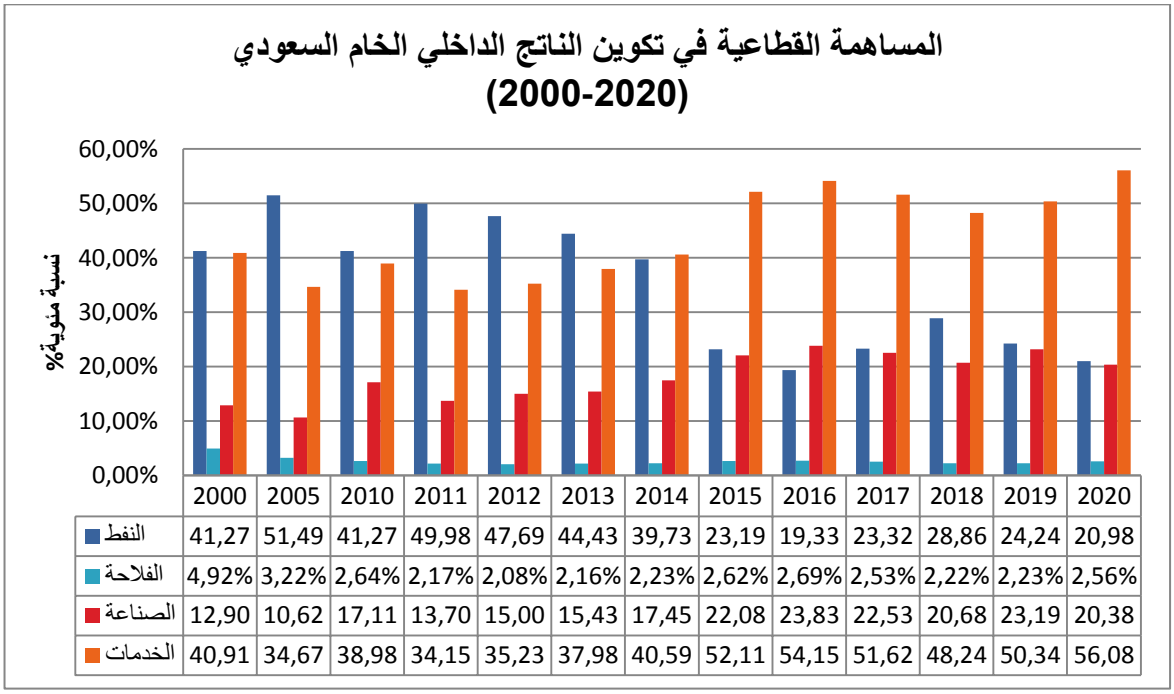

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	41,27	51,49	41,27	49,98	47,69	44,43	39,73	23,19	19,33	23,32	28,86	24,24	20,98
الفلاحة	4,92%	3,22%	2,64%	2,17%	2,08%	2,16%	2,23%	2,62%	2,69%	2,53%	2,22%	2,23%	2,56%
الصناعة	12,90	10,62	17,11	13,70	15,00	15,43	17,45	22,08	23,83	22,53	20,68	23,19	20,38
الخدمات	40,91	34,67	38,98	34,15	35,23	37,98	40,59	52,11	54,15	51,62	48,24	50,34	56,08

المصدر : قيم محسوبة اعتمادا على:

-بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

-البيانات المتوفرة على الموقع https://www.statista.com

من خلال معطيات الشكل أعلاه، يتبين لنا مدى أهمية **قطاع الخدمات** بالنسبة للاقتصاد السعودي، إذ يساهم بنحو 44 بالمائة في الناتج الداخلي السعودي، وهو رقم مهم بالنسبة للبلد، وينبغي الإشارة إلى خدمات

الحج والعمرة التي تقدمها المملكة لسائر المسلمين في أنحاء المعمورة، فالحج أو ما يطلق عليه البعض "الذهب الأبيض" يساهم في الناتج السعودي بحوالي 4 بالمائة، إضافة إلى الخدمات الفندقية، النقل والاتصالات وغيرها.

- **قطاع النفط**: يساهم بدوره بنسب مرتفعة في الناتج السعودي، حيث كانت النسبة في المتوسط حوالي 35 بالمائة، أي ثلث الناتج الداخلي السعودي هو من مداخل الذهب الأسود، على الرغم من وجود توجه واضح نحو تنويع الاقتصاد السعودي خاصة مع الآثار السلبية التي خلفتها ازمات النفط المتلاحقة كأزمتي (2014-2015) على الاقتصاد السعودي، ويظهر هذا من خلال النهوض بالقطاعين البديلين وهما: الصناعة والخدمات، وهو فعلا ما تعكسه أرقام الجدول أعلاه.
- **قطاع الصناعة** بدوره تعول عليه كثيرا المملكة لتنويع اقتصادها؛ فنلاحظ تطور في القطاع الصناعي السعودي من خلال ارقام الشكل أعلاه؛ فبعد ان كانت نسبة مساهمة الصناعة في العام 2000 لا تتعدى 13 بالمائة، أصبحت تفوق 20 بالمائة في السنوات الأخيرة (2019 و2020)، ومن أهمها الصناعات الغذائية، صناعة الألبسة، الاسمنت وغيرها.
- **قطاع الفلاحة**: لم يكن من بين ركائز الاقتصاد السعودي، نظرا للظروف المناخية الصعبة التي تحول دونه، وعلى الرغم من ذلك فهناك بعض المناطق في المملكة تشتهر بمناخها المناسب لبعض المحاصيل. فتجد منطقة تبوك تشتهر بزراعة الخوخ، والمشمش، الجوف مشهورة بواحات النخيل وأشجار الزيتون، وغيرها من المناطق، رغم أنها لا تشكل مساحات واسعة، وهو ما يفسر نسبة المساهمة الضئيلة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي السعودي.

➢ **الكويت:**

دولة الكويت هي من دول الشرق الأوسط، وتقع بالضبط في الزاوية الشمالية الشرقية من شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال و الشمال الغربي دولة العراق، من الجنوب و الجنوب المملكة العربية السعودية،

شرقا الخليج العربي، فهي بذلك تحتل مكانة استراتيجية بشمال شرق الجزيرة العربية، تبلغ مساحة دولة الكويت 17.818 كيلومتر مربع، ورغم صغر مساحتها إلا أنها تزخر بثروات طبيعية، أهمها النفط الذي تم اكتشافه بالمنطقة العام 1938، و بعدها تم استغلاله في العام 1946 (أوابك، 2021، صفحة 5)، بلغ احتياطي النفط الكويتي حسب الإحصائيات الأخيرة المنشورة من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) نهاية العام 2020 بـــــــــ101,50 مليار برميل. فهي بذلك تحتل المرتبة الرابعة عربيا من حيث الاحتياطي بعد كل من: المملكة العربية السعودية، العراق و الإمارات العربية المتحدة و بنسبة عالمية قدرت بـــــــــ 7,60 بالمائة حسب نفس المصدر (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، وقد بلغ عدد سكان الكويت بنهاية العام 2020 حوالي: 4.507 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 5).

تعتبر الكويت دولة نفطية بامتياز وللوقوف على مدى اعتماد الدولة على المداخل النفطية، سوف نستعرض إحصائيات حول التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام الكويتي بغية التحليل، والوقوف على خصائص الاقتصاد الكويتي. وذلك من خلال الشكل أدناه (الشكل رقم 3-6). بملاحظتنا للشكل، تظهر لنا بصورة واضحة أهمية **القطاع النفطي** بالنسبة للاقتصاد الكويتي، إذ يساهم هذا القطاع لوحده بنسبة متوسطة تتعدى 45 بالمائة، أي قرابة نصف المداخل الكويتية هي مداخل نفطية، وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الكويتي لثرواته الطبيعية (النفط).

القطاع الخدمي هو ثاني أهم القطاعات بعد النفط؛ حيث ساهم في الناتج الداخلي الكويتي بنسبة تفوق 37 بالمائة، حيث يعتبر من بين القطاعات المعول عليها في تحقيق تنويع اقتصادي في البلد، ومن بين اهم الخدمات، نجد الخدمات الفندقية، المصرفية، النقل، فالحكومة الكويتية تنتهج أسلوب تحسين الخدمات السياحية بغية جلب أكبر عدد ممكن من السياح عبر العالم.

الشكل رقم 3-6: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام الكويتي خلال الفترة (2000-2020)

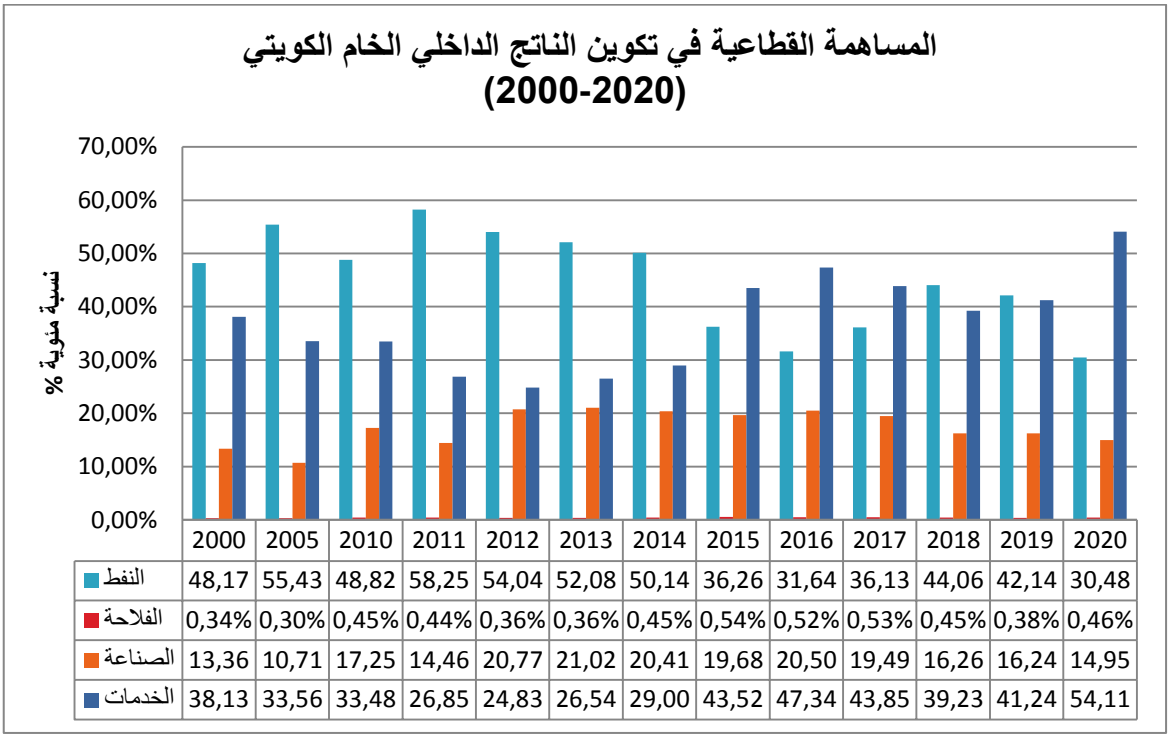

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	48,17	55,43	48,82	58,25	54,04	52,08	50,14	36,26	31,64	36,13	44,06	42,14	30,48
الفلاحة	0,34%	0,30%	0,45%	0,44%	0,36%	0,36%	0,45%	0,54%	0,52%	0,53%	0,45%	0,38%	0,46%
الصناعة	13,36	10,71	17,25	14,46	20,77	21,02	20,41	19,68	20,50	19,49	16,26	16,24	14,95
الخدمات	38,13	33,56	33,48	26,85	24,83	26,54	29,00	43,52	47,34	43,85	39,23	41,24	54,11

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

-بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

القطاع الصناعي هو كذلك من بين القطاعات التي تعول عليها الدولة الكويتية بغية الوصول الى تنمية شاملة، بعيدا عن مداخل الذهب الأسود، حيث يساهم هذا القطاع في الناتج الداخلي الكويتي بأزيد من 17 بالمائة، وبالرغم من ذلك فان الكويت تولي الدعم الكبير لهذا القطاع بغية الوصول إلى نسب أكبر في السنوات المقبلة. ومن بين أهم الصناعات الكويتية نجد البتروكيماويات، الاسمنت ومواد البناء وغيرها من الصناعات الناشئة.

القطاع الفلاحي: يتميز بضعف المساهمة في مداخل الدولة، وهو ما يظهر جليا من خلال الشكل رقم 3-6، إذ لم تصل النسبة منذ العام 2000 إلى غاية العام 2020 الواحد بالمائة، وما يفسر هذا الضعف، ضيق المساحات المخصصة للزراعة، صعوبة المناخ في المنطقة، وعدم ملاءمته حيث نجد اغلب المناطق في الكويت يغطيها الطابع الصحراوي، الحار والجاف.

➢ **مملكة البحرين:**

تمتلك مملكة البحرين موقعا جغرافيا متميزا، اذ تتوسط الخليج العربي، ليست لها اية حدود برية، فمملكة البحرين عبارة عن أرخبيل (33 جزيرة)، تحدها المسطحات المائية من كل الاتجاهات، لها حدود بحرية مع إيران من الجهة الشمالية، والمملكة العربية السعودية من الجهة الغربية، ودولة قطر من الجهة الشرقية، تتربع المملكة على مساحة إجمالية تقدر بـــحوالي 760 كيلومتر مربع، وهي بذلك تعتبر أصغر دولة في دول الخليج العربي، تم اكتشاف النفط في المملكة العام 1932، وتم استغلاله في العام ذاته (أوابك، 2021، صفحة 3)، وقد بلغ احتياطي النفط لمملكة البحرين في نهاية العام 2020، وذلك حسب التقرير المنشور من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (2021) حوالي 0,09 مليار برميل (أوابك، 2021، الصفحات 8,9) ، كما بلغ عدد سكان المملكة مع نهاية العام 2020 حوالي 1447 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 3).

وفيما يلي (الشكل رقم3-7) سوف نستعرض المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2000-2020) بغية الوقوف على خصائص الاقتصاد البحريني.

الشكل رقم 3-7: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام البحريني خلال الفترة (2000-2020)

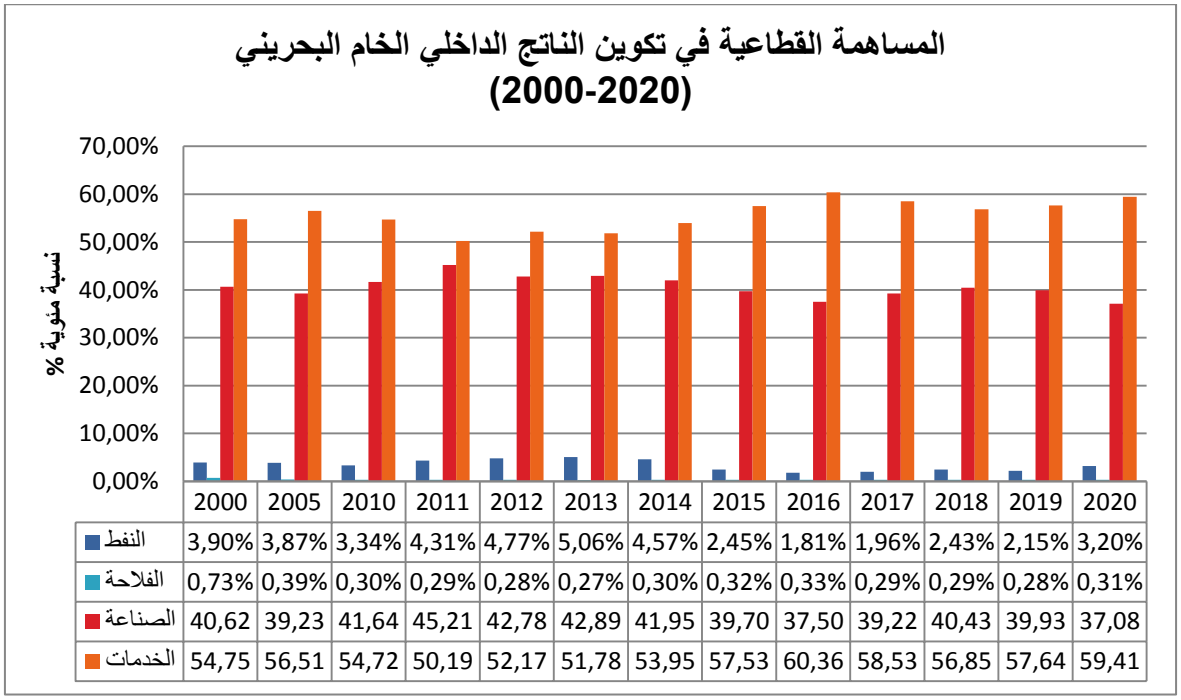

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	3,90%	3,87%	3,34%	4,31%	4,77%	5,06%	4,57%	2,45%	1,81%	1,96%	2,43%	2,15%	3,20%
الفلاحة	0,73%	0,39%	0,30%	0,29%	0,28%	0,27%	0,30%	0,32%	0,33%	0,29%	0,29%	0,28%	0,31%
الصناعة	40,62	39,23	41,64	45,21	42,78	42,89	41,95	39,70	37,50	39,22	40,43	39,93	37,08
الخدمات	54,75	56,51	54,72	50,19	52,17	51,78	53,95	57,53	60,36	58,53	56,85	57,64	59,41

المصدر : قيم محسوبة اعتمادا على:

-بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

بمجرد ملاحظة الشكل أعلاه (الشكل رقم 3-7)، يتراءى لنا وكان الاقتصاد البحريني يعتمد على قطاعين فقط هما: القطاع الخدمي في الدرجة الأولى والقطاع الصناعي في الدرجة الثانية.

فالقطاع الخدمي تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج الداخلي للملكة نسبة 50 في المائة، في كل سنوات العينة المختارة، وهو ما يفسر التوجه الذي تنتهجه الدولة في تنويع الاقتصاد بعيدا عن المورد النفطي. وأهم الخدمات البحرينية نجد الخدمات المصرفية وبالخصوص الصيرفة الإسلامية، حيث تعتبر البحرين من بين الدول الرائدة في هذا المجال، زيادة على الخدمات السياحية وخدمات التامين.

قطاع الصناعة بدوره هو كن بين القطاعات المهمة للاقتصاد البحريني، ويظهر ذلك من خلال نسب المساهمة التي يحققها فهي تساهم بحوالي 40 بالمائة في معظم السنوات المختارة، وهي أرقام تعكس توجه المملكة نحو

ترقية القطاع الصناعي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وفتح المناطق الصناعية، ومن أهم الصناعات في البحرين: صناعة البيتروكيماويات، صناعة الألمنيوم، الملابس الجاهزة، والصناعات الهندسية، وغيرها.

بالنسبة **لقطاع النفط**، ومع تدني الاحتياطي البحريني من النفط الخام، بدأت توجهات المملكة في البحث عن البدائل، حيث لم تعد مداخل النفط من الركائز التي يعتمد عليها الاقتصاد البحريني، والنسب الموجودة في الشكل رقم (3-7) تؤكد هذا التوجه، حيث لم تتعدى مساهمة القطاع النفطي في أفضل الحالات 5 بالمائة.

قطاع الفلاحة: لطالما كانت مساهمته ضعيفة في الناتج الداخلي الخام، حيث لم تصل خلال السنوات المختارة حتى إلى 1 بالمائة، ويرجع ذلك إلى صغر المساحة الكلية المخصصة للزراعة من جهة، وصعوبة الظروف المناخية من جهة أخرى.

- **سلطة عمان:**

تقع سلطنة عمان في الجهة الغربية لقارة آسيا، وبالضبط في المنطقة الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، يحدها من الغرب المملكة العربية السعودية، من الجنوب الغربي الجمهورية اليمنية، من الشمال الغربي الإمارات العربية المتحدة، لديها حدود بحرية مع كل من: اليمن، الإمارات العربية، إيران، وباكستان، تطل سلطنة عمان من الجهة الجنوبية على بحر العرب، ومن جهة الشمال الشرقي على خليج عمان. تتربع السلطنة على مساحة تقدر بحوالي 309.500 كيلومتر مربع، فهي بذلك تحتل المرتبة الثالثة من حيث المساحة في شبه الجزيرة العربية. لم يتم اكتشاف النفط في عمان إلا بعد رحلة شاقة دامت سنوات طويلة حتى العام 1962، أين تم إنشاء أول حقل نفطي "حقل جبال"، وقد بلغ عدد سكان سلطنة عمان حسب نتائج التعداد الالكتروني لعام 2020 حوالي: 4 ملايين و471 ألفا 148 نسمة. وفي الشكل رقم (3-8) سوف نستعرض النسب المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني خلال الفترة (2000-2020) كما يلي:

الشكل رقم 3-8: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العماني خلال الفترة (2000-2020)

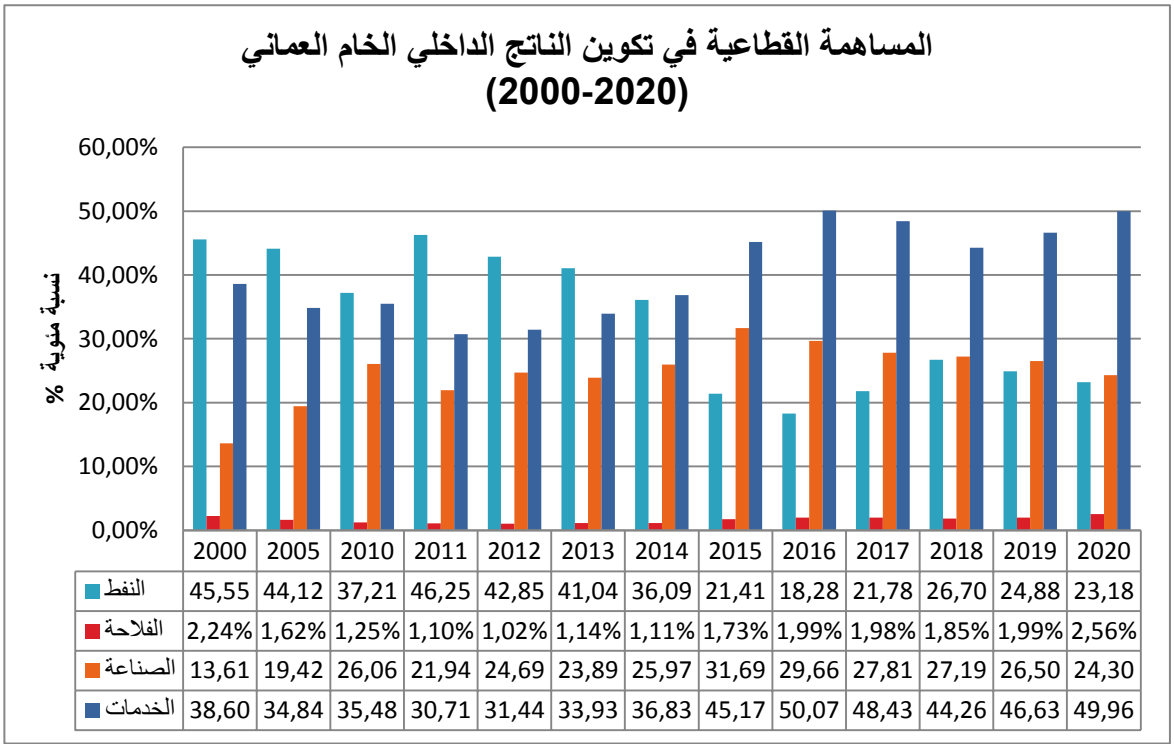

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	45,55	44,12	37,21	46,25	42,85	41,04	36,09	21,41	18,28	21,78	26,70	24,88	23,18
الفلاحة	2,24%	1,62%	1,25%	1,10%	1,02%	1,14%	1,11%	1,73%	1,99%	1,98%	1,85%	1,99%	2,56%
الصناعة	13,61	19,42	26,06	21,94	24,69	23,89	25,97	31,69	29,66	27,81	27,19	26,50	24,30
الخدمات	38,60	34,84	35,48	30,71	31,44	33,93	36,83	45,17	50,07	48,43	44,26	46,63	49,96

المصدر : قيم محسوبة اعتمادا على:

-بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

من خلال الشكل أعلاه (الشكل رقم 3-8)، يتبين لنا مدى اعتماد سلطنة عمان على مواردها من **القطاع النفطي**، خصوصا خلال الست سنوات الأولى من الفترة المختارة، حيث فاقت النسبة 40 في المائة في متوسطها، ولكن بعد أزمة النفط 2014 يبدو جليا توجه الدولة نحو قطاعات بديلة خاصة قطاع الخدمات والصناعة.

قطاع الخدمات يحقق نسبا مهمة في الناتج الداخلي العماني؛ حيث يساهم بأكثر من 40 بالمائة في المعدل، واهم الخدمات التي تسعى السلطنة إلى تطويرها نجد القطاع السياحي، التأمينات، الخدمات المصرفية، دون أن ننسى التجارة بنوعيها الجملة والتجزئة.

تحاول السلطنة النهوض **بقطاعها الصناعي**، بغية الوصول إلى تنويع اقتصادي وتنمية شاملة، وذلك بإقامة مناطق صناعية، وتشجيع الاستثمار في القطاع، حيث ساهم في الناتج الداخلي بقرابة 25 بالمائة. ومن

بين أهم الصناعات المعول عليها: نجد البيتروكيماويات، الحديد، النحاس، الألمنيوم، النسيج وغيرها. أما عن **قطاع الفلاحة** وكمعظم دول الخليج العربي، فهو يعاني من مشاكل متعددة، أبرزها طبيعة المناخ بشبه الجزيرة العربية؛ ملوحة التربة، ضيق المساحة الزراعية، الجفاف وقلة المياه، وهو ما تعكسه نسبة مساهمة القطاع التي لم تتعد في مجملها 2 بالمائة.

- **قطر:**

قطر عبارة عن شبه جزيرة؛ تقع في الجهة الغربية لقارة آسيا، و بالضبط شمال الخليج العربي بشبه الجزيرة العربية، تحدها من الجنوب و الغرب المملكة العربية السعودية، من الشمال والشرق الخليج العربي، لديها حدود بحرية أيضا مع كل من الإمارات العربية و البحرين، تتربع قطر على مساحة إجمالية تقدر بـــــــــــــــ 11.437 كيلومتر مربع، تمتلك ثروات طبيعية من أهمها الغاز الطبيعي و النفط، هذا الأخير الذي تم اكتشافه العام 1940، وتم استغلاله في نفس السنة (أوابك، 2021، صفحة 5). تملك الدولة احتياطي قدر بـــــــــــــ 25,24 مليار برميل من النفط الخام حسب ما نشرته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) العام 2021 (أوابك، 2021، الصفحات 8,9)، كما بلغ عدد سكان قطر مع نهاية العام 2020 حوالي 2,749 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 5).

سوف نستعرض من خلال الشكل الموالي (الشكل رقم 3-9) نسبة المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام القطري خلال الفترة (2000-2020)، وذلك من خلال ما يلي:

الشكل رقم 3-9: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام القطري خلال الفترة (2000-2020)

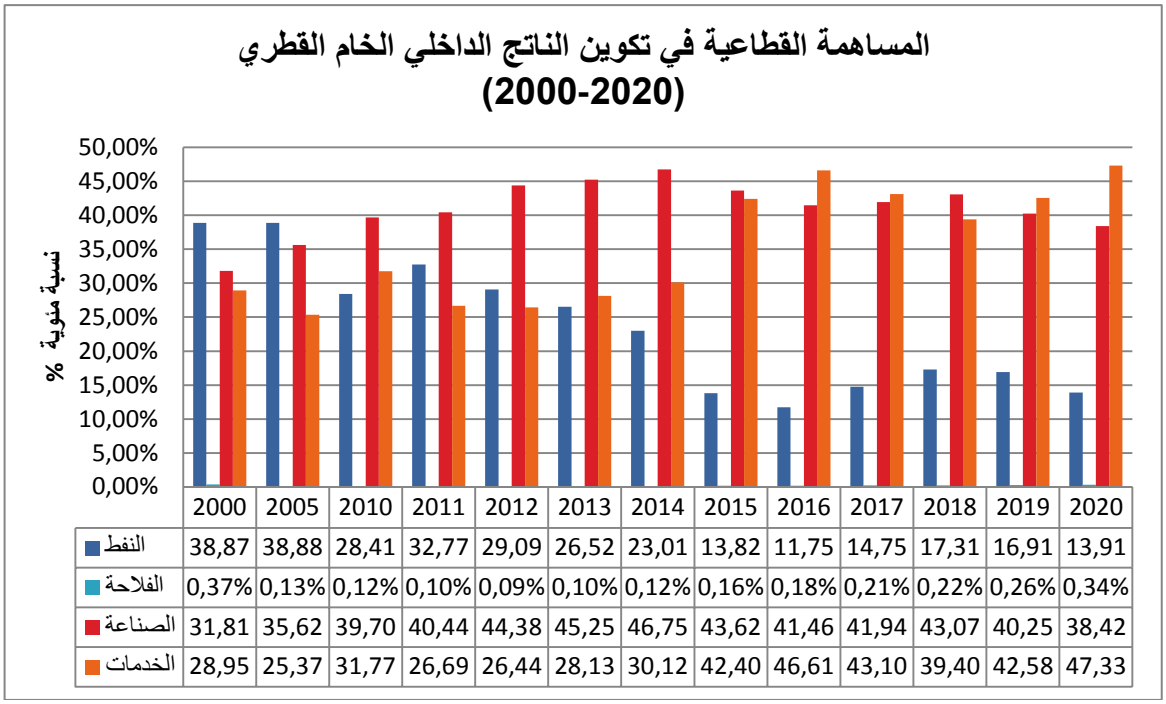

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	38,87	38,88	28,41	32,77	29,09	26,52	23,01	13,82	11,75	14,75	17,31	16,91	13,91
الفلاحة	0,37%	0,13%	0,12%	0,10%	0,09%	0,10%	0,12%	0,16%	0,18%	0,21%	0,22%	0,26%	0,34%
الصناعة	31,81	35,62	39,70	40,44	44,38	45,25	46,75	43,62	41,46	41,94	43,07	40,25	38,42
الخدمات	28,95	25,37	31,77	26,69	26,44	28,13	30,12	42,40	46,61	43,10	39,40	42,58	47,33

المصدر : قيم محسوبة اعتمادا على:

-بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

من خلال ملاحظة الشكل رقم 3-9، يتبين لنا أن دولة قطر كانت تعتمد بشكل كبير على النفط، فحسب إحصائيات البنك الدولي فان مساهمة القطاع النفطي وصل في العام 1974 إلى أزيد من 80 بالمائة، لكن و مع تبني قطر لخطتها التنموية العام 2008 "رؤية قطر 2030"، محاولة بذلك التقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، و إحلال القطاع الصناعي و الخدمي كقطاعين بديلين، لجعل دولة قوية متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تامين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل (الامانةالعامة، 2008، صفحة 5)، ويظهر ذلك من خلال إحصائيات **القطاع النفطي**، حيث بدأت مساهمته في الناتج الداخلي الخام تتناقص ابتداء من العام 2012، حيث أصبح يساهم في المتوسط بنسبة لا تتعدى 24 بالمائة، أي أن الاقتصاد القطري هو في طريقه الصحيح نحو تحقيق تنويع اقتصادي، وتنمية شاملة.

بالنسبة **للقطاع الصناعي** القطري ومن خلال الإحصائيات المتوفرة حول سنوات العينة، يتضح لنا انه في تطور ملحوظ، فبعد ان كان لا يتعدى 32 بالمائة في العام 2000، تعدى 40 بالمائة في السنوات من 2011 الى غاية 2019، وهي نسب مهمة بالنسبة للاقتصاد القطري؛ واهم الصناعات القطرية المعول عليها نجد: البيتروكيماويات، الحديد والصلب، إضافة إلى صناعات أخرى خفيفة. **قطاع الخدمات** بدوره كانت مساهمته مهمة في الناتج الداخلي الخام حيث تعدت في متوسطها 35 بالمائة، أي أن ثلث موارد الاقتصاد القطري أصبحت من الخدمات، واهم ما يقدمه الاقتصاد القطري في قطاع الخدمات نجد: الطيران، الفنادق، دون أن ننس المداخل التي سوف تجنيها الدولة من خلال استضافة كاس العالم 2022، حيث سوف تستقطب استثمارات تتجاوز قيمتها 15 مليار دولار. أما **قطاع الفلاحة**، فكانت مساهمته هي الضعف من بين القطاعات الاقتصادية حيث، لم تصل حتى إلى 1 بالمائة في كل سنوات العينة، وربما يعود هذا الضعف إلى الطبيعة المناخية القاسية لدولة قطر، وإلى افتقارها للأراضي الخصبة الملائمة للزراعة حيث لا تتجاوز 2,5 بالمائة من المساحة الإجمالية للدولة، ورغم ذلك نجد هناك زراعة النخيل وبعض أنواع الفواكه.

2-3 باقي دول العينة:

تتمثل باقي دول العينة في: العراق واليمن.

- **العراق:**

تقع الجمهورية العراقية في الجهة الجنوبية الغربية لقارة آسيا، يحدها شمالا دولة تركيا، جنوبا كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، غربا الجمهورية السورية، المملكة الأردنية، والمملكة السعودية، شرقا دولة إيران، تتربع العراق على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 438.317 كيلومتر مربع، غنية بالموارد الطبيعية كالمعادن، الكبريت، الحديد، الغاز الطبيعي والنفط، هذا الأخير الذي تم اكتشافه بالمنطقة العام 1909. ثم بدا استغلاله العام 1934 (أوابك، 2021، صفحة 4). تملك العراق ثاني اكبر احتياطي عربي من النفط الخام

بعد المملكة العربية السعودية، وذلك حسب التقرير الإحصائي السنوي الذي نشرته منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العام 2021، حيث قدر الاحتياطي العراقي بـــــــــــ 148,40 مليار برميل، أي ما يعادل 11,11 بالمائة من الاحتياطي العالمي (أوابك، 2021، الصفحات 8,9). كما بلغ عدد سكان العراق مع نهاية العام 2020 حوالي 40.150 ألف نسمة (أوابك، 2021، صفحة 4). ومن خلال الشكل رقم 3-10، سوف نستعرض نسب المساهمة لأهم القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام العراقي خلال الفترة (2000-2020)، وذلك للوقوف على أهم خصائص الاقتصاد العراقي.

الشكل رقم3-10 : المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام العراقي خلال الفترة (2000-2020)

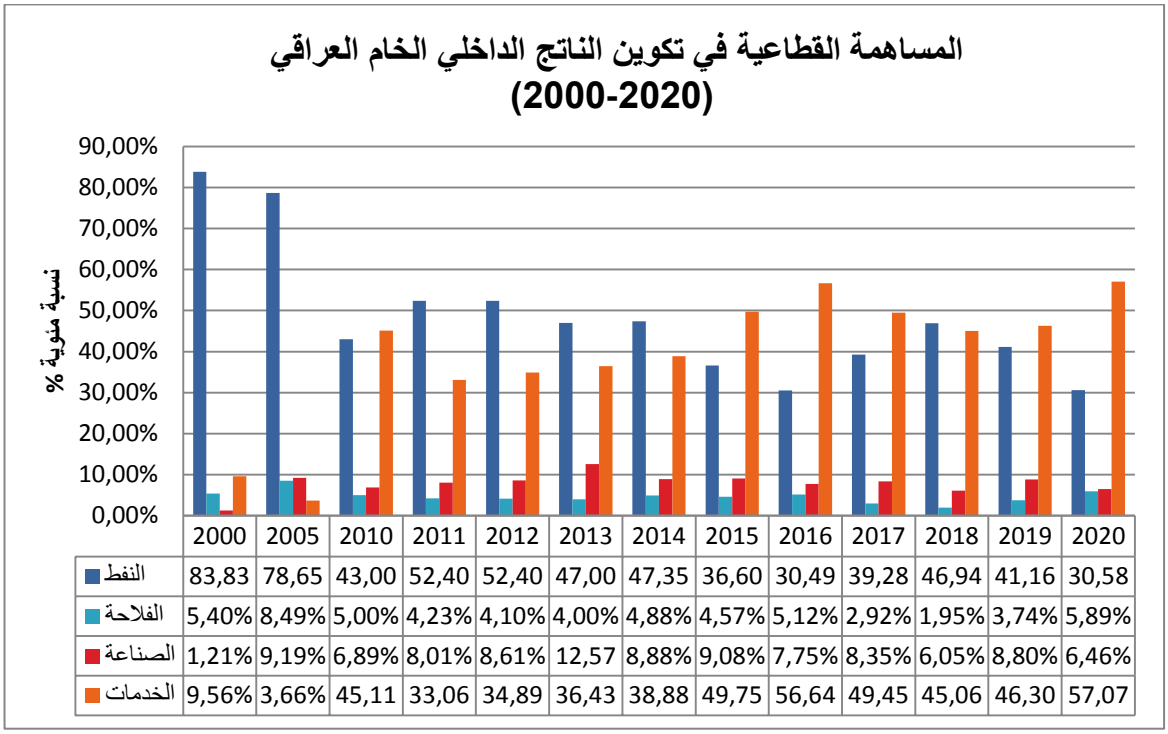

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	83,83	78,65	43,00	52,40	52,40	47,00	47,35	36,60	30,49	39,28	46,94	41,16	30,58
الفلاحة	5,40%	8,49%	5,00%	4,23%	4,10%	4,00%	4,88%	4,57%	5,12%	2,92%	1,95%	3,74%	5,89%
الصناعة	1,21%	9,19%	6,89%	8,01%	8,61%	12,57	8,88%	9,08%	7,75%	8,35%	6,05%	8,80%	6,46%
الخدمات	9,56%	3,66%	45,11	33,06	34,89	36,43	38,88	49,75	56,64	49,45	45,06	46,30	57,07

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

-Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n°05/295, 2005, p2.

-Iraq: Statistical Appendix, IMF country report n°07/294, 2007, p2.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2011، ص74.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2013، ص98.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2016، ص91.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2018، ص60.

-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي الراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2020، ص70.

بمجرد إلقاء نظرة أولية على الشكل أعلاه (الشكل 3-10)، يتبين لنا مدى اعتماد العراق على المداخل النفطية، حيث بلغت نسبة مساهمة **القطاع النقطي** خلال السنة الأولي من العينة (2000) أزيد من 83 بالمائة، وهي نسبة مرتفعة تعكس مدى التبعية شبه الكلية للاقتصاد العراقي للنفط، وقد ساهمت الظروف الصعبة التي مرت بها الدولة خلال الغزو الأمريكي، والإطاحة بنظام الرئيس السابق "صدام حسين" خلال الفترة (2003-2011)، في زيادة هاته التبعية، وعدم القدرة على النهوض بالقطاعات الأخرى التي من شانها خلق تنويع في الهيكل الاقتصادي العراقي، و على الرغم من ذلك هناك بعض الجهود المبذولة من طرف الجهات المختصة خلال السنوات الأخيرة الأمر الذي يظهر لنا جليا من خلال الأرقام المبينة حيث تناقصت هذه النسبة إلى 30 بالمائة فقط خلال السنة الأخيرة للعينة.

لم تكن مساهمة **القطاع الصناعي** لم تكن بالمساهمة المهمة، حيث لم تتعد في متوسطها 8 بالمائة، وتنحصر اغلبها في الصناعات البتروكيماوية، الصناعات التحويلية، صناعة النسيج، الخ. ورغم أن القطاع الصناعي يعتبر من البدائل الاستراتيجية لخلق تنويع اقتصادي بالبلاد، إلا أن الظروف التي عاشها العراق عرقلت البرامج الإصلاحية المسطرة لإنعاش القطاع الصناعي. بالنسبة **للقطاع الخدمي**، على الرغم من تحسن مساهمته من 9 بالمائة سنة 2000 إلى 57 بالمائة سنة 2020، إلا أن قطاع الخدمات لا يزال يعاني من بعض النقائص، خاصة فيما يتعلق مثلا بالخدمات المصرفية، التأمينات وأيضا الخدمات السياحية، إذ رغم التاريخ العريق الذي تزخر به بلاد الرافدين، إلا أن القطاع السياحي لا يزال لم يرق إلى التطلعات. ويعتبر القطاع **الفلاحي** الحلقة الأضعف من بين القطاعات الأخرى، إذ كانت مساهمته ضعيفة بحيث لم تصل حتى إلى 5 بالمائة في المتوسط. ويرجع ذلك الى عدة أسباب من بينها، طبيعة المناخ العراقي، قلة الأراضي الزراعية، قلة الاستثمارات في القطاع ألفلاحي، ومن بين المنتجات الزراعية الموجودة في العراق نجد: زراعة النخيل، الشعير، الحنطة، الأرز وغيرها.

➢ **اليمن:**

تقع الجمهورية اليمنية في الجهة الجنوبية الغربية لقارة أسيا، وبالضبط جنوب شبه الجزيرة العربية، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، من الجنوب كل من بحر العرب وخليج عدن، من الغرب البحر الأحمر ومن الشرق سلطنة عمان. تتربع الجمهورية على مساحة إجمالية تقدر بحوالي 555.000 كيلومتر مربع، كما يملك العديد من الجزر المقابلة لسواحله على امتداد البحر الأحمر، والبحر العربي، ولعل أهمها جزيرة "سقطرة" التي تعتبر الأكبر من حيث المساحة، وتبعد بحوالي 150 كلم عن بحر العرب. يزخر اليمن بالثروات الطبيعية من بينها: الغاز والنفط، حيث كانت رحلة اكتشاف هذا الأخير طويلة بداية من العام 1938 إلى غاية صيف العام 1984 أي تم الإعلان عن أول اكتشاف تجاري للنفط في اليمن مقبل شركة "هنت". وقد بلغ الاحتياطي اليمني بنهاية العام 2020 حوالي 2,67 مليار برميل، أي ما يعادل 0,20 من الاحتياطي العالمي (أوابك، 2021، الصفحات 8,9).كما بلغ عدد سكان اليمن حوالي 34.042 ألف نسمة بحلول العام 2021. ومن خلال الشكل رقم 3-11، سوف نحاول الوقوف على أهم القطاعات الساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني، وذلك من اجل التحليل، وإبراز خصوصيات الاقتصاد اليمني، الذي يعتمد على ثروته الطبيعية من النفط، خلال الفترة (2000-2020).

بمجرد النظر للشكل أدناه (الشكل رقم 3-11)، يتبين لنا ان هنا تناقص تدريجي لمساهمة **القطاع النفطي** في الناتج الداخلي اليمني، اذ بعد ما كانت المساهمة تفوق 42 بالمائة العام 2000، تضاءلت لتصبح في حدود 5 بالمائة خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة، والسبب يعود إلى الوضعية السياسية الغير مستقرة للبلاد نتيجة الصراعات الموجودة في مختلف أقاليم الجمهورية منذ استيلاء الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء العام 2014، وهو ما يفسر تضاءل المداخل النفطية المبينة في الشكل أدناه.

الشكل رقم 3-11: المساهمة القطاعية في تكوين الناتج الداخلي الخام اليمني خلال الفترة (2000-2020)

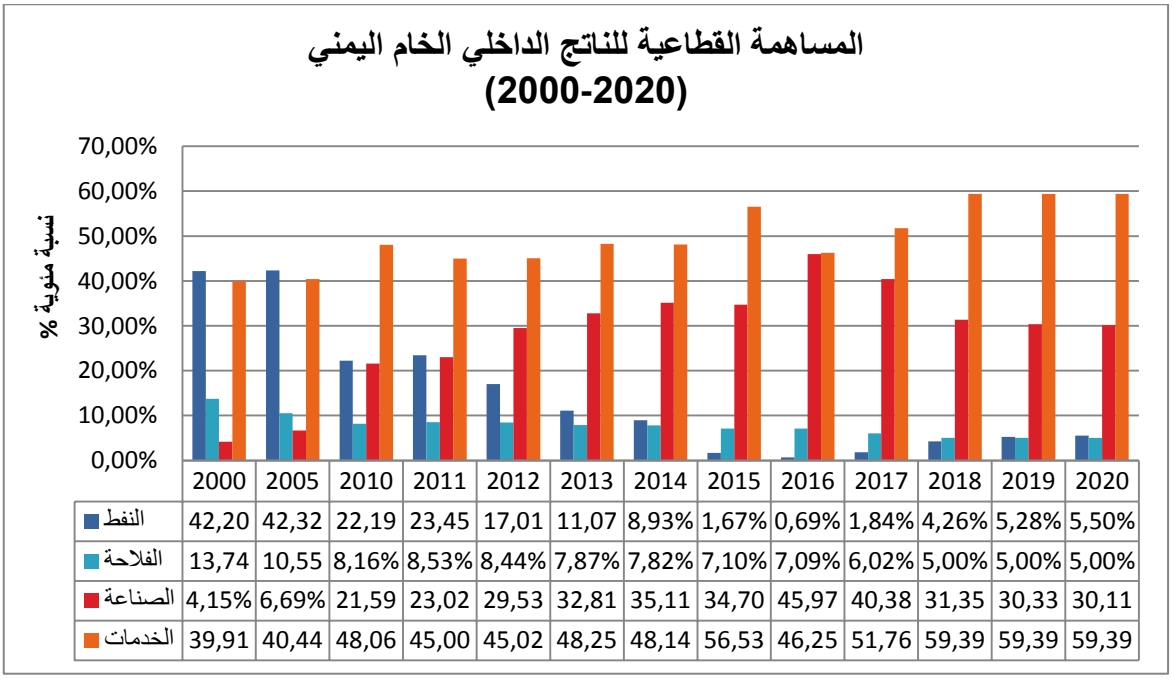

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفط	42,20	42,32	22,19	23,45	17,01	11,07	8,93%	1,67%	0,69%	1,84%	4,26%	5,28%	5,50%
الفلاحة	13,74	10,55	8,16%	8,53%	8,44%	7,87%	7,82%	7,10%	7,09%	6,02%	5,00%	5,00%	5,00%
الصناعة	4,15%	6,69%	21,59	23,02	29,53	32,81	35,11	34,70	45,97	40,38	31,35	30,33	30,11
الخدمات	39,91	40,44	48,06	45,00	45,02	48,25	48,14	56,53	46,25	51,76	59,39	59,39	59,39

المصدر: قيم محسوبة اعتمادا على:

- بيانات البنك الدولي المتوفرة على الموقع www.data.albankaldawli.org/indicator

قطاع الفلاحة: بعدما كان من أهم القطاعات في اليمن راجع بدوره مما يقارب 14 بالمائة سنة 2000 إلى 5 بالمائة فقط العام 2020، ومرد هذا التراجع يعود تقليص المساحات الزراعية لصالح زراعة القات (عشبة مخدرة)، بعدما كانت اليمن مشهورة بمحاصيل البن الأخضر.

قطاع الصناعة: تطور بشكل ملحوظ فبعد ان كانت مساهمته لا تتجاوز 5 بالمائة خلال العام 2000 أصبح يساهم بأزيد من 30 بالمائة العام 2020، ويرجع ذلك إلى انتعاش القطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الأجنبية خاصة قطاع المغتربين، وبالخصوص مع الإجراءات والسياسات التي انتهجتها الحكومة اليمنية لحماية المنتج المحلي، وسهولة الحصول التمويل اللازم من طرف الدولة للدفع بهذا القطاع.

قطاع الخدمات بدوره كانت مساهمته جد متميزة، فقد تطورت نسبة المساهمة مما يقارب 40 بالمائة العام 2000 إلى ما يقارب 60 بالمائة العام 2020، واهم هذه الخدمات نجد الخدمات الحكومية، النقل، التجارة،

الاتصال، إضافة إلى الخدمات السياحية المعطلة نوعا ما بسبب الأوضاع التي عاشتها البلاد من جهة، وبسبب قلة الاستثمار في القطاع جهة أخرى، على الرغم من أن اليمن يعتبر وجهة سياحية بامتياز، إذ يزخر بمقومات سياحية هائلة (كقرية "زبيد" التي صنفتها منظمة اليونسكو كموقع للتراث العالمي العام 1993).

لاحظنا من خلال دراستنا التحليلية أن اغلب دول العينة لازالت لم تتحرر من التبعية لإيراداتها النفطية في تسيير نفقاتها العمومية، وتدعيم البنية التحتية، لا وبل حتى القطاعات الأخرى تتدعم من هذه الإيرادات، الأمر الذي يتطلب منا توسيع نطاق البحث والتحليل، وسوف نقوم من خلال الجزء الموالي بدراسة محددات التنويع الاقتصادي لعينة من الدول من خلال نموذج قياسي خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة القياسية

تعتبر طريقة البيانات المدمجة، أو البيانات الطولية (Longitudinal Data) أو بيانات البانل (Panel Data)، من بين أكثر لطرق الاقتصاد القياسي استخداما في ميدان الدراسات التطبيقية، لاسيما ميدان العلوم الاقتصادية، وذلك كون أن هذا النوع من البيانات يسمح بالتحليل التجريبي المعمق، عكس الطرق القياسية الأخرى (كطريقة المقاطع العرضية مثلا، أو طريقة سلاسل البيانات الزمنية)، والتي قد لا تكون ملائمة لمثل هذه الحالات البحثية.

إن مصطلح (Panel Data) أو (Longitudinal Data) يشيران عادة إلى المعطيات التي تحوي ملاحظات لسلسلة زمنية لعدد من الأفراد، ومنه فان المشاهدات الواردة في بيانات البانل تحتوي على بعدين أساسيين هما: البعد المقطعي (The Cross-sectional Dimension)، والذي يركز له بالرمز "i"، والبعد الزمني (The Times series Dimension)، و الذي يرمز له بالرمز "t" (Hsiao, 2006, p. 1).

ينبغي التنبيه هنا إلى أن بيانات البانل قد تكون إما متوازنة (Balanced)، في حالة ما لوحظ جميع أفراد العينة خلال نفس الفترة الزمنية $[y_{it}, x_{it}]$: $for\ t=1,.....T\ ;i=1\ ,....n$ ، أو غير متوازنة (Unbalaced) (Greene, 2007, p. 388) إذا كان هناك بعد زمني لكل فرد من أفراد المجموعة $[y_{it}, x_{it}]$: $for\ t=\underline{t}_i\ ,.....\ \bar{t}_i\ ;i=1\ ,....n$. (Hansen, 2017, p. 369)

1- أهمية استخدام معطيات البانل في الدراسات التطبيقية

إذا ما قمنا بمقارنة بيانات البانل بالبيانات المقطعية وبيانات السلاسل الزمنية، فهي تمكن من إعطائنا نتائج أكثر دقه بحيث تأخذ بعين الاعتبار البيانات ذات البعد الزمني السلسلة الزمنية، إضافة إلى البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، وهذا ما يسمح لنا بان نقول أن بيانات البانل لها بعد مضاعف: بعد زمني و بعد فردي، لذلك فهي جد فعالة و عملية في الدراسات التطبيقية، لاسيما في الاقتصاد القياسي. وعليه سوف نقوم بسرد أهم هذه المزايا فيما يلي(Greene, Econometric Analysis, 2003, p. 272) :

* تأخذ بعين الاعتبار أثر الخصائص غير المشاهدة على سلوكيات الأفراد (كتأثير العوامل الاجتماعية، السياسية، الدينية، الخ) مثلا على الأداء الاقتصادي بعض الدول، إذن هي تأخذ بعين الاعتبار وبفضل بعدها المضاعف تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

* لديها القدرة على تحديد البعض من الظواهر الاقتصادية على غرار: اقتصاديات الحجم، التقدم التقني، وبذلك علاج مشكلة عدم قابلية تلك الظواهر للتقسيم في تحليل دوال الإنتاج.

* يتيح لنا دراسة الفوارق والاختلافات في السلوك بين الأفراد، بحيث يوفر لنا بغد مضاعف للمعلومة المتوفرة، أفضل من تلك التي توفرها لنا البيانات المقطعية أو الزمنية، وعليه يمكننا الحصول على تقديرات تتمتع بثقة أكبر، إضافة إلى أن مشكلة الارتباط المشترك تكون اقل حدة بالنسبة لهذه الطريقة (Panel).

* لها أثر إيجابي على دقة المقدرات كونها تتميز بعدد أكبر من درجات الحرية، ونسبة أعلى من حيث الكفاءة.

* تسمح لنا بدراسة بعض الظواهر التي كان يستحيل دراستها سابقا عن طريق البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، حيث قضت على مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) التي يتكرر ظهورها في حالة استخدام البيانات المقطع العرضي خلال تقدير النماذج القياسية.

* تسمح بيانات البانل الجزئية (Micro Panel Data) ، والتي تجمع كل من : الأفراد، الشركات والأسر بقياس أكثر دقة مقارنة بالمتغيرات المقاسة على المستوى الكلي، مع تقليل التحيز الذي قد يحدث في خالة الجمع بين الأفراد أو الشركات في مجاميع واسعة(Baltagi, 2005, p. 7) .

* تبسط الحساب و الاستدلال الإحصائيين من خلال تحليل السلاسل الزمنية الغير مستقرة و تقليل حجم خطأ القياس (Hsiao, 2006, pp. 4,8) .

* في الكثير من الدراسات؛ يقوم الباحث بوصف وتحليل الارتباط بين المتغيرات، خاصة في الدراسات التنبئية، بينما تهتم فئة أخرى بتقييم العلاقة السببية بين المتغيرات، وبالرغم من ان بيانات البانل غير كافية لإقامة العلاقات السببية بين المتغيرات، إلا أنها بالتأكيد سوف تكون أكثر فائدة من البيانات المقطعية في تحديد تلك العلاقات بين المتغيرات (Frees, 2004, p. 8) .

2- صياغة نموذج البانل

يقترح المنهج الحديث نموذج بيانات البانل والذي يحتوي على N وحدة مقطعية، خلال فترات زمنية T، وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \grave{\beta}_\iota x_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث: (i=1, 2….N) و (t=1,2….T) و (N×T) المجموع الكلي للمشاهدات.

أما:

y : هو متجه المتغيرات التابعة ذو الرتبة(NT×1) .

x : هي مصفوفة المتغيرات المستقلة التي لا تشمل عمود الحد الثابت (NT×k) .

α: الحد الثابت أي القاطع.

β: متجه المعلمات المراد تقديره (Slope Coefficients) ذي الرتبة (K×1).

□: متجه حد الخطأ العشوائي (NT×1) ،يفترض أن يتبع توزيعا طبيعيا معدوم التوقع، وتباينا متجانسا لكل الوحدات المقطعية حيث ($\sigma_i^2=\sigma^2_{\varepsilon;}$ □$_i$) ،مع وجود تباين مشترك معدوم بين الوحدات المقطعية: $\mathrm{Cov}(\varepsilon_{it}, \varepsilon_{js}) = 0$ وذلك من أجل: (i≠j) (Alexiou, 2000, p. 6) .

وهنا ينبغي أن نميز بين النماذج التي يمكن استخدامها في تحليل معطيات البانل وما يصاحب ذلك من اختلافات خاصة لكل واحد منها، حيث يمكننا تقدير بيانات السلة خطيا من خلال استخدام ثلاث نماذج رئيسية هي: **نموذج الانحدار التجميعي** (Pooled Regression Model)، **ونموذج الآثار الثابتة** (Fixed Effects Model)، وأخيرا **نموذج الآثار العشوائية** (Randeom Effects Model).

1-2 نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) « PRM »

يطلق عليها أيضا طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية التجميعية (Pooled OLS)، وتقدم طريقة الثابت المشترك نتائج بوجود افتراض أساسي وهو غياب الفروق بين مصفوفات بيانات المقطع العرضي (N). يقدم نموذج الثابت المشترك أو القاطع (α) تقديرا لجميع المقاطع العرضية في العينة، أي انه أسلوب الثابت المشترك يعني انعدام الفروق بين المقاطع العرضية المقدرة، والتي تكون صالحة ومفيدة في ظل فرضية أولوية التجانس لمجوعة البيانات(Asteriou & Hall, 2007, p. 345) ، ويكتب نموذج الانحدار التجميعي وفق الصيغة التالية:

$$y = \alpha\tau + X\beta + \varepsilon$$

حيث:

τ : تمثل متجه العمود الواحد (Baltagi, 2005, p. 11) أي متجه وحدات البعد ذي الرتبة (TN=1).

يمكن اعتبار هذا النموذج من ابسط نماذج بيانات البانل، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، فهو يهمل أي تأثير للزمن (بن عمرة، 2021، صفحة 3)، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أنه إذا اختلت إحدى فرضياته فسوف تؤدي إلى فقدان التنبؤ بواسطته، لذلك سوف نقوم بالتعرف على النموذجين الأخيرين.

2-2 نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) « FEM »

في حالة ما إذا كان لدينا الحد ثابتا، وكل المتغيرات الفردية غير ملاحظة من جهة ومن جهة أخرى مرتبطة مع مصفوفة المتغيرات المستقلة (أي في نفس الوقت)، فستصبح مقدرات المربعات الصغرى β متحيزة وغير متناسقة(Greene, Econometric Analysis, 2003, p. 285) .

إذن نقوم باستخدام « **FEM** » بهدف السيطرة على مشكل عدم التجانس الغير ملحوظ أو ما يعرف بـــــــــــــــ « Unobserved Heterogeneity » عندما يكون التباين ثابت عبر الزمن، وفي ارتباط مع المتغيرات المستقلة، يمثل نموذج « **FEM** » أفضل تخصيص إذا ما تم التركيز على مجموعة محددة من المقاطع (N) (Baltagi, 2005, p. 12)، وبالتالي سوف يقتصر فيه الاستدلال على سلوك هاته المقاطع.

يفترض هذا النموذج أن المعلمات تتغير بأسلوب ثابت وعلى هذا الأساس تمت تسميته بنموذج التأثيرات الثابتة (بن عمرة، 2021، صفحة 3)، أي أن الاختلافات بين الوحدات يمكن التقاطها في فروق

الحد الثابت، إذ يتم التعامل مع كل معلمة α_i كمعلمة مجهولة يتم تقديرها، ويأخذ بعين الاعتبار أن: y_i و x_iمكونة من T مشاهدة عبر i مقطع (Greene, Econometric Analysis, 2003, p. 285)، و يكتب نموذج الآثار الثابتة وفق الصيغة التالية (Baltagi, Econometrics, 2008, p. 296):

$$y_{it} = \alpha + X'_{it}\beta \sum_{i=1}^{n} \mu_i D_i + v_{it}$$

حيث:

D_i: يمثل المتغير الصوري للمفردة i والذي يأخذ القيمة 1 بالنسبة للمفردة المراد معرفة حدها الثابت، والقيمة 0 للبقية.

μ_i: تمثل معامل المتغير الصوري للمفردة i.

يجب أن نشير هنا إلى أن نموذج « **FEM** » مقدرا بالصيغة أعلاه يطلق عليه أيضا نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)« LSDVM» ، لأن القيم الملحوظة نسبة إلى المعامل الذي يمثل أثار تلك المتغيرات الخاصة بالفرد i تأخذ شكل متغيرات صورية (و ذلك في نفس النمط عبر الزمن)، وفي هذه الحالة يكون التقدير باستعمال طريقة « LSDVM»، حيث β هو المقدر، أو يطلق عليه أيضا "مقدر التباين"، أو المقدر الضمني للمجموعة « Within-group Estimator»، كون أن التباين داخل المجموعة هو فقط من يستخدم في تشكيل هذا المقدر (Hsiao, Analysis Of Panel Data, 2003, p. 32)، ويكون اختيار هذا النموذج هو الأنسب عندما يمكننا ملاحظة أن الاختلافات بين المقاطع (البلدان مثلا) هي تحولات معلمية في معادلة الانحدار (Alexiou, 2000, p. 7).

3-2 نموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model) « REM »

مقارنة بالنموذج السابق (FEM)، فان معمل الاتجاه في نموذج التأثيرات العشوائية « **REM** » β يمثل القيمة المتوسطة لكل معاملات الاتجاه في البعد المقطعي، وحد الخطأ: $\square_i$ هو انحراف المتجه الفردي لتلك القيمة المتوسطة (β). ما يميز هذا النموذج عن سابقه هو فرضية أن كل مقطع هو مختلف عن الآخر في حد الخطأ العشوائي، وان الآثار الثابتة غير مرتبطة بالمتغيرات التفسيرية، كما انه يعالج الثوابت الخاصة بكل مقطع على أنها معلمة عشوائية (بما أن تغير كل مقطع هو ثابت $a_i = a + v_i$ و i=1,2…,N حيث v_i هي حد الخطأ العشوائي ذي التوقع المعدوم والتباين ($\sigma_\varepsilon{}^2$) (Asteriou & Hall, 2007, p. 348)، ويكتب نموذج الآثار العشوائية وفق الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{i=1}^{k} \beta_k x_{k(it)} + v_i + \varepsilon_{it}, \quad i=1,2,\ldots,N, \quad t=1,2\ldots,T$$

حيث:

vi: حد الخطأ لمجموعة الوحدات المقطعية i.

يطلق على هذا النموذج أيضا اسم (Error Components Model) « ECM » و استمد هذا الاسم من مركبي الخطأ (ε_{it} و vi) اللذان تتكون منهما تركيبة الخطأ العشوائي، حيث لدينا:

$$w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}, \qquad w_{it} \sim N(O, \sigma_v{}^2 + \sigma_\varepsilon{}^2)$$

ومن خواص هذا النموذج لدينا ما يلي:

$$v_i \sim N(0, \sigma_v{}^2), \qquad \varepsilon_{it} \sim N(0, \sigma_\varepsilon{}^2)$$

إن لمعامل الارتباط في هذا النموذج « **REM** » خاصيتان:

- قيمته بالنسبة بين حدود الخطأ، وفي فترتين مختلفتين، وبالنسبة لأية وحدة مقطعية هي نفسها، مهما كان الفارق بين الفترتين الزمنيتين.
- صيغته تبقى نفسها بالنسبة لكل الوحدات المقطعية.

- إذا لم يتم اخذ بنيته بعين الاعتبار، و تم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، فسوف يتم الحصول على مقدرات غير كفؤة، لهذا يتم اللجوء الى طريقة المربعات الصغرى المعممة(Generalized Least Square) « GLS »، التي تعتبر أحسن مقدر خطي غير متحيز لمعلمات هذا النموذج « **REM** » (Gujarati, 2004, pp. 648,649).

2-4 اختبارات التحديد

هي اختبارات يتم القيام بها من أجل المفاضلة واختيار أحسن نموذج للدراسة التطبيقية، وذلك من خلال جمع كل المميزات، لإيجاد مخرج يسمح لنا بقراءة عينة الدراسة بالشكل الأمثل، وفي هذا الإطار سوف نقوم بالاستعانة بثلاثة اختبارات تحديد تعتبر من بين الأكثر استخداما وهي:

- اختبار التجانس (Hsiao Test)
- اختبار مضاعف لاغرانج (The Lagrange Multiplier Test) «LM Test» .
- اختبار التخصيص لهوسمان (Hausman Test).

وسوف نتعرف على كل واحد منها في الفقرات الموالية.

2-4-1 اختبار التخصيص لهوسمان (Hausman Test)

اقترح Hausman هذا الاختبار سنة 1978 بهدف المفاضلة بين نموذجي؛ التأثيرات الثابتة « FEM »، والتأثيرات العشوائية « REM » في نماذج معطيات البانل (Zayati, 2015, p. 7)، وقد وضع Hausman فرضيتين كما يلي:

افترض وجود مقدرين اثنين $\widehat{\beta_0}$ و $\widehat{\beta_1}$ لمعامل الاتجاه β ، واقترح فرضيتين الفرضية العدمية والفرضية البديلة؛ فالفرضية العدمية تفيد بأن كلا المقدرين متناسقين مع $\widehat{\beta_0}$ غير فعال، والفرضية البديلة تفيد بان $\widehat{\beta_0}$ متناسق وكفء، بالمقابل $\widehat{\beta_1}$ غير متناسق، والفكرة التي جاء بها Hausman من وراء ذلك هي انه

في ظل الفرضية التي تنفي وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية و التأثيرات الفردية، فان كلا الطريقتين سواء طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) او طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) متناسقتان مع عدم فاعلية الطريقة الأولى (OLS)، في حين الفرضية البديلة تفيد بملاءمة الطريقة الأولى (OLS) وعدم ملاءمة الثانية (GLS)(Asteriou & Hall, 2007, pp. 348,349) وتكتب فرضيات اختبار Hausman كما يلي:

$H_0: E(\alpha_i/x_i) = 0$ (نموذج GLS هو الملائم لان الآثار الفردية هي عشوائية)

$H_1: E(\alpha_i/x_i) \neq 0$ (نموذج OLS هو الملائم لان الآثار الفردية ثابتة)

و بالتالي تكتب صيغة اختبار Hausman وفق الصيغة الآتية (Greene, Econometric Analysis, 2003, p. 300):

$$H = (\widehat{\beta_{OLS}} - \widehat{\beta_{GLS}})'[Var(\widehat{\beta_{OLS}} - \widehat{\beta_{GLS}})]^{-1} (\widehat{\beta_{OLS}} - \widehat{\beta_{GLS}})$$

حيث لدينا:

$(\widehat{\beta_{OLS}} - \widehat{\beta_{GLS}})$: تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية.

$\mathrm{Var}(\widehat{\beta_{OLS}}) - \mathrm{Var}(\widehat{\beta_{GLS}})$: تمثل الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و تخضع H لتوزيع كاي تربيع (X^2) بدرجة حرية K(عدد المتغيرات المستقلة)، وذلك تحت فرضية العدم، فإذا كانت لدينا القيمة الإحصائية المحسوبة للاختبارH اكبر من القيمة الجدولية، فسيتم رفض الفرضية العدمية (نموذج FEM هو الأكثر ملاءمة)، أما إذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة للاختبار فسيتم قبول الفرضية العدمية (نموذج REM هو الأكثر ملاءمة) (Bourbonnais, 2015, p. 358).

2-4-2 اختبار مضاعف لاغرانج (The Lagrange Multiplier Test)«LM Test»

تم اقتراح هذا الاختبار للتطبيق على هذه المشكلة من طرف Pregan & Breusch العام 1980، بحيث يهدف إلى الاختيار بين النماذج التالية: نموذج الانحدار التجميعي(PRM)، نموذج الآثار الثابتة (FEM)، ونموذج الآثار العشوائية (REM)، ويعتمد اختبار مضاعف لاغرانج في تطبيقه على بواقي طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وفق الصيغة التالية (Greene, Econometric Analysis, 2003, pp. 298,299):

$$LM = \frac{NT}{2(T-1)}\left[\frac{\sum_{i=1}^{n}[\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{it}]}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\varepsilon_{it}^{2}} - 1\right] \sim X^2$$

أما الفرضيات التي يقوم عليها فهي كما يلي (Baltagi, Econometric Analysis Of Panel Data, 2005, p. 59):

$$H_0: \sigma_\mu{}^2 = 0 \qquad H_1: \sigma_\mu{}^2 \neq 0$$

مع الإشارة إلى أن اختبار (LM) في الفرضية العدمية، يتبع توزيع كأي تربيع بدرجة حرية وحيدة، أما عن طريقة الحكم على نتيجة هذا الاختبار فهي كما يلي:

- رفض الفرضية العدمية (H0) عند درجة معنوية 5 بالمائة (Asteriou & Hall, 2007, p. 110) (مع « P-Value» -P تشير إلى وجود معنوية)، يعني أن نموذجي الآثار العشوائية (REM) و الآثار الثابتة (FEM) سيكونان أحسن من نموذج الانحدار التجميعي (PRM).
- قبول الفرضية العدمية (H0) مع (« P-Value »-P تشير إلى عدم وجود معنوية)، يعني أن نموذج الانحدار التجميعي (PRM) سيكون أحسن من نموذجي (FEM) و(REM) (Bader Shahda, 2016, p. 75).

3-4-2 اختبار التجانس (Hsiao Test)

لأجل ضمان الوصول إلى نموذج بانل جيد، علينا اللجوء إلى اختبار التجانس (Hsiao Test) و الذي قدمه Hsiao العام 1986، وهو يهدف إلى اختبار معلمات النموذج قيد الدراسة على المستوى الاقتصادي وفي البعد الفردي، وذلك بغية الحسم في إمكانية دراسة النموذج النظري من الناحية التطبيقية على شكل نموذج واحد متجانس بالنسبة لكل أفراد العينة (الدول)، أو دراسة كل فرد من العينة على حدة في حالة ما إذا تميز أي فرد من العينة (بلد ما) ا بخاصية ينفرد بها عن بقية الأفراد (البلدان) (Hurlin, p. 68) .

إذن من أجل عينة مكونة من T مشاهدة، لعدد من الوحدات N وحدة مقطعية، فان اختبار التجانس لمعلمات النموذج المقدر سوف يأخذ الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \beta_i x_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots(1)$$

إذا كان حد الخطأ العشوائي ε_{it} مستقل و متماثل التوزيع بمتوسط معدوم وتباين (α_i^2)، وان معلمات النموذج α_i و β_i ثابتة عبر الزمن، ومختلفة في البعد الفردي، لذلك فان النموذج أعلاه (نموذج 1) يمكن أن يأخذ عدة صيغ كما يلي:

- إذا تماثلت الثوابت α_i، وتطابق شعاع المعلمات β_i، حيث $\alpha_i = \alpha$، و $\beta_i = \beta$،

و$\square_i \in [1, N]$، فان التجانس يكون تاما (Total Homogeneity).

- إذا اختلفت الثوابت α_i ، واختلف شجاع المعلمات β_i حسب الأفراد، فيصبح لدينا N نموذج مختلف، وبالتالي سوف يكون التجانس غير تاما (Total Heterogeneity).
- تطابق الثوابت، واختلف شجاع المعلمات β_i بين المفردات، حيث $\alpha_i = \alpha$

و$\square_i \in [1, N]$، هنا تكون لدينا كل معلمات النموذج مختلفة بحسب الأفراد باستثناء الثوابت، وعليه يكون لدينا N نموذج مختلف.

- إذا اختلفت الثوابت α_i، وتطابق شعاع المعلمات β_i عبر الوحدات المقطعية

(حيث: $\beta_i = \beta$ و $\forall_i \in [1, N]$)، فسنحصل في هذه الحالة على نموذج الآثار الفردية.

أما عن خطوات الاختبار (Hsiao Test) فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 3-12: مراحل و خطوات التجانس لـــــــ Hsiao

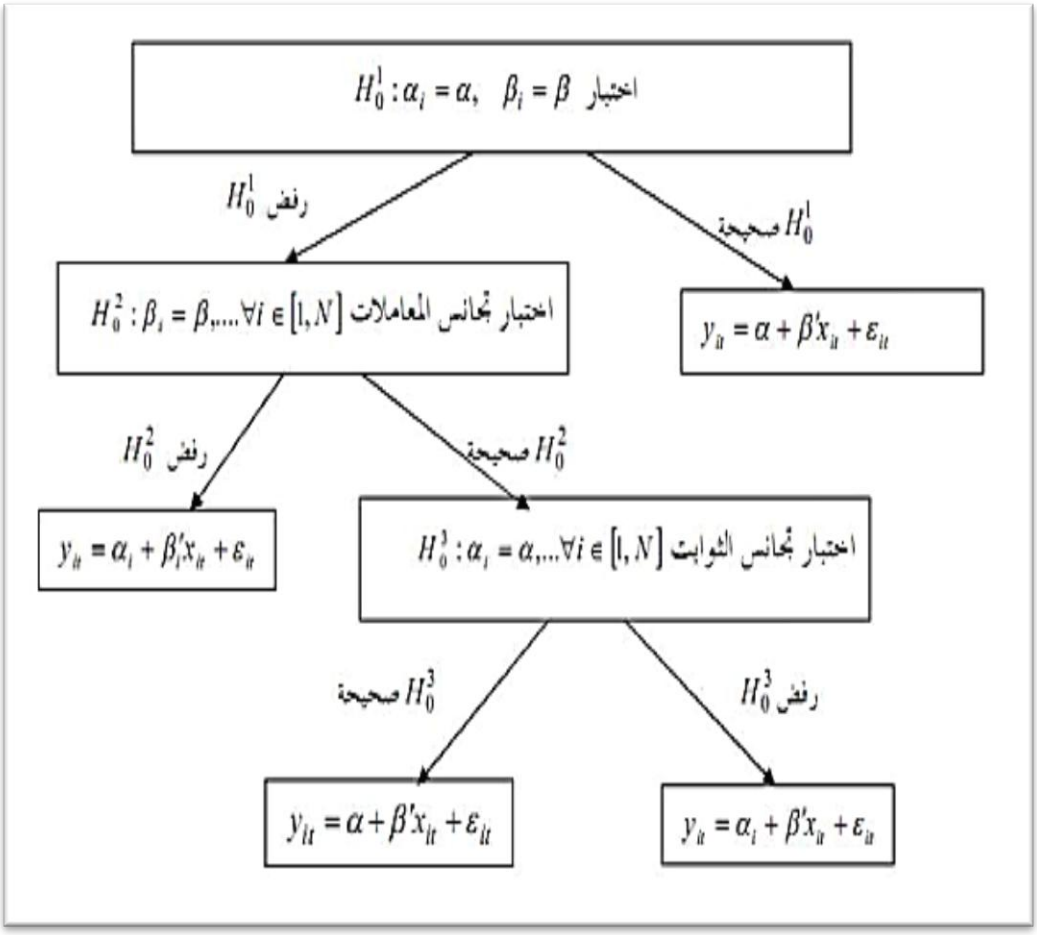

Source: Hsiao C, (1986), "Analysis of Panel Data", Econometric Society Monographs N°11, Cambridge University Press, p50.

➢ **المرحلة الأولى: اختبار التجانس الكلي**

كخطوة أولى نقوم باختبار فرضية بنية التجانس العام المبنية على تطابق الثوابت α_i، وتماثل شعاع المعلمات β_i، حيث: $(\forall_i \in [1,N], \beta_i = \beta, \alpha_i = \alpha)$

$H_0{}^1$:

هنا يتم استخدام إحصائية فيشر(Fisher)، ذات الرمز« F_1 » لاختبار التجانس الكلي للنموذج أعلاه (نموذج 1)، حيث يتبع توزيع فيشر في اختبار $(N-1)(K+1)$ قيدا خطيا، بدرجة حرية $(NT-N)(K+1)$، ويكتب وفق الصيغة التالية (Bourbonnais, Econométrie, 2009, p. 332):

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث:

SCR_1: هو مجموع مربعات البواقي للنموذج (1).

$SCR_{1,c}$: هو مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد كالآتي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \grave{\beta}_\iota X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

فيما يخص نتائج الاختبار، فتكون في صورتين:

* قبول الفرضية العدمية $H_0{}^1$،يعني نموذج البانل في تجانس تام أي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \grave{\beta}_\iota X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

* أما في حالة رفض الفرضية العدمية، فإننا سوف ننتقل إلى الخطوة التالية، أي معرفة مصدر عدم التجانس (إذا كان مصدر عدم التجانس هي المعلمات β_i).

➢ **المرحلة الثانية: اختبار تجانس المعلمات β_i**

في هذه المرحلة يتم اختبار الفرضية العدمية التي تكتب:

$(H^2{}_0: \quad \beta_i = \beta, \dots\dots\dots \square_i \varepsilon[1, N])$

إحصائية فيشر لتجانس المعلمات في هذه المرحلة و التي يرمز لها بالرمز « F_2 »، تتبع توزيع (Fisher) لاختبار $K(N-1)$ قيد، وعند درجة حرية $(NT-N)(K+1)$، وتكتب إحصائية فيشر« F_2 » في هاته الحالة الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)/[(N-1)(K+1)]}{SCR_1/[NT - N(K+1)]}$$

حيث:

SCR_1: هو مجموع مربعات البواقي للنموذج (1).

$SCR_{1,c}$: هو مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد كآلاتي:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \grave{\beta}_\iota X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

أما عن نتائج الاختبار فتكون كما يلي:

* اذا ما تم رفض الفرضية العدمية $H^2{}_0$ لتجانس المعلمات β_i، فسيتم رفض بنية نموذج البانل، كون أن الثوابت α_i تكون متماثلة فقط بين المفردات، وعليه تكون وفق الصيغة التالية:

$$y_{i,t} = \alpha + \grave{\beta}_\iota X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

ويتم بذلك تقدير المعلمات β_i بواسطة نماذج مختلفة مفردة لمفردة.

* أما إذا ما تم قبول الفرضية $H^2{}_0$ لتجانس المعلمات β_i،فسيتم الاحتفاظ بنموذج البانل مع الانتقال إلى المرحلة الموالية أي المرحلة الثالثة.

➢ **المرحلة الثالثة: اختبار تجانس الثوابت α_i**

في هذه المرحلة وفي ظل فرضية المعاملات β_i، يتم اختبار مساواة الثوابت الفردية لكل المفردات، وتكتب الفرضية العدمية وفق الصيغة التالية (Pirotte, 2011, p. 73) :

$(H^3{}_0 : \quad \alpha_i = \alpha; \ldots\ldots\ldots \square_i \varepsilon[1, N])$

أما بالنسبة لإحصائية فيشر (Fisher)، والتي يرمز لها بالرمز « F_3 »لاختبار تجانس الثوابت α_i، فهي تتبع توزيع فيشر لـــ(N-1) قيد، و عند درجة حرية N(T-1)- K، وتكون الصيغة وفق العلاقة التالية:

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{1,\dot{c}})/(N-1)}{SCR_{1,\dot{c}}/[N(T-1) - K]}$$

أما عن نتائج الاختبار فتكون كما يلي:

* إذا ما تم رفض الفرضية العدمية $H^3{}_0$ لتجانس الثوابت α_i بين المفردات المقطعية، فسيتم الحصول على نموذج الآثار الفردية الذي يكتب وفق الصيغة التالية:

$$y_{i,t} = \alpha_i + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

3- التحليل القياسي لمحددات التنويع الاقتصادي في دول العينة

لقد تطرقنا في الفصول السابقة إلى مختلف الأدبيات النظرية التي حاولت معالجة موضوع التنويع الاقتصادي من مختلف جوانبه، ووفقنا على النتائج المختلفة التي أسفرت عليها هذه البحوث حسب المورد الطبيعي الذي تناولته بالدراسة، وكذا طبيعة محددات التنويع الاقتصادي المدروسة، وعليه فإننا من خلال هذه الدراسة سوف نأخذ أهم محددات التنويع في الدول العربية المصدرة للنفط، مع إبراز العلاقة بينه وبين هذه المحددات، وذلك بالاعتماد على برنامج *Eviews* 12 و نماذج بيانات البانل التي تعد من بين أنجع الطرق المستخدمة في هذا النوع من الدراسات الاقتصادية.

3-1 المنهجية والنموذج المستخدمين في الدراسة القياسية

سنقوم في هذا الجزء من دراستنا، إبراز المنهجية التي قمنا بإتباعها، وكذا النموذج الذي قمنا ببنائه اعتمادا على ما تم جمعه من دراسات سابقة.

3-1-1 المنهجية المتبعة في الدراسة

اعتمادا على ما توصلنا إليه في الفصل الثاني من دراسات سابقة اهتمت بنفس موضوع الدراسة التي نحن بصددها، والتي نسعى من خلالها إلى قياس العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي و بين أهم محدداته، وذلك من خلال العينة التي ذكرناها في الدراسة التحليلية، و المكونة من مجموعة من الدول العربية المصدرة للنفط و التي بلغ عددها 11 دولة عربية، وبذلك تصبح العينة كما يلي: (الجزائر، مصر، البحرين، ليبيا، العراق، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت واليمن)، و ذلك خلال الفترة الممتدة من (1995 إلى 2020)، وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة بمؤشر هرفندل-هرشمان قبل سنة 1995 و الذي يعد المتغير التابع في دراستنا.

سوف نقوم باعتماد أساليب الاقتصاد القياسي التي ذكرناها في الجزء السابق من هذا الفصل، والمتمثلة في: إجراء اختبار التجانس (*Hsiao1986*)، وذلك لمعرفة تجانس أو عدم تجانس البيانات، ثم ننتقل إلى تقدير النموذج بواسطة ثلاث طرق مختلفة هي: نموذج الآثار الثابتة (*FE*)، نموذج الآثار العشوائية (*RE*)، والنموذج التجميعي (*Pooled Model*)، و بعد إجراء مختلف الاختبارات يتم التوصل إلى أكفأ نموذج لتحليل ودراسة البيانات المتوفرة.

3-1-2 النموذج المستخدم في الدراسة

كما سبق و أن ذكرنا سابقا، فقد حاولنا في الفصل الثاني من هذا البحث، جمع العديد من الدراسات السابقة، التي عالجت مشكلة الريع، ونقمة الموارد الطبيعية من جهة، وخاضت في موضوع محددات التنويع الاقتصادي من جهة ثانية؛ ومن بين الدراسات التي جاءت في الفصل الثاني: دراسة *Jeffrey D Sachs & Andrew M Warner* العام 1995، *Thorvaldur Gylfason* العام 2001، *Ahmed Al Kawaz* العام 2008، *Akram Esanov* العام 2011، *Anar Ahmadov* العام 2012،

Marouane Alaya العام 2012 كذلك، *Elhiraika & Mbate* العام 2014، *Muhammed Ali* العام 2017، وبناء على ما سبق يمكننا كتابة نموذج هذه الدراسة كالآتي:

$$HHI = \int(RENT, FDI, GPDC, TOPEN) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ويكتب هذا النموذج وفق الصيغة العامة كالآتي (Pirotte, 2011, p. 73) :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$i = 1,2 \ldots\ldots, N \qquad t = 1,2 \ldots\ldots, T$$

حيث :

Y_{it} :تمثل HHI للبلد i خلال الفترة الزمنية t.

α_i: معلمة يمكن تقديرها إما عن طريق نموذج الآثار الثابتة (FE) ،أو نموذج الآثار العشوائية (RE) بعد تطبيقنا لاختبار (هوسمان)، وهي تمثل التأثيرات الخاصة بكل دولة، التي لا نستطيع حسابها بواسطة المتغيرات التفسيرية الأخرى، بعد حصرنا لمحددات التركيز/أو التنويع الاقتصادي.

β: تمثل المعلمات المراد تقديرها، والمتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية التفسيرية.

X_{it}: تمثل مصفوفة المتغيرات المستقلة المؤثرة على التنويع الاقتصادي للبلد i خلال الفترة الزمنية t .

ε_{it}: تمثل حد الخطأ للبلد i خلال الفترة الزمنية t .

إذن بناء على العلاقتين (1) و(2) يصبح لدينا النموذج كالآتي:

$$HHI_{it} = \alpha_i + \beta_1 RENT + \beta_2 FDI + \beta_3 GDPC + \beta_4 TOPEN + \beta_5 INF + \varepsilon_{it}$$

سنقوم بتعريف كل متغير في النموذج أعلاه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم 3-5: جدول التعريف بمتغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	نوع المتغير
HHI	مؤشر التركيز الاقتصادي (يعكس لنا درجة التنويع الاقتصادي)	تابع
RENT	نسبة الريع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي	مستقل
FDI	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي	مستقل
GDPC	نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي	مستقل
TOPEN	الانفتاح التجاري	مستقل
INF	معدل التضخم	مستقل

المصدر: من إعداد الطالبة

3-1-3 وصف المتغيرات ومصادر البيانات

سوف نعرف في هذا الجزء بمصادر البيانات التي تم استخدامها في الدراسة، مع التعريف بالمتغيرات (*HHI, RENT, FDI, GDPC, TOPEN, INF*).

أ. مصادر البيانات

بناء على ما توصلنا إليه في الدراسات السابقة الموجودة في الفصل الثاني، وبناء على البيانات المتوفرة بالنسبة لكل دولة من الدول قيد الدراسة، قمنا باختيار المتغيرات التي تتوفر بياناتها على قواعد البيانات. ومن هذه القواعد لدينا:

- البيانات المنشورة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*).
- البيانات المنشورة من طرف البنك العالمي (*WDI*).

ب. وصف متغيرات الدراسة

بما أننا قد شرحنا بإسهاب كل محدد من محددات التنويع الاقتصادي خلال الفصل الأول، فإننا سوف نكتفي بالعلاقة المتوقعة بين كل محدد والتنويع الاقتصادي.

- **مؤشر التركيز الاقتصادي (*HHI*)**: وهو المتغير التابع في هذه الدراسة، والمتمثل في مؤشر هرفندل-هرشمان (*Herfindhal-Hirschman Index*)، يعكس لنا درجة التنويع

الاقتصادي كلما اقترب من الصفر، ويعكس التركيز إذا اقترب من1 أي أنه يكون محصور بين القيمتين 0 و1 كما يلي: (1>HHI>0).

- **المورد الطبيعي (RENT)**: وهو أحد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة، يعكس لنا مدى وفرة النفط كمورد طبيعي بالنسبة لهذه الدول، والمقاس بنسبة الريع النفطي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يكون في علاقة عكسية مع التنويع الاقتصادي (إشارة موجبة مع مؤشر التركيز HHI)
- **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**: من بين المحددات المهمة لحدوث تنويع اقتصادي، لما يجلبه من مزايا للبلد المضيف كرؤوس الأموال والتكنولوجيات الحديثة، يتم قياسه بنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يؤثر ايجابيا في التنويع الاقتصادي (إشارة سالبة مع المتغير التابع).
- **نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC)**: والمقاس في هذه الدراسة بنسبة النمو السنوية للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تكون لها أثر ايجابي على التنويع الاقتصادي (إشارة سالبة مع المتغير التابع)، لما تعكسه من درجة رفاهية للشعب، ومدى تحسن مستواه المعيشي.
- **الانفتاح التجاري (TOPEN)**: يعتبر من بين المحددات المهمة كذلك بالنسبة للتنويع الاقتصادي، حيث يسمح للصناعات الناشئة بالبروز وإمكانية التصدير نحو الخارج، يقاس بمجموع الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، من المتوقع أن يؤثر إيجابا على التنويع (إشارة سالبة مع المتغير التابع).
- **معدل التضخم (INF)**: ينجر عن التضخم عواقب سيئة على أي اقتصاد في العالم؛ فهو يؤدي إلى تعثر عمليات الاستثمار، كبح الادخار، تعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فمن المتوقع أن يؤثر سلبا على التنويع (إشارة موجبة مع المتغير التابع).

3-2 الإحصاء الوصفي

3-2-1 نتائج الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

في جدول الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة (الجدول رقم 2)، يتبين لنا عدد المشاهدات في هذه الدراسة، والتي بلغت 260 مشاهدة سنوية، لعينة مكونة من 11 دولة عربية مصدرة للنفط، لدينا المتغير التابع (HHI)، وعدد من المتغيرات المستقلة الأخرى والمتمثلة في (RENT,FDI ,GDPC,TOPEN,INF)، كما يعطينا الجدول قيمة المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أعلى قيمة، وأدنى قيمة لكل متغير، وذلك كما يلي:

الجدول رقم 3-6: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

	HHI	RENT	FDI	GDPC	TOPEN	INF
Mean	0.748102	23.95443	1.797876	0.837767	79.62481	7.310277
Median	0.772266	24.51484	0.940158	0.852950	81.21176	3.324866
Maximum	0.903018	66.53838	33.56602	49.48028	221.9187	387.3108
Minimum	0.511898	0.511898	-4.541592	-38.41823	-8.988626	-25.12814
Std. Dev.	0.092570	17.40344	3.215814	8.291614	45.30047	25.53457
Skewness	-0.923781	0.167454	4.417441	0.684438	0.213939	12.80412
Kurtosis	3.026688	1.898865	39.64986	12.01236	3.032818	190.2552
Jarque-Bera	36.98714	14.35049	15397.06	900.2123	1.995027	386969.8
Probability	0.000000	0.000765	0.000000	0.000000	0.368795	0.000000
Sum	194.5064	6228.153	467.4477	217.8194	20702.45	1900.672
Sum Sq. Dev.	2.219434	78445.84	2678.439	17806.47	531502.4	168871.7
Observations	260	260	260	260	260	260

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

3-2-2 الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

نقصد بالارتباط بين متغيرات الدراسة، العلاقة الإحصائية الموجودة بين مجموع المتغيرات المفسرة في الانحدار الخطي، ونلجأ له بغية معرفة الاتجاه أولا، وقوة العلاقة ثانيا، بين متغيرات الدراسة، كما هو موضح من خلال الجدول رقم 3-7.

الجدول رقم 3-7: مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	HHI	RENT	FDI	GDPC	TOPEN	INF
HHI	1.000000					
RENT	0.616577	1.000000				
FDI	-0.271786	-0.229573	1.000000			
GDPC	0.080745	0.191875	0.021280	1.000000		
TOPEN	-0.154270	-0.124169	0.227280	0.073630	1.000000	
INF	0.004843	0.053041	-0.033860	-0.012045	-0.034521	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال الملاحظة الأولى للجدول أعلاه، يتضح لدينا تباين علاقة الارتباط بين مختلف المتغيرات بين ضعيفة إلى متوسطة، ما عدا قيمة معامل الارتباط المتحصل عليها بين مؤشر التركيز (HHI) والمورد الطبيعي (RENT) حيث قدرت بحوالي 62 بالمائة تقريبا، تم تليها قيمة معامل الارتباط المسجلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) و الانفتاح التجاري (TOPEN) والتي قدرت بحوالي 23 بالمائة تقريبا، كما نلاحظ وجود ارتباط عكسي للاستثمار الأجنبي مع كل من المتغير التابع (HHI) و المورد الطبيعي (RENT)، وهو ما فسرته الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها لتحديد المتغيرات، والتي تم ذكرها في بداية الدراسة التطبيقية، كما ينبغي أن نشير إلى أن المتغير المستهدف في دراستنا (التنويع الاقتصادي) هو عكس المتغير التابع المستخدم (مؤشر التركيز الاقتصادي).

3-3 تقديم نتائج الدراسة وتفسيرها

3-3-1 نتائج اختبارات الاستقرارية، LM وتجانس التباين

يبدأ التحليل بإتباع استراتيجية البحث الموضحة في القسم السابق عن طريق اختبار الخصائص العشوائية للمتغيرات، حيث أجريت اختبارات جذر الوحدة التي تم توضيح نتائجها في الجدول 3-8.

الجدول رقم 3-8: نتائج اختبار جذور الوحدة باستعمال اختبارات LLC وIPS

Variables	Levin, Lin et Chu (2002) (LLC)		Im, Pesaran et Shin (2003) (IPS)	
	Au niveau	*En 1ère Différence*	*Au niveau*	*En 1ère Différence*
HHI	-3.27640**	-8.72365***	-1.22172	-8.65103***
RENT	-2.42216	-10.0129***	-1.56746	-9.54849***
FDI	-2.77508*	-6.61384***	-3.32950**	-8.16584***
GDPC	-0.67955	-7.73990***	-2.73404*	-10.6486***
TOPEN	2.22952	0.74747	-2.72698*	-7.23349***
INF	-0.59169	-5.99771***	-5.99643***	-12.9578***

* ، ** ، *** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

يعرض الجدول 3-8 نتائج اختبارات Levin, Lin & Chu (2002) و Im, Pesaran & Shin (2003) لجدور الوحدة الخاصة بمتغيرات الدراسة. تكشف نتائج اختبارات جذر الوحدة التي أجريت على المتغيرات الخارجية والداخلية أن اللوغاريتمات الطبيعية للمتغيرات التي تقيس تنويع الصادرات، إيرادات النفط، الاستثمار الأجنبي المباشر، نمو الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري والتضخم كلها ثابتة في الفروق الأولى. بالنظر إلى نتائج هذين الاختبارين، يمكننا أن نستنتج أن هذه السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1). وفيما يلي، نقوم بدراسة اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم 3-9: نتائج الارتباط التسلسلي لاختبار مضاعف لاغرانج (LM)

التأخيرات	احصاءات مضاعف لاغرانج	قيمة الاحتمال
1	2.21	0.13
2	0.86	0.35
3	1.06	0.30

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تشير نتائج اختبار الارتباط التسلسلي أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء باستعمال اختبار LM ويبين ذلك إحصائيات الاختبار التي تساوي 2.21 بقيمة احتمال 0.13 و0.86 بقيمة احتمال 0.35 و1.06 بقيمة احتمال 0.30 وهي قيم احتمال أكبر من 5 % ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم 3-10: اختبار تجانس التباين

المكونات	احصائية χ^2	قيمة الاحتمال
1	0.68	0.40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بالنسبة لاختبار اختلاف تباين حد الخطأ (تجانس التباين)، تبين النتائج في الجدول بأن إحصائية χ^2 تساوي 0.68 و هي معنوية عند مستوى 10 % بسبب ارتفاع قيمة الاحتمال (0.40) و بالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تدل على أنه لا يوجد اختلاف في تباين حد الخطأ في نموذج الدراسة.

3-3-2 انحدار التكامل المشترك

عند تقدير علاقة الانحدار بين عدد من المتغيرات في شكل سلاسل زمنية غير مستقرة، من الممكن ان تكون علاقة الانحدار المقدر بين هذه المتغيرات عبارة عن علاقة زائفة على الرغم من اخذ الفروق لكن اجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق لكل واحد ليس بالحل الأمثل لان هذا الإجراء قد يؤدي إلى فقدان

خصائص المدى الطويل، ونتيجة لذلك نقوم بتقديرات تحمل خصائص المدى القصير والطويل وتكون هذه النماذج مستقرة حتى وان كانت المتغيرات في الأصل غير مستقرة وهنا تكمن فكرة التكامل المشترك.

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية التي قمنا بعرضها في الجزء الأول عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي، وتميزت المتغيرات بثبات التباين وعدم تجانس التباين، كما استوفت شرط الاستقرار، كل هذه المميزات تجعل عامل الانحدار الذاتي المقدر صالحا لاختبار التكامل المشترك، و منه فإن الخطوة التالية التي سنقوم بها هي التحقق من العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، لذلك سنقوم بتطبيق اختبارات (1999) Kao و اختبار التكامل المشترك لـــــــــ Johansen، تدل الفرضية الصفرية للاختبارات الثلاثة على أنه لا يوجد تكامل مشترك في السلسلة على عكس الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك في السلسلة، أما عن نتائج اختبارات التكامل المشترك فسوف نقوم بعرضها في الجدولين **3-11** و**3-12**.

الجدول رقم 3-11: اختبار التكامل المشترك لـــــــــ Kao

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.686604	0.0036
Residual variance	0.000401	
HAC variance	0.000337	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

الجدول رقم 3-12: اختبار التكامل المشترك لـــــــــ Johansen

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	228.8	0.0000	121.2	0.0000
At most 1	128.2	0.0000	64.29	0.0000
At most 2	75.02	0.0000	46.87	0.0001
At most 3	40.45	0.0007	27.22	0.0391
At most 4	26.98	0.0417	23.50	0.1010
At most 5	21.48	0.1609	21.48	0.1609

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

تظهر نتيجة اختبار Kao (1999) للتكامل المشترك، كما هو مبين في الجدول رقم 3-11، أن قيم p أقل من 5٪، وبالتالي يمكننا رفض فرضية العدم المتمثلة في عدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات في المدى الطويل. كما يتضمن الجدول رقم3-12 أعلاه نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. يشير اختبار Trace Test إلى وجود أربعة معادلات للتكامل المشترك بينما ينص اختبار Max-Eigen على وجود ثلاث معادلات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5٪ انطلاقا من نتائج جميع اختبارات التكامل، يمكننا الاستنتاج أن جميع المتغيرات لها ارتباط قوي في المدى الطويل في عينة الدول العربية المصدرة للنفط المدروسة.

3-3-3 التقدير في المدى الطويل باستخدام النماذج: الآثار الثابتة (*FEM*)، الآثار العشوائية (*REM*) والانحدار التجميعي (*PRM*)

يشير التكامل المشترك إلى طريقة الحصول على توازن أو علاقة طويلة المدى بين عدد من المتغيرات غير المستقرة وأنها طريقة تقوم بتعديل ومنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل بحيث تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بعد تقدير علاقة تناظر التكامل، نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل، لتحديد العلاقة بين **مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)** و المتغيرات المستقلة، نقوم باستخدام وتقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، إذا كانت تأثيرات دولة معينة غير مرتبطة مع الانحدار، تُعرف هذه التأثيرات باسم ***التأثيرات العشوائية***. في نموذج التأثيرات العشوائية لا يوجد العلاقة بين الآثار الخاصة بالبلد والانحدار لذلك تضاف معلمات عشوائية، إذا كانت تأثيرات الدولة مرتبطة بعوامل الانحدار، فإنها تُعرف باسم ***التأثيرات الثابتة***، أما إذا لم يكن هناك تأثير خاص بالبلد في النموذج، يصبح النموذج يخضع لانحدار ***المربعات الصغرى العادية المجمعة*** (Taş, Önder, & Hepşen, 2013, p. 578).

لا بد من التمييز بين مختلف النماذج المستخدمة في تحليل بيانات البانل، نظرا لما يتميز به كل نموذج من خصائص أو اختلافات مقارنة بالنموذجين الآخرين، وعلى العموم فأنه لتقدير سلة البيانات خطيا نستخدم ثلاث نماذج رئيسية هي: نموذج الآثار الثابتة (FEM)، نموذج الآثار العشوائية (REM)، ونموذج الانحدار التجميعي (PRM)، وقد وضحنا سابقا بالتفصيل الاختلافات الموجودة بين النماذج الثلاثة.

الجدول رقم 3-13: نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نماذج FE، RE وPM

المتغير التابع: مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)				
المتغيرات التفسيرية		نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	نموذج الانحدار التجميعي
الحد الثابت (C)	قيمة المعلمة	0.763323	0.762394	-0.186659
	احصائية t	74.35895***	26.40276***	-3.467796***
	قيمة الاحتمال	(0.0000)	(0.0000)	(0.0006)
RENT	قيمة المعلمة	0.000942	0.001014	0.007590
	احصائية t	2.676550**	3.126820**	1.353541
	قيمة الاحتمال	(0.0080)	(0.0020)	(0.1772)
FDI	قيمة المعلمة	-0.000561	-0.000728	2.486153
	احصائية t	-0.726804	-0.952176	0.053091
	قيمة الاحتمال	(0.4681)	(0.3419)	(0.9577)
GDPC	قيمة المعلمة	-0.000596	-0.000471	0.669742
	احصائية t	-2.179025**	-1.730505**	2.947451**
	قيمة الاحتمال	(0.0304)	(0.0848)	(0.0036)
TOPEN	قيمة المعلمة	-0.000417	-0.000427	0.945005
	احصائية t	-4.758116***	-4.917811***	0.015579
	قيمة الاحتمال	(0.0000)	(0.0000)	(0.9876)
INF	قيمة المعلمة	-0.000422	-0.000391	0.019672
	احصائية t	-5.012285**	-4.671087***	0.047005
	قيمة الاحتمال	(0.0062)	(0.0000)	(0.9626)
R^2		0.909941	0.837019	0.185898
Adjusted R-squared		0.893975	0.826154	0.169872
عدد المشاهدات		260	260	260

*، **، *** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

إذا ما دققنا الملاحظة للجدول أعلاه (الجدول رقم3-13)، وبالضبط إلى السطر الذي يعطينا قيمة معامل التحديد R^2، سنجد أن النتائج تنحاز لنموذج الآثار الثابتة (*FEM*) ونموذج الآثار العشوائية (*REM*) كأفضل تقدير لنموذج الانحدار لهذه الدراسة، حيث قدرت قيمة معامل التحديد R^2 بـــــــــ 0.893975 و0.837019 على التوالي من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (مؤشر التركيز الاقتصادي) وهي مفسرة من طرف المتغيرات التفسيرية. كما أن معامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي ضعيف (0.169872) وهذا ما يدل على أنه غير معنوي ولا يمثل المتغيرات بشكل جيد لأنه لم يتمكن من قياس العلاقة طويلة الأجل وبذلك نقوم بالاستغناء عنه ونجري اختبار آخر يسمح لنا باختيار النموذج الأمثل من بين النموذجين المتبقيين (*FEM*) و(*REM*).

فيما يلي، نقوم بدراسة اختبار التخصيص لـــــــــHausman لمعرفة النموذج الأكثر فعالية حيث تنص فرضية العدم على أن نموذج التأثير العشوائي هو الأكثر ملاءمة بينما تنص الفرضية البديلة أن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الأكثر ملاءمة.

الجدول رقم 3-14: اختبار التخصيص لهوسمان Hausman Test

المكونات	احصائية χ^2	قيمة الاحتمال
1	11.936470**	0.59

** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 5٪.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بعد إجراء اختبار Hausman، أظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول أعلاه (الجدول رقم 3-14)، أن قيمة الاحتمال $0.05>p$ وبالتالي نرفض Ho، ونقبل H_1 ونختار نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model).نظرًا لأن نتائج اختبار Hausman جاءت لصالح نموذج الآثار الثابتة، فقد قمنا باختبار معادلة الانحدار وفقا لهذا النموذج (الجدول رقم 3-15)، تظهر النتائج تأثيرًا إيجابيًا ومعنويا لمتغير

الإيرادات النفطية (RENT)،أي ان الريع يرتبط بشكل ايجابي مع التركيز الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك يرتبط سلبا مع التنويع وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تقر بان الريع النفطي يحفز التركيز الاقتصادي، أما الناتج المحلي الإجمالي(GDPC)، والانفتاح التجاري (TOPEN)، والتضخم(INF)، فكلها كان لها اثر سلبي ومعنوي على مؤشر التركيز الاقتصادي للدول العربية المدروسة. أما بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر، تبين النتائج وجود أثر سلبي وغير معنوي، نظرا لطبيعة الاستثمارات الاجنبية في الدول العربية التي تكون في معظمها لصالح القطاع النفطي. إذن يمكننا القول أن نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) هو الأفضل و الأمثل لمعادلة الانحدار للدراسة الحالية.

بالنظر إلى الجدول أدناه (الجدول رقم 3-15)، وبناء على إحصائية t، ونظرا لقيمة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ (0.909941)، فإن النموذج المتحصل عليه صالح للتنبؤ، أي أن المتغيرات المستقلة هي مفسرة للمتغير التابع بنسبة 90 ٪ والباقي يرجع إلى عوامل أخرى لمتغيرات خارج النموذج والتي لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا. كما نجد أن قيمة إحتمال إحصائية (**F-statistic**) والتي تدل على المعنوية الكلية للنموذج تمثل 0.0000 وهي معنوية عند مستوى 5 ٪ الشيء الذي يعني أن نموذج الدراسة كليا معنوي.

إنطلاقا من نتائج الجدول رقم 3-15، تكتب الصيغة النهائية لمعادلة الانحدار باستعمال نموذج الآثار الثابتة وفقا للمعادلة التالية:

$$HHI_t = 0.763323 + 0.000942\ \mathrm{RENT_t} - 0.000561\ \mathrm{FDI_t} - 0.000596\ \mathrm{GDPC_t} - 0.000417\ \mathrm{TOPEN_t} - 0.000422\ INF_t$$

الجدول رقم 3-15: نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج الآثار الثابتة لعينة دول الدراسة

نموذج الآثار الثابتة				
المتغير التابع: مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)				
المتغيرات التفسيرية		قيمة المعلمة	احصائية t	قيمة الاحتمال
الحد الثابت (C)		0.763323	74.35895***	(0.0000)
RENT		0.000942	2.676550**	(0.0080)
FDI		-0.000561	-0.726804	(0.4681)
GDPC		-0.000596	-2.179025**	(0.0304)
TOPEN		-0.000417	-4.758116***	(0.0000)
INF		-0.000422	-5.012285**	(0.0062)
R^2		0.909941		
Adjusted R-squared		0.893975		
Prob (F-statistic)		0.000000		
عدد المشاهدات		260		
الآثار الثابتة	الجزائر	0.047511		
	مصر	-0.139211		
	البحرين	0.023690		
	ليبيا	0.036823		
	العراق	0.086522		
	عمان	-0.027038		
	قطر	0.060109		
	المملكة العربية السعودية	-0.019571		
	الامارات العربية المتحدة	-0.125075		
	الكويت	0.042167		
	اليمن	0.050897		

* ، ** ، *** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

وفيما يلي سوف نقوم بتفسير كل متغير على حدا كالآتي:

* **ريع الموارد الطبيعية (RENT)**: ظهر بإشارة موجبة ومعنوية، وهو ما يعني أن ريع الموارد الطبيعية يرتبط بمؤشر التركيز الاقتصادي (HHI) ارتباط ايجابي، وعلى العكس من ذلك فهو يؤثر سلبا على

التنويع الاقتصادي، و هو نفس ما جاء في النظرية الاقتصادية من جهة، وفي الدراسات السابقة المعتمدة من طرفنا من جهة ثانية، حيث أثبتت معظم الدراسات ان ريع الموارد الطبيعية يكبح عجلة التنويع الاقتصادي، لا سيما الريع النفطي الذي نحن بصدد دراسته، وهو ما أقر به T .Gylfason العام 2004، Anar Ahmadov العام 2012، وMarouane Alay العام 2012، وغيرهم من الباحثين.

* **الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)**: ظهر بإشارة سالبة وغير معنوية، أي انه يؤثر سلبا على بمؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)، وعلى العكس من ذلك له أثر ايجابي على التنويع الاقتصادي، رغم أن الأبحاث و الدراسات السابقة جاءت بين دراسات أقرت بالأثر الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي باعتباره من أهم محدداته كدراسة Ahmed Al-Kawaz العام 2008، وأخرى أقرت بوجود أثر سلبي كون جل الاستثمارات الأجنبية تذهب إلى القطاع النفطي (التنقيب) كدراسة Kamgna Severin Yves العام 2007.

* **معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPC)**: أخذ إشارة سالبة ومعنوية، أي أن له اثر سلبي على بمؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)، و على العكس من ذلك له اثر ايجابي على التنويع الاقتصادي، وهذا ما جاءت به معظم الدراسات السابقة، حيث أن مستوى الدخل الفردي يعكس مدى التطور والتنوع الحاصل في الدول، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة Graham A Davis العام 1998 والذي أكد أن اقتصاديات المعادن حققت أداءا سيئا من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعينة المدروسة هي من الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهو النفط في حالتنا هاته؛ أي أن هذه الدول تميل إلى التركيز وليس التنويع.

* **الانفتاح التجاري (OPEN)**: اخذ اشارة سالبة ومعنوية، أي انه يؤثر سلبا على مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)، وعلى النقيض من ذلك له أثر ايجابي على التنويع الاقتصادي، وهو ما جاء في

العديد من الدراسات السابقة التي اهتمت بالبحث في مثل هذا الموضوع كدراسة Kamgna Severin Yves العام 2007، ودراسة Marouane Alay العام 2012.

* **معدل التضخم (INF)**: أخذ إشارة سالبة ومعنوية، أي انه يؤثر سلبا على مؤشر التركيز الاقتصادي (HHI)، و على النقيض من ذلك له اثر ايجابي على التنويع الاقتصادي، هذه النتيجة قد تختلف مع بعض الدراسات السابقة التي جاء بها بعض الباحثين كدراسة Espoir Lukau Matezo العام 2020 حيث اقر بان التضخم يمثل عقبة أمام تنويع الصادرات، ولكن ترجع هذه النتيجة إلى طبيعة البلدان المدروسة في حد ذاتها، حيث أن التضخم وانخفاض قيمة العملة من شانه إعطاء ميزة تنافسية لبعض الصناعات الناشئة التي تمتاز بها المنطقة العربية، كالصناعات الحرفية والتقليدية، وهو ما جاء في دراسة (Agostin And All) العام 2012 حيث اكد ان العملة الغير مبالغ فيها من شانها منح ميزة تنافسية للسلع المصدرة.

3-3-4 التقدير في المدى القصير

وفقا لنظرية (1987) Engle and Granger، فإن الامتداد الطبيعي للتكامل المشترك هو نمذجة العلاقة الديناميكية لمتغيرات الدراسة في المدى القصير باستعمال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM). بمعنى آخر، وفقًا لهذه النظرية، عندما سلسلة مندمجة يجب نمذجة العلاقة باستخدام هذا النموذج. يتم عرض نتائج التقديرات قصيرة الأجل لنموذج تصحيح الخطأ الموجه مقدمة في الجدول رقم 3-16.

من خلال ملاحظة الجدول أدناه (الجدول رقم 3-16)، تجد أن النتائج مطابقة لنتائج الجداول السابقة بالنسبة لكل المتغيرات التفسيرية المدروسة.

الجدول رقم 3-16: نتائج تقدير معادلة الانحدار باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه

المتغيرات التفسيرية	قيمة المعلمة	احصائية t	قيمة الاحتمال
CointEq1	-0.007913	-3.61810***	(0.00489)
D(RENT) t-1	0.008396	2.76440***	(0.00355)
D(FDI) t-1	-0.125803	-1.04972	(0.30106)
D(GDPC) t-1	-0.034289	-2.83685**	(0.01352)
D(TOPEN) t-1	-0.000302	-4.0.23541***	(0.00128)
D(INF) t-1	-0.026883	-2.84391**	(0.00945)
C	-1.354996		
R^2	0.316872		

* ، ** ، *** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 10٪ و 5٪ و 1٪ على التوالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أما الجدول الموالي (الجدول رقم 3-17)، فإنه يوضح اختبار Wald للعلاقة السببية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل.

H_1: لا يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل.

الجدول رقم 3-17: اختبار Wald

المكونات	احصائية χ^2	قيمة الاحتمال
1	74.35***	0.0000

*** تشير إلى ثبات المتغيرات عند مستويات المعنوية 1٪.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 3-17، أن قيمة الاحتمال p<0.05 وبالتالي نرفض Ho ونقبل H_1 التي تنص على أن المتغيرات المستقلة للنموذج تسبب المتغير التابع في المدى القصير أيضا.

خاتمة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الوقوف على أهم المحددات التي من شانها تحقيق تنويع اقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي كانت هي العينة المتناولة في الدراسة التحليلية و في الدراسة القياسية أيضا، حيث قمنا بأخذ 11 دولة عربية مصدرة للنفط بامتياز خلال فترة امتدت من (1995 إلى 2020) مستخدمين في ذلك نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model) الذي كان الأفضل من بين النموذجين الآخرين (نموذج الآثار العشوائية REM، و *نموذج الانحدار التجميعي* PRM)، وقد قمنا كذلك بالاستعانة بمؤشر التركيز الاقتصادي (HHI) والذي يعكس لنا التنويع الاقتصادي كمتغير تابع، كما قمنا باختبار اثر مجموعة من المتغيرات المستقلة في تحقيق التنويع الاقتصادي (المورد الطبيعي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم)، وقد كانت هذه المتغيرات مفسرة للمتغير التابع بنسبة تفوق الـــ 90 بالمائة وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- إن لريع الموارد الطبيعية (RENT) أثرا سالبا ومعنويا على التنويع الاقتصادي في المديين الطويل والقصير.
- كل من معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC)، الانفتاح التجاري (OPEN) ومعدل التضخم (INF) كان لها أثر موجب ومعنوي على التنويع الاقتصادي في المديين الطويل والقصير.
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): كان له أثر ايجابي على التنويع الاقتصادي لكن غير معنوي، وهذا بسبب ان جل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول العينة تذهب إلى القطاع النفطي، كالشركات الأمريكية والانجليزية التي تعمل في مجال التنقيب عن النفط وهذا ما نفسر النتيجة المتحصل عليها والتي قد جاءت مماثلة لما توصل اليه Kamgna Severin Yves في دراسته العام 2007.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لا يزال موضوع التنويع الاقتصادي يسيل حبر العديد من الباحثين في الميدان الاقتصادي، لاسيما بالنسبة للدول التي تعتمد اعتمادا شبه كلي على ثرواتها الطبيعية، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، التي لازالت تتخبط في مشكلة أحادية التصدير، الذي يقتصر في اغلبه على النفط والتي لا تستطيع تسيير ميزانياتها من دون الاعتماد على المداخل النفطية خاصة و أنها عرفت انخفاضا كبيرا مع تعاقب الأزمات الدولية منذ أواسط العام 2014، لذلك كان من الضروري بل ومن المحتم علينا كباحثين عرب أن نحاول الخوض و البحث في ضرورة الخروج من هذا النفق المظلم التي تعيشه جل دولنا العربية. ولا سبيل لذلك إلا بتنويع اقتصادي شامل، من شانه تحقيق تنمية اقتصادية، رفاهية وتطور لشعوب المنطقة، لذلك قمنا بدراسة هذا الموضوع بغية الوصول إلى الحلول الممكنة، أو ربما السياسات الواجب إتباعها، أو حتى الإمكانيات التي يجب توفيرها بغية الوصول لهذا الهدف المنشود، وعليه تعتبر هذه الدراسة كورقة طريق للخروج من تبعية نفطية إلى تنويع اقتصادي.

ارتأينا في هذه الدراسة الخوض في مسببات هذا الفشل الذي تعاني منه الدول العربية في تنويع اقتصاداتها، فقد فصلنا في هذا الموضوع من خلال تناوله في ثلاث فصول. حاولنا في **الفصل الأول** الإلمام بكل الجوانب النظرية؛ من تعارف، نظريات مؤيدة للتنويع، وأخرى تنادي بالتخصص، سرد مختلف المؤشرات المستعملة في قياسه، وكذا محددات التنويع في شقيه الاثنين (تنويع الصادرات و تنويع الاقتصاد)، كما وضحنا كذلك مفهوم الريع، الدولة الريعية، ثم بينا العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، وفي الأخير وضحنا أهم التفسيرات الاقتصادية والمؤسسية التي جاءت في النظرية الاقتصادية، دون أن ننس السياسات المالية، وسياسات تعزيز الميزة التنافسية، دور الاستثمار الأجنبي وكذا رأس المال البشري كمحفزين للتنويع. أما في **الفصل الثاني** من الدراسة فقد حاولنا الإلمام قدر المستطاع بأهم الدراسات السابقة حول

موضوع التنويع الاقتصادي من جهة أولى، والتي قسمناها إلى ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول هي الدراسات التي خاضت في العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فهي الدراسات التي اهتمت بمحددات تنويع الصادرات والتنويع الاقتصادي، حيث حظيت بالجزء الأكبر، أما الاتجاه الثالث فقد جاء فيه الدراسات التي اهتمت بالقطاعات البديلة الأخرى غير النفطية. ومن جهة ثانية تطرقنا إلى تجربتين تعتبران من اهم تجارب التنويع الاقتصادي في العالم وهي تجربة اندونيسيا وماليزيا، حيث وقفنا على اهم ما قامت به الدولتين من اجل الخروج من التبعية لمواردهما الطبيعية، ثم تحدثنا ايضا عن تجربة عربية رائدة في التنويع الاقتصادي، والتي اعتبرت أهم تجربة عربية في الوقت الراهن وهي تجربة الإمارات العربية المتحدة.

أما **الفصل الثالث** والذي حاولنا من خلاله الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مقدمة الفصل حول ما مدى نجاح الدول العربية المصدرة للنفط في تنويع اقتصاداتها. فقد بدأنا هذا الفصل بدراسة تحليلة لعينة مكونة من 11 دولة عربية (الجزائر، مصر، ليبيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، العراق، الكويت، اليمن، سلطنة عمان) خلال الفترة الممتدة من (1995 إلى 2020). حيث استعرضنا من خلال هذه الدراسة حصص المساهمة القطاعية في الناتج الداخلي الخام، للوقوف على مدى مساهمة القطاع النفطي في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، أين وجدنا مساهمة القطاع النفطي تتراوح بين 20 بالمائة إلى 80 بالمائة، وقد فصلنا في ذلك خلال الجزء الأول من هذا الفصل، ثم انتقلنا إلى الجزء الثاني الذي خصصناه للدراسة القياسية حيث قمنا باختبار العلاقة بين التنويع الاقتصادي (ممثلا في مؤشر التركيز الاقتصادي HHI) وهو المتغير التابع، ومجوعة من المتغيرات الاقتصادية (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح التجاري، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) خلال نفس الفترة الزمنية، مستخدمين طريقة تحليل بيانات البانل، وقد تم التوصل لنموذج الآثار الثابتة كأحسن نموذج لتقدير معادلة الانحدار لهذه المعطيات وقد أسفرت نتائج الدراسة القياسية على ما يلي:

- لريع الموارد الطبيعية (RENT) أثر سالب ومعنوي على التنويع الاقتصادي، وهو ما تدعمه النظرية الاقتصادية، والتي تقر بأن الريع الطبيعي، خاصة الريع النفطي الذي نحن بصدد دراسته، يشكل أكبر عائق أمام التنويع الاقتصادي. وبهذا نؤكد الفرضية الفرعية الأولى للدراسة.
- معدل نصيب الفرد من الدخل (GDPC) كان له أثر موجب ومعنوي وبالتالي نقوم بتأكيد الفرضية الفرعية الثانية للدراسة. وهي نتيجة تدعمها جل الدراسات السابقة، حيث أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل كلما دل ذلك على درجة التطور والتنويع الاقتصادي لهذا البلد.
- الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) له أثر ايجابي وغير معنوي على التنويع، وهو ما يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة، التي اكدت ان جل الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتجه نحو القطاع النفطي، دون سواه من القطاعات الاخرى. وبالتالي، ننفي الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة.
- كل من الانفتاح التجاري (TOPEN) ومعدل التضخم (INF) كان لهما أثر إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي ومعنوي و بالتالي نؤكد الفرضية الفرعية الرابعة و ننفي الفرضية الأخيرة للدراسة. فالنظرية الاقتصادية أكدت على أن الانفتاح التجاري هو محفز لتنويع الصادرات في مثل هذه الدول، ومعدل التضخم الذي من المفترض أن يشكل عائقا أمام التنويع الاقتصادي، أخذ الأثر الايجابي في هذه الحالة نظرا لطبيعة الدول محل الدراسة، فارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة العملة لهذه الدول، قد تشكل ميزة تنافسية لبعض الصناعات الناشئة خاصة إذا ما تعلق بالصناعات التقليدية والحرفية المنتشرة في المنطقة العربية. كل هذه النتائج كانت على المستوى الطويل، أما الاختبارات التي قمنا بها على المدى القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM)، فقد أكدت نفس النتائج المتحصل عليها في المدى الطويل.

إذن من خلال نتائج الدراسة التحليلية والقياسية للدول العربية المصدرة للنفط (دول العينة)، يمكننا الاجابة عن الاشكالية التي قمنا بطرحها فنقول أن الدول العربية لم تنجح بعد في تحقيق تنويع اقتصاداتها رغم الجهود المبذولة من طرف مختلف الحكومات المتعاقبة، ولكن لا يجب ان ننكر أن تجربة دولة الامارات العربية المتحدة تجربة مهمة يجب الاقتداء بها.

أما عن محددات التنويع في الدول العربية محل الدراسة:

- الريع النفطي يشكل أكبر عائق أمام التنويع الاقتصادي للدول العربية المدروسة.
- الانفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الدخل والتضخم تعتبر من المحددات الايجابية للتنويع في دول العينة.
- الاستثمار الاجنبي المباشر لم يؤثر على التنويع بسبب طبيعة الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تغزو الدول العربية النفطية، والتي تتوجه في غالبيتها الى القطاع النفطي.

التوصيات والآفاق البحثية

بعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها من خلال الدراستين التحليلية والقياسية لدول العينة، وبعد الوقوف على نقاط القوة التي تتمتع بها هذه الدول من جهة والتي ينبغي عليها استغلالها، ونقاط الضعف من جهة أخرى والتي عليها العمل على تحسينها، سوف نقف على أهم التحديات التي تواجهها الدول العربية محل الدراسة لتنويع اقتصادياتها والخروج من نفق الأحادية القطاعية والأحادية في التصدير، والتي سوف نلخصها فيما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى، التي تعتبر مكملة للقطاع النفطي ومن أبرزها القطاع الفلاحي، الصناعي والقطاع السياحي، وكلها قطاعات تمتلك الدول العربية فيها مقومات هائلة بالنسبة لما لها: من أراضي شاسعة، مياه جوفيه، رؤوس أموال وطاقات بشرية فتية، دون أن ننسى المناظر الساحرة، والآثار العريقة التي تزخر بها المنطقة العربية.
- تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، تسهيلات بنكية، امتيازات للشركاء الأجانب، والقضاء على البيروقراطية الإدارية.
- الاستغلال الأمثل للطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والمائية التي تتوفر بالمنطقة، دون أن ننسى استغلال المساحة الجغرافية التي تتميز بها المنطقة العربية.
- بث التعاون العربي من جديد ونبذ كل ما من شأنه التفرقة بين هاته الشعوب، فمن شأن هذه الدول أن تمثل قوة اقتصادية إقليمية، لما تتمتع به من احتياطي نفطي (يفوق الـــ 50 بالمائة)، مياه جوفية، ثروات معدنية هائلة، وهي تعتبر أيضا مجتمعات فتية، وهذا كله يخدم الهدف المنشود.
- تدعيم الصناعات الناشئة لكي تصبح أكثر تطورا لمجابهة المنافسة القوية في الأسواق الدولية، وبالتالي دعم الصادرات وتنويعها، وجلب العملة الصعبة للبلد.

على الرغم من أننا حاولنا قدر المستطاع دراسة الجوانب المحددة للتنويع، إلا أننا وبحكم نقص بعض البيانات حول بعض الدول نقترح اختبار محددات أخرى للتنويع الاقتصادي للدول العربية المصدرة للنفط: كالجانب المؤسساتي مثلا والمتمثل في نظام الحكم (دكتاتوري، ديمقراطي، فساد، شفافية...)، الجانب البشري من خلال التكوين والتعليم، دون ان ننس القطاع الخاص، اذ لابد من إعطاء الفرصة للخواص أيضا للمساهمة في تنويع الصادرات والاقتصاد ككل. إذن هي أيضا محددات مهمة تشكل تحديات أخرى جديدة أمام الدول العربية محل الدراسة يجب البحث فيها من طرف الباحثين الاقتصاديين المهتمين بالاقتصاد العربي على وجه الخصوص.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة الاجنبية:

A Davis Graham. .(1998) The Minerals Sector,Sectorial Analysis And Economic Developement. *Resources Pllicy*.(4)*24* ،

A Elhiraika و ،M Mbate. .(2014) Assissing The Diterminants Of Export Diversification In Africa. *Applied Econometrics And International Development*,.160-147 ،(1)*14* ،

A Maldonado ،R Pérez-Ocôn و ،A Herrera. .(2007) Depression and cognition: New insights from the Lorenz Curve and The gini Index . *International Journal of Clinical and Health psychology* ، Vol n°1.

A Yates Douglas. .(1996) Rentier State in Africa: Oil Rebt Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon.) first Printing).

Ahmed Al-kawaz. .(2008) Economic diversification: The Case Of Kuwait reference to oil producing countries. *journal of economic cooperation*.(03)*29* ،

Ahmed, Z. E. (2015, March). The role of diversification strategies in the economic development for oil-depended couintries: the case of UAE. *International Journal of Business and Economic development (IJBED), 3*(1).

Akram Esanov. .(2011) Economic Diversification: Dynamics, Determinents & Policy Implications. *Revenue Watch Institute*.

Alain Pirotte. .(2011) *Econométrie Des Données De Panel: Théorie et Application.* Paris-France: Economica.

Alan Gelb. .(2010) Economic Diversification In Resource Rich Countries. *Center for Global Develepment*.23-1 ،

Alexiou, C. (2000). Effective Demand And Uneployment, The European Case: Evidence From Thirteen Countries. University of Pittsbutgh: Archive of European integration.

Alexis Habiyaremye و ،Thomas Ziesemer.) June, 2006). Absorptive capacity and export diversification in Sub-Saharan African Countries. *United Nations University - MERIT*.*(030-2006)*

Ali Muhammad.) December, 2017). Determinants of related and unrelated export diversifivation.) Multidsciplinary Digital Publishing Institute (المحرر، *Economies* ، .50 ،(4)*5*

Anar Ahmadov. 4) May, 2012). Poliltical Determinants of Economic Diversification in Natural Reqource-Rich Developing Countries. *Preliminary draft*.

Andrea Schaechter ،Kinda Tidiane ،Nina Budina و ،Anke Weber.) July, 2012). Fiscal Rules in Response to the Crisis-Toward the "Next-Genaration" Rules. Anew Dataset. *Interbational Monetary Fund*.

Andrew Bauer.) April, 2014). Fiscal Rules For Natural Resource Funds: How to Develop and Operationalize an Appropriate Rule. *Revenue Watch Institute*.

Ankur Huria و ،Paul Breton. .(2015) *Export Diversification in Africa, The Important of Good Trade Logistics.* Washington: World Bank.

Anwesha Aditya و ،Rajat Acharyya. .(2013 ,10 1) Export diversification, composition, and economic growth: Evidence from cross-country analysis.) Taylor & Francis Group ، (المحرر*The journal of international Trade & Economic Developemnt*.992-959 ،(7)*22* ،

Anyaehie, M. C., & Areji, A. C. (2015). Economic diversifacation for sustainable developement in Nigeria. *open journal of political science,5, scientific research publishing, 2015*, http://dx.doi.org/10.4236/ojps.2015.52010.

Aradhna Aggarwal.) March, 2005). Performance Of Export Processing Zones: A Comparative Analysis Of India, Sri Lanka And Bangladesh,. *Indian Coucil For Research On On International Economic Ralations*.(155)

Arne Wiig و ،Ivar Kolstad. .(2012 ,1 1) If Diversification is good, why d'ont countries divesify more? The political economy of diversification in resource-rich countries.) Elsevier ، (المحرر*Energy Policy*.203-196 ،*40* ،

Bader Shahda, S. H. (2016, January). The Role Of FDI On Economic Growth In The Arab Countries: A Panel Data Aproach. *The International Journal Of Business And Management, vol 4 issue 1*.

Badi H Baltagi. .(2008) *Econometrics*4 (الإصدار th). Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Baltagi, B. H. (2005). *Econometric Analysis Of Panel Data* (3rd ed.). John Wiley and Sons Ltd.

Bourbonnais, R. (2009). *Econométrie* (éd. 7éme édition). Paris: Donod.

Bourbonnais, R. (2015). *économétrie: Cours Et Exercices Corrigés* (éd. 9éme).

Cadot, O., Carrere, C., & Strauss-Khan, V. (2011). Export Diversification: Whaat's behind the Hump? *The Review if Economics and Statistics*, *93*(2), 590-605.

Catherine Pattillo ،Sanjeev Gupta و ،Kevin Carey.) Mars, 2006). Douleurs de Croissance, Finaces et Développement..(1)*43*

Cecil North Douglass. .(1990) Institutions, Institutional Change And Economic Performance.)First Published (المحرر ،Cambridge ،Cambridge University Press: Political Economy Of Instititions And Decisions.

Cletus Fonchamnyo Dobdinga.) July, 2015). The Export-Diversifying Effect Of Foreign Direct Investment In The CEMAC Region. *Jornal of Economic And International Finance*) *07* ،Issue 07.(

Cuberes, D., & Jerzmanowski, M. (2009). Democracy, diversification and growth reversals. *The Economic Journal, 119*(540), 1270-1302.

D Acemoglu.) June, 2003). Root Causes: A historical Approach To Assessing The Role Of Intitutions in Economic Developpement. *International Monetary Fund, Finance & development*.

D Laskiene و ،V Venckuviene. .(2014) Lithuania's Export diversification According to Technological Classification. *Mediterranean journal of social Sciences Vol 05, n°07*.

Dani Rodrik. .(2004) *Institutions and Economic Performance-getting institutions right.* CESIFO DICE report 2.2.

Daniel James. 1) November, 2001). Hedging Governement Oil Price Risk. *IMF Working Papers* .International Monetary Fund.

Daniele Giovannucci. .(2000) *National Trade Promotion Organizations: Their Role And Functions, A Guide To DevelopingAgricultural Markets And Agro-Enterprises.* World Bank.

David Sachs Jeffrey.) June, 2003). Institutions Matter, But Not For Everything: The Role Of Geography And Ressource Endowments In Devlopment Shouldn't Be Underestimated, Finace And Development..(2)*40*

Dennis Allen و ،Shepherd Ben. .(2011) Trade Facilitation And Export Diversification, The World Economy. *Oxford Blackwell Publishing*.

Dimitrios Asteriou و ،Stephen G Hall. .(2007) Applied Econometrics: A Modern Approach, Palgrave macmillan. *Revised edition*.

Donald B Keesing و ،Andrew Singer.) November, 1990). Development Assistance Gone Wrong, Why Support Services Have Failed To Expand Exports. World Bank Institute.

Eric Neumayer. .(2004) Does The"Resource Curse" hold for Growth in Genuine income as well? *Wold Development*.1640-1627 ،((10)32)

Erika Weinthal و ،Pauline Jones Luong. .(2006 ,3) Combating the resource curse: An Alternative Solution to managing mineral wealth. *Perpectives on politics*.53-35 ،(1)*4* ،

Espoir Lukau Matezo.) December, 2020). Determinant of export diversification :An empirical analysis in the case of SADC countries. *International Journal of Research in Business and Social Science*.(7)*9* ،

Farooki, M., & Kaplinsky, R. (2014, December). Promoting diversification in resource-rich economies. *Mineral Economics, 27*(2-3), 103-113.

Florian Heyderiech .) April, 2010). Economic Diversification: Evidence for to the united Kingdom,. *Joveary Volume 16 Issue1*.

Florian Kaulich. .(2012) Diversification Vs Specialization As Alternative Strategies For Economic Developmebt: Can We Settle A Debate By Looking At The Empircal

Evidence? Woking paper 03/2012 . *United Nations Industrial development Organization*.

Frankel Jefferey.) February , 2010). The Naturel Resource Curse: A Survey ,.) Harverd University Kenndy school og governement(المحرر ،

Frederick Van der Ploeg.) June, 2011). Natural resources: curse or Blessing? *Journal of economic literature*.420-366 ،(2)*49* ،

Frederick Van Der Ploeg و ،Steven Poelhekke.) October, 2007). Volatility,Financial Development And The Natural Resource Curse. *Center of economic plicy research descussion paper series,CERP*.(6513)

Frederick Van Der Ploeg و ،Steven Poelhekke. .(2009) Volatility And natural Resourse Curse. *Oxford University*.

Frees, E. W. (2004). *Longitudinal and Panel Data: Analysis and Application for the Social Sciences.* Cambridge University Press.

Giz, & Unido. (2015). Enhancing the Quality of Industrial Policies"EQULP", tool 4,"Divesification -Domestic and Export Dimentions". *http://www.equip-project.org/tool-4-diversification-domestic-and-export-dimensions/24-25,2015*.

Graham, A. (1995). Learning to love the dutcg desease: Evidence from the Mineral Economic. *23(10)*. Golden USA, Colorado School of Mines : World Developemnt. Retrieved from www.elsivier.com: www.elsivier.com

Greene, W. H. (2003). *Econometric Analysis* (5 ed ed.). (A. S. River, Ed.) New Jersey: Prentice Hall.

Greene, W. H. (2007). *Economic Analysis* (6th edition ed.). Prentice Hall.

Gregory, R. (1976, August). Some Implications of the growth of meneral sector. *the Australian journal of agricultural economics, 20*(02).

Gujarati, D. N. (2004). *Basic Economics* (4th ed.). McGraw-Hill/Irwin.

Hansen, B. E. (2017). Economitrics. University of Wisconsin.

Hassan Fotros Mohammed ،Nemati Morteza و ،Darabi Hadi. .(2013) Relationship Between Ewport Diversification And Economoc Growyh. *International Journal Of Basic Sciences & Applied Research*.(12)*2* ،

Hasseb Muhammed ،Sebastian Kot ،Iqbal Hussain Hafezali و ،Kamarudin Kakarudin. 10) JAnuary, 2021). The natutal resources cure-economic growth hypoteses: Quantile-on-Quantile evidence from Asian economies. *Journal of Cleaner Production*.*279* ،

Herzer Dierk و ،Nowak-Lehmann Danzinger Felicitas.) April, 2011). What Does Export Diversification Do For Growth? An Econometric Analysis. Dept Of Economic, Warwich University, Coventry CV4 7AL ،UK: Editorial Office.

Hesse Heiko. .(2008) Export Diversification And Economic Growth. *World Bank On Behalf THe Commission on Growth And Development*.(21)

Hossein Mahdavy. *"* .(1970) *The Pattems and problems of economic Developement in Rentier States: The case of Iran",in M.A.Cook,ed, Stadies in Economic History of the Midddle East: From the rise of Islam to the Present day.* London: Oxford University Press.

Hsiao, C. (2003). Analysis Of Panel Data. *2nd edition*. Cambridge University.

Hsiao, C. (2006, April). Panel Data Analysis-Advantages And Challenges. *(602)*. (W. W. Paper, Ed.) China: Xiamen University .

Hurlin, C. (s.d.). L'Econométrie Des Données De Panel: Modéles Linéaires Simples. Univeersité d'Orleans: Ecole Doctorale edocif.

Hvidt, M. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends,Researsh paper. *Kuwait Programme on development, Governance and Globalisation in the Gult States*.

Igberaese, T. (2013). The Effect Of Oil Dependency On Nigeria's Economic Growth,. *research paper presented as a parcial fullfillment for obtaining the degree of master of arts in development studies* . Netherland, international institute of social studies .

Islam, Y. Q. (2015). Oil and Security Plicies: saudu Arabia 1950-2012.

J M Finger و ،M E Kreinin.) December, 1979). A mesure of Export Similarity And Its Possible Uses. *The Economic Journal*.(356)*89* ،

J.-C Berthélemy. .(2005) Commerce International et diversification économique. *revue d'economie politique, 115 (5)*.

Jacques Artus و ،Knight Malcolm. .(1984) Issues in The Assessments of the exchange rates in industrual Countries. *international Monetary Fund Occasional paper*.(29)

Jaffrey D Sachs و ،Andrew M Warner.) November, 1997). Natural resoures abundance and economic growth. Cambridge: center of international development and Harvard Institute for international development.

Jan Čadil ،Petkovová Ludmila و ،Blatná Dagmar. .(2014) Human Capital, Economic Structure And Growth. *Procedia Economics And Finance 12*.

Jean Imbs و ،Romain Wacziarg. .(2003) Stages Of Diversification,. *The American Economic Review*.(1)*93* ،

Jean-Philippe Stijns. 20) To 24 August, 2003). An Empirical Test Of The Dutch Disease Hypothesis Using A Gravity Model Of Trade.

Jeffrey David Sachs و ،Andrew M Warber.) November, 1997). Natural Resource Abundance And Economic Growth. *Center Of International Development And Harvard Institute For International Development*.

Jeffrey David Sachs و ،Andrew M Warner.) December, 1995). Natural Resource Abundance And Economic Growth. .*(5398)* Cambridge ،National Bureau Of Economic Research.

Jeffrey David Sachs و ،Andrew M Warner. .(2001) Natural Resources and Economic Development:The curse of natural resources. *European Economic Review*.838-827 ،

Joffre Hotz و ،Jim Unterschultz. .(2009) Hedging Alberta Government's Oil and Gas Revenue:Is Acting Like a Farmer a Viable Strategy? *Staff Paper#09-01* .28 ، Edmonton ،Departement of Rural economy (faculty of Agricultural, Life and Enviromontal Sciences) ،Canada: University of Alberta.

John He Maré. .(2011) Economic Diversification in Africa. *Arevew of Selected Countries*.

Jung Lee Keun ،Fariza Bekzhan و ،Sharipova Zhuldyz.) December, 2015). The Relationship between FDI, Diversification and Economic Growth in natural resource oriented countries: case of Kazakhstan. *Journal of International Business And Economics* ، .(02)*03*

Juzhong Zhuang ،Emmanuel De Dios و ،Anneli Lagman-Martin.) February, 2010). Governance And Institutional Quality And The Links With Economic Growth And Income Inequality: With special Reference To Developing Asia..(193)

kubrak Claire. .(2013) Concentration et Spécialisation Des Activités Economiques:Des Outils Pour Analyser Les IssusProductifs Locaux, . *Serie des documents de travail de la direction de la diffusion et de l'action régionale, institut national de la statistique et des études économiques*.

L G Bellu و ،P Liberati.) decembre, 2006). *Analyse d'inégalité, indice de Gini, Easypol module 040,*. تم الاسترداد من www.fao.org/tc/easypol

L Kaminsky ،C M Reinhart و ،C A Végh. .(2004) When It Rains It Pours:Procyclical Capital Flows And Macroeconomic Policies,. *National Bureau og economic research*.*19* ،

Li-Yin Zhang. .(2003) Economic Diversification in the context climate change, United Nations Framwork Convention On Climate Change- Secretariat, workshop on Economic Diversification, . *United Nations Framwork Convention On Climate Change- Secretariat, workshop on Economic Diversification, Teheran, Islamic rebublic of iran, 18-19 octobe*.

López-Bazo Enrique و ،Motellón Elisabet. .(2009) Human Capital and Regional Wage Gaps. *Research Institute Of Applied Economics*.

M Corden.) November, 1984). Booming Sector and Dutch Disease Economic : Survey an Consolidation. *Oxford Economic Papers, New Series*.(3)*36* ،

M. Hazem Shayah.) July, 2015). Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (case of UAE), Journal of economics, Business and Management. *Journal of economics, Business and Management, Vol.3,No7*.

M.Persson و ،F.Wilhelmsson. .(2013) EU Trade Preferences and Export Diversification workng paper 2013/32 Departments of Economics. *Lund University and Research Institute of industrial Economics*.

Madani Dorsati.) August, 1999). A Review Of The Role And Impact Of Export Processing Zones. *World bank*.

Mahmoud Al Iriani و ،Yahsob Al Eriani.) August, 2015). Fiscal Institutions and Macroeconomic Management In Resource Rich Economies:The Case Of Yamen. *The Economic Research Forum (ERF).(935)*

Manabu Iwamoto و ،Kaoru Nabeshima. .(2012) Can FDI Promote Export Diversification And Sophistication Of Host Countries?Dynamic panel System GMM Analysis. *Institute of Developement Economies*.

Manu Bhaskaran.) August, 2007). Economic Diversification in Negara. *The Centre For Strategic And Policy Studies*.

Manuel Heredia Cabral و ،Paula Veiga.) July, 2010). Determinants of export diversification and sophistication in Sub-Sahran Africa. *FEUNEL Working Papers Series*.45-1 ،(550)

Marie-Pierre Arzelier.) janvier, 1998). Dépenses Publiques , Ressources Naturelles et Croissance Sectorielle : Une Comparaison. *Revue économique 49 ،n°1*.

Marouane Alaya.) September, 2012). The Determinants Of MENA Export Diversification: An Empirical Analysis. *Economic Research Forum*.(709)

Matsuyama Kiminori. .(1991) Agricultual Productivity, Comparative Adventage, and Economic Growth,. .*(3606)* Cambridge: National Bureau of economic research (NBER).

Mau Karsten. .(2014) Diversification and income differences, institute of Assian studies.

Mejl'a, J. F. (2011). Export Diversification And Economic Growth: An Analysis For Colombia's Export Competitiveness in The European Union's Market, Contiburions to economics, . *Physica-Verlag a Springer Company*.

Merima Bavalac و ،Geoff Pugh.) june, 2016). The Link between trade openess, export diversification, institutions and output volatility in transition countries.) Elsevier (، *Economic Systems*.287-273 ،(2)*40* ،

Michael Alexeev و ،Robert F Conrad. 27) September, 2005). The Elusive Curse of Oil..26-1

Michael L Ross. .(1999) The Political Economy Of The Resource Curse. *World Politics*.(51)

Michael L Ross.) January, 2017). *What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?* تم الاسترداد من UCLA And Oxford University: http//:papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract id=3048585

Michael Ross. .(2004) What Do we know About Natural Resource And Civil War? *Journal of peace research*.(3)*41* ،

Milan Brahmbhatt ،Otaviano Canuto و ،Ekaterina Vostroknutova.) June, 2010). Dealing with Dutch Disease. *Economic premise n°16*.

Mintz Jack و ،Chen Duanjie. .(2012) Capturing Economic Rents From Resources Through Royalities And Taxes. *the school of public policy ،ISSUE 30 vol 05*.

Morakabati, Y., Beavis, J., & Fletcher, J. (2014, February 12). Planning for a Quatar Without Oil: Tourism and Economic diversification a battle of perceptions. (T. &. Online, Ed.) *Tourism planning and Developemnt, 11*(4), 415-434.

Mudenda Caroline ،Choga Ireen و ،Chigamba Cleopas.) May, 2014). The Role Of Export Diversification On Economic Growth In South Africa. *Medeterranean Journal Of Social Sciences*.(9)*5* ،

Natasha Sharma و ،Tove Strauss.) May, 2013). Special Fiscal Instititions For Resource Rich Developing Economies: The state Of The Debate And Implications For Policy And Practice. *Research report of Overseas Developement Institute(ODI)*.

Nihat Taş ،Emrah Önder و ،Ali Hepşen.) September, 2013). Determinants of Economic Growth in G20 Countries: A Panel Data Approach. *International Journal of Latest Trends in Finance & Economics Sciences*.582-572 ،(3)*3* ،

O.Cadot ،C.Carrère و ،V.Strauss-Kahn. .(2011) Trade Diversification ,incom, And Growth :What do we know? *Developement policies working paper n°33 Ferdi*.

Oasis Kodila-Tedika و ،Simplice A Asongu. .(2014) Does Intelligence Affect Economic Diversification? *Munich Perrsonal RePEc Archive Paper*.(59397)

Olaleye, S. O., Edun, F., & Taiwo, S. B. (2013). Export diversification and economic growth in Negeia:An empirical test of relationship using a granger casualty test. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, 5*(1), 70-79.

Olayiwola Kolawole و ،Okodua Henry. .(2013) Foreign Direct Investment, Non-Oil Export, And Economic Growth In Negeria: A Causality Analysis. *Asian Economic And Finacial Review*)*3* ،Issue 11).

Omar Joya. .(2015) Growth And Volatility In Resource-Rich Countries: Does Diversification Help? *Structural Change and Economic Dynamic*.(35)

Paolo Manasse." .(2006) Procyclical Fiscal policy, Shocks, Rules and Instititions-A Vew From MARS". *International Monetary Fund, Woking Paper*.

Paul Gregory HARE. .(2008) Institions and Diversification Of The economies in Transition:Policy Challenges. Edinburgh.) Heriot-Watt University (المحرر ،School Of Mangement and Languages: Centre For Economic Reform and Transformation (Cert).

Paul Stevens و ،Elvelyn Dietsche. .(2008) Resource Curse: An Analysis Of Causes, Experiences And Possible Ways Forward,. *Energy Policy*.

Peter Gibbon ،Sam Jones و ،Lotte Thomsen.) April, 2008). An Assessement Og The Impact Of Export Processing Zones And An Identification Of Appropriate Measures To Support Their Developement . *Danish Institute For International Studies*.

Planing, G. s. (2011). *Qatar natinal development strategy 2011-2016, Toward Qatar national vision 2030.* Doha.

Publishing OECD. .(2011) Economic Diversificatin In Afric, A riview Selected Countries. United Nations.

R Agostin Manuel ،Alvaraz Roberto و ،Bravo-Ortega Claudio. .(2011) Determinants of export diversification around the world:1962-2000. *working papers of the central bank of Chile*.(605)

Rabah Arezki و ،Thorvaldur Gylfason. .(2013) Resource Rents, Democracy, Corruption and Conflict: Evidence From Sud-Saharan Africa. *Journal Of African Economies 22.4*.

Rikey Lam و ،Leonard Wantchekan.) April, 2003). Political Dutch Disease.

Riti, J. S., Gubak, H. D., & Madina, D. A. (2016). Growth of Non-oil sectors: A key to diversification and economic performance in Nigeria. *Public Policy and Administration Research, 6*(3), 64-75.

Rodrik Dani.) August, 2007). The Real Exchange Rate And economic Growth: Theory And Evidence. Harvard University ،Cambridge: Kennedy School Of Government.

Rolando Ossowski ،Mauricio Villafuerte ،Paulo Medas و ،Theo Thomas.) March, 2007). The Role of fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom. *International Monetary Fund*.(260)

Ron Boschma و ،Gianluca Capone. 18-16) June, 2014). Relatedness,Divercificatio and Institutions. CBS,Copenhagen.

Ronaldo Ossowski.) June, 2013). Fiscal Rules And Resource Funds In Norenewable Resource Exporting Conutriers: International Experience, Fiscal And management division.) no IB-DP 290).

Ross, M. (2003, D.C). The Natural Resource Curse: How Wealth Can Make You Poor, Natural Resource and Violent Conflict: Optin And Action. *The World Bank*.

Rudd, D. (1996, Spring). An empirical Analysis Of Dutch Disease: Developing And Developed countries, Honors Projects.

S Edwards.) October, 1985). Commodity Export Boom And The Real Exchange Rate: The money-inflation-link..(1741)

S Edwards.) May, 1986). Real Exchange Rate Voriability:An Empirical Analysis Of The Developement Countries Case. *National bureau of economic research*.(1930)

S Edwards.) May, 1986). Real Exchnge Rate variability: An EmpiricalAnalysis Of the Developing Countries Case.*) N°1930)* .Cambridge: National bureau of economic research working paper.

S Edwards و ،M Aoki.) October, 1982). Export Boom And Dutch Disease:A Dynamic Analysis,.*) N°269) ،UCLA working paper* .Of Economics.

S M Mitchell و ،C G Thies. 10) April, 2012). Resource Curse In Reverse: How Civil Wars Influence Natural Resource Production. *International Interactions: Empirical And Theorical Research in international Relations*.(2)*38* ،

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. *(5398)*. Cambridge(NBER): National Bureau of economic research.

Samen Salomon.) March, 2010). Export Development, Diversification, And Competitiveness: How Some Developing Countries Got It Right, Growth and Crisis Unit. World Bank Institute.

Samen, S. (2010, May). A Primer On Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings And Empirical Evidence, growth and crisis unit. World bank institute.

Sattar Zaidi.) January, 2015). Strategy For Export Diversification 2015-2020, Breaking Into New Markets With New Products,. Policy Research Institute Of Bangladesh.

Schiliro, D. (2013). Diversification and Developement of UAE's economy. *MPRA-paper, 4*(7089).

Schwab Klaus. .(2012) *The Global Competitiveness Report 2012-2013.* World Economic Forum.

Seema Joshi و ،Parag Arun Narkhede.) December, 2008). Special Economic Zones: Issue & Implications.

Severin Yves Kamgna. 2) October, 2007). Economic Diversification in Central Africa. .33-1 ،*(9602)*Munich Personal RePEc Archive MPRA.

Shayah, H. A. (2015, July). Economic Diveresification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE). *Journal of Evonomics, Business and Management, 3*(7).

Snape, R. H. (1977). Effects Of Mineral Development On the Economy. *The Australian journel of agricultural economics, 21*(03).

Suut Dogruel و ،Mahmut Tekce.) September, 2011). Trade Liberalization And Export Diversification In selected MENA Countries. *Topics In Middle Eastern and North African Economies*.*13* ،

Tadesse Bedassa و ،K. Shukralla Elias. .(2013) The Impact Of Foreign Direct Investment O, Horizontal Export Divarsification: Empirical Evidence. *Applied Economics*.(45:2)

Tewodros Makonnen. .(2012) Diterminants Of Export Commodity Concentration And Trade Dynamics In Ethiopia, working paper n°2/2012. .*(2012/2)* Ethioppian Economics Association And Ethiopian Economics Policy Research Institute (EEA/EEPRI).

Thad Dunning.) August, 2005). Resource Dependence, Economic Performence, and Polytical Stability. *Journal of Conflict resolution*.482-451 ،(4)*49* ،

Thomas Farole و ،Gokhan Akinci. .(2011) Special Economic Zones: Progress, Emerging Challenges, And Futur Directions. *World Bank*.

Thorvaldur Gylfason.) May, 2001). Natural Resources ,Education, and Economic Development. *European Economic Review ,45 ،Issue 4-6*.859-847 ،

Thorvaldur Gylfason.) December, 2004). Natural Resources And Economic Growth: From Dependence to Diversification. Germany: University Of Wuppertal, Germany.

Thorvaldur Gylfason. .(2005 ,9 21) Institutions,human capital, and diversification of rentier economies. *Workshop on transforming Authoritarian Rentier Economies, Friedrich Ebert Foundation,*.24-21 ،

Thorvaldur Gylfason و ،Gylfi Zoega.) june, 2002). Natural Resources And Economic Growth: The Role Of Investment economic policy research unit working paper.

UNFCCC. .(1999) *Economic Diversification.* UNFCCC.

United Nations. .(2011) Economic Diversification in Africa: A review of selected countries . *Office of the Special Adviser on Africa*.

Wignall A.Blundell و ،Juan Yermo Yu-Wei Hu. .(2008) Sovereign wealth and Pension Fund Issues..(14)

WORLD.BANK. .(2007) *Export Diversification In Egypt, Libanon, Jordan Morocco And Tunisia.* Main Report Of Social And Economic Development Sector Unit Middle East And North Africa, Volum 2.

Y Makhlouf ،N M Kellard و ،D Vinogradov. .(2015 ,08 31) *Trade Openess, Export Diversification And political Regimes.* تم الاسترداد من http//:dx.doi.org/10.1016/j.econlet

Zayati, M. (2015). *économéitrie Des Données De Panel.* Institut Superieur d'admistration des Affaires de Gafsa: Université de Gafsa.

المراجع باللغة العربية:

احمد ضيف، و احمد عزوز. (2018). واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر والية تفعيله لتحقيق تنميةاقتصادية مستديمة . *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا المجلد 14/العدد 19*، 13-36.

احمد عبد الغفار عبد الحميد. (2003). *تكاليف تدهور الموارد المائية في مملكةة البحرين منظور اقتصادي لاستدامة التنمية.*

أديب عبد السلام. (14 12, 2012). *تاريخ اقتصاد الريع في المغرب.* تاريخ الاسترداد 13 10, 2020، من متوفر على : r=01&http//:m.ahewar.org/s.asp?aid=332347

اسماء بللعما، و دحمان بن عبد الفتاح. (2018). استراتيجية التويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. (جامعة احمد دراية، المحرر) *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد07/العدد 01.*

البيان الاقتصادي. (16 سبتمبر, 2021). *"مشاريع الخمسين" تكشف المزايا الاستثمارية امام الموهوبين ورواد الاعمال الامارات نموذج عالمي في التنويع.* تاريخ الاسترداد 07 02, 2022، من https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-09-16-1.4248494

البيان الاقتصادي. (16 سبتمبر, 2021). *"مشاريع الخمسين" تكشف المزايا الاستثمارية امام الموهوبين ورواد الاعمال الامارات نموذج عالمي في التنويع*. تاريخ الاسترداد 07 02, 2022، من https://www.albayan.ae/economy/uae/2021-09-16-1.4248494

العربية المتحدة حكومةالامارات. (12 اكتوبر, 2020). *البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة*. تاريخ الاسترداد 09 02, 2022، من https://u.ae/ar-ae/more/uae-future/2021-2030

بشار رنا، همسة حسين، و ثابت معن. (2014). المعامل جيني مع بعض التطبيقات. *مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق*(116).

توفيق محب خلة. (2011). *التطور و اقتصادات الموارد-دراسة خاصة بتطور الفكر و الوقائع الاقتصادية و اقتصاديات موارد عناصر الانتاج*. القاهرة: دار الفكر الجامعي.

جبار بوكثير، و حميدة زرقوط. (جوان, 2017). قراءة لاستراتيجية التنويع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة-انجازات رائدة و افاق مستقبليةواعدة-. (جامعة ام البواقي، المحرر) *مجلة المالية والمحاسبية و الادارية العدد 07*.

حافظ زياد ، و اخرون. (2009). *البنية الاقتصادية في الاقطار العربيةو اخلاقيات المجتمع ، البنية الاقتصادية و النظام اسياسي و الفسادفي الوطن العربي* (الإصدار الطبعة الاولى). (توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، المحرر) بيروت لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

حسن عليوي هادي. (ديسمبر 20, 2007). الفساد و انعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية. *من موقع جريدة الصباح، افاق استراتيجية*.

داني رودريك ، و سوبرمانيان ارفيند. (يونية, 2003). اسبقية المؤسسات(ماذا تعني و ماذا لا تعني). *صندوق النقد الدولي، التمويل و التنمية*(02).

زياد الحافظ. (2005). اوضاع الاقطار النفطية وغير النفطية. تأليف مركز دراسات الوحدة العربية (المحرر)، *ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية 29/28 تشرين الثاني/نوفمبر*. الاسكندرية-مصر-.

زينب حسين عوض الله، و عدلي ناشد سوزي. (2007). *مبادئ الاقتصاد السياسي*. بيروت-لبنان.

سعد محمود الكوار، و عبد الرزاق عزيز حسين مدرس. (13 5, 2018). الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين اشكالية المفهوم وتنوع الخصائص. *المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد7*(العدد 2)، 1-14.

شاه انور، و شاركتر مارك. (ديسمبر, 2004). محاربة الفساد"انظر امامك قبل ان تثب". *صندوق النقد الدولي، التمويل و التنمية، 41*(04).

شبيب الشمري مايح ، و عبد الرزاق عبد الرضا احمد. (2016). ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق. (جامعة واسط، المحرر) *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية العدد 24*.

صادق صفيح، و اسيا عامر. (بلا تاريخ). مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2016. *الملتقى الدولي الاول: تطوير القطاع الصناعي في اطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر*، (صفحة 4).

عباس فرحات، و وسيلة سعود . (ديسمبر, 2015). حوكمة الصناديق السيادية-دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر-. *مجلة الباحث الاقتصادي*(4).

عبد الرزاق بن علي، و نجوى راشدي. (3-4 نوفمبر, 2016). التنويع الاقتصادي: المفهوم، الاهمية و المحددات. *الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات و البدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر*.

عبد الرزاق بن عمرة. (05 جانفي, 2021). خطوات تطبيق تقنية البانل باستخدام برنامج .eviews 10 جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر.

علاوي كاظم الفتلاوي كامل، و لطيف الزبيدي حسين. (28 11, 2018). *مبادئ علم الاقتصاد*. تاريخ الاسترداد 14 12, 2020، من almerja.com: http://m.almarja.com/reding.php?idm=107972

عوض الخطيب ممدوح. (2011). اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي. *المجلة العربية للعلوم الادارية ، المجلد18 العدد 2*.

عيسى الشيخ راضي مازن، و محمد حسن فرحان. (2013). مستقبل السياسة في العراق بين الريعية و اللاريعية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الادارية، 9*(28).

فؤاد عبد الله ثناء، و اخرون. (2012). *النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الدول العربية:الابعاد الاقتصادية* (الإصدار الطبعة الاولى). بيروت، لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

المجلس التنفيذي لامارة دبي. (2021). *حكومة دبي*. تاريخ الاسترداد 8 2, 2022، من https://www.dubaiplan2021.ae/ar/dubai-plan-2021

للتحطيط التنموي الامانةالعامة. (2008). *رؤية قطر الوطنية 2030*.

محبوب بن حمودة، و عدنان محيريق. (2016). التنويع الاقتصادي: المفهوم والأهداف والمبر ارت ومؤشرات قياسه،.

محمد حلايقة. (2004). *التحولات الاقتصادية العربية والالفية الثالثة*. (تقديم و مراجعة منذر الشرع، المحرر) عمان-الاردن.

محمد مسعودي . (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي:تجارب ونماذج رائدة. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال مجلد 02عدد 07*، 225-242.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك. (2021). *التقرير الاحصائي السنوي*.

ميشيل تودارو. (2009). *التنمية الاقتصادية*. (تعريب ومراجعة محمودحسني حسن ومحمود حامد محمود، المحرر) الرياض-السعودية: دار المريخ للنشر.

هالي اديسون. (يونية, 2003). ما مدى الروابط بين نوعية المؤسسات و الاداء الاقتصادي؟ *صندوق النقد الدولي، التمويل و التنمية* (02).

وسيلة بوفنش. (جوان, 2017). اقتصاد ما بعد النفط:الامارات العربية المتحدة نوذج رائد في التنويع الاقتصادي. (المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، المحرر) *مجلة ميلاف للبحوث والدراسات*.

ياسر صالح . (تشرين التاني, 2013). ورقة سياسات النظام الريعي و البناء الديمقراطي :الثنائة المستحيلة حالة العراق. (مؤسسة فريدريش اربرتFriedrich Ebert stiftung، المحرر) 1-30.

مواقع الانترنت:

www.elsevier.com
https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2020-global-highlights#
https://nabd.com/s/90820834-643496
https://al-ain.com/article/egypt-s-sovereign-fund-wealth-funds-africa
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1473818
https://www.google.com/search?q
https://sites.google.com/site/wwwuaeajmancom/z
https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1334512
https://www.albayan.ae/economy/local-market/2016-03-28-1.2604765
https://www.scad.gov.ae/ar/pages/statistics.aspx?topicid=37
www.data.albankaldawli.org
www.cbl.gov.ly
https://www.statista.com/statistics/124557/annual-percentage-change-in-constribution-to-gdp-by-sector-in-libya
www.data.albankaldawli.org/indicator
https://www.statista.com

تحديات التنويع الاقتصادي في الدول الريعية –دراسة حالة الدول العربية المصدرة للنفط–

الملخص:

تهدف هذه الأطروحة لدراسة العلاقة الموجودة بين التنويع الاقتصادي وأهم محدداته و ذلك نظرا للأهمية التي يكتسيها التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول الوفيرة بالموارد الطبيعية. للقيام بذلك، استخدمنا نماذج بيانات البانل لعينة من الدول العربية المصدرة للنفط، والمتمثلة في 11 دولة عربية نفطية بامتياز، خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020. بعد تقدير معادلة الانحدار، توصلت الدراسة أن المتغيرات المختارة (المورد الطبيعي، الانفتاح التجاري، معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم) هي متغيرات مفسرة للمتغير التابع (مؤشر التركيز الاقتصادي) بنسبة تجاوزت 90 بالمائة، حيث كان لكل من الانفتاح التجاري، معدل نصيب الفرد من الدخل، والتضخم لها تأثير ايجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي في المدى الطويل، بينما أثرت الإيرادات النفطية بشكل سلبي على التنويع بمعنى أنها تكبح عجلة التنويع الاقتصادي لدول العينة.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الريع الاقتصادي، وفرة الموارد الطبيعية، محددات التنويع الاقتصادي، الدول العربية المصدرة للنفط.

Défis de la diversification économique dans les économies rentières -cas des pays arabes exportateurs de pétrole-

Résumé :

L'objectif de cette thèse consiste à étudier la relation entre la diversification économique et ses déterminants, compte tenu de son importance pour les pays riches en ressources naturelles. Pour ce faire, nous avons utilisé la régression des données de panel sur un échantillon de 11 pays arabes exportateurs de pétrole, au cours de la période 1995-2020. Les résultats de l'estimation indiquent que les variables sélectionnées (ressource naturelle, ouverture commerciale, PIB par habitant et inflation) expliquent la variable dépendante (indice de concentration économique) avec plus de 90 %. Les résultats montrent, ainsi, que l'ouverture commerciale, le PIB par habitant et l'inflation ont un effet positif et significatif sur la diversification économique à long terme, tandis que la rente pétrolière affecte négativement la diversification ce qui montre que celle-ci freine la roue de la diversification économique des pays de l'échantillon.

Mots clés : diversification économique, rente pétrolière, ressources naturelles, déterminants de la diversification économique, pays Arabes exportateurs de pétrole.

Challenges of economic diversification in the rentier States -case of the Arab oil-exporting countries-

Abstract:

The objective of this thesis is to study the relationship between economic diversification and its determinants, given its importance for countries rich in natural resources. To do this, we used panel data regression on a sample of 11 oil-exporting Arab countries, over the period 1995-2020. Results indicate that the selected variables (natural resource, trade openness, GDP per capita and inflation) explain the dependent variable (economic concentration index, Herfindel-Herschmann) with more than 90%. The results show also that trade openness, GDP per capita and inflation have a positive and significant effect on long-term economic diversification, while the oil rent negatively affects diversification, which indicates that the oil rent slow down the wheel of economic diversification of the studied countries.

Keywords: economic diversification, oil rent, natural resources, determinants of economic diversification, oil-exporting Arab countries.